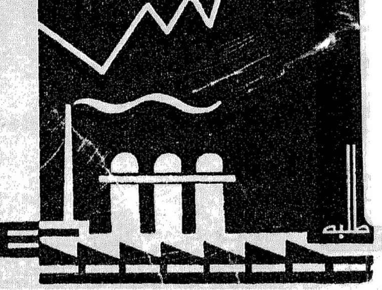
اخترنا لك - ٩٦



التنمية الاقتصادية
بين المذاهب الكبرى

تأليف
والت ويتمان روستو



اهداءات ٢٠٠٣

د/ رشدي أبو العزايم عبد الرسول
كلية الهندسة- جامعة الإسكندرية

اخترنا لك ـ ٩٦

التنمية الاقتصادية

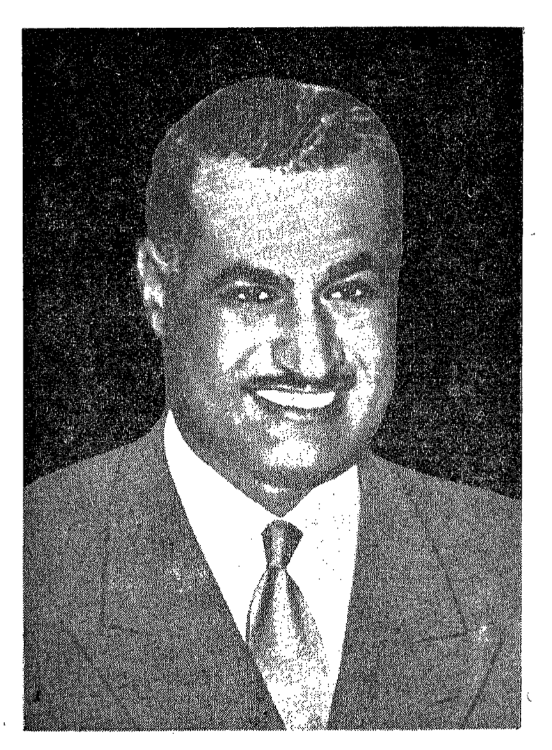
بين المذاهب الكبرى

The Stages of Economic Development

تأليف
والت ويتمان روستو

By
W. W. ROSTOW

ترجمة
الدكتور محمد محمود الامام



الرئيس جمال عبد الناصر

تنويه

يعد كتـاب « التنمية الاقتصادية بين المذاهب الكبرى »

الجزء الثانى من بحث «مراحل النمو الاقتصادى» لوالت ويتمان روستو

ولذا لزم التنوية وفاء بحق الأمانة العلمية وليتابع القارىء هذا البحث

القيم ، ويربط بين هذا الجزء والذى سبقه . ؟

لجنة اخترنا لك

الفصل السادس

النمو الروسى والنمو الأمريكى

تشابه ظاهر

قبل أن ننتقل فى الفصلين الثامن والتاسع إلى دراسة علاقة مراحل النمو بموضوعات الحرب والسلام، قد يكون من المفيد أن نتأمل باختصار موضوعاً له أهمية من الوجهتين التاريخية والمعاصرة، وهو طبيعة ومغزى المجريات النسبية للنمو فى روسيا والولايات المتحدة.

ولو اننا أخذنا بالأسلوب الصحفى فى تفسير التقـــدم الاقتصادى الروسى لتبدت أمام أنظارنا صور عديدة: صور شعب يقفز تحت لواء الشيوعية إلى وضع طال الامد على تحقيقه يأخذ فيه شكل دولة صناعية من الطبقة الأولى – ويشير اليه النجاح الذى أحرزته روسيا بارسالها أول قمر صناعى حول الأرض ثم حول الشمس كما تظهر لنا صورة سعى نحو النمو الاقتصادى فريد فى نوعه فى العصر الحديث توجه أموره فى ظل قيود حكومية تحد من الاستهلاك وتساعد على تحقيق معدلات خيالية للاستثمار تتلافى أى انحراف عن التوظف الكامل.

كذلك تظهر لنا صورة مجتمع مخطط هو من الاختلاف فى طرقه ونظمه بحيث يتطلب استخدام أنواع من التحليل تختلف عن تلك التى تنطبق على الدول الغربية. وباختصار نجد أن هذه الصورة المعروفة لها مميزاتها الخاصة.

وهناك بطبيعة الحال عناصر خاصة ذات مغزى عميق فى قصة تطور المجتمع الروسى الحديث واقتصاده .

وقبل أن ننتهى من دراستنا هذه سنحاول أن نبرز نواحى اختلافه عن غيره من الدول . غير أن النقطة الأولى التى تلفت النظر هى أن التقدم الروسى الاقتصادى خلال القرن الماضى يشابه إلى حد كبير تقدم الولايات المتحدة مع فارق زمنى قدره حوالى ٣٥ عاما فى مستوى الانتاج الصناعى وفارق زمنى يبلغ حــــوالى ٥٠ عاما فى متوسط نصيب الفرد من الانتاج الصناعى .

وفضلا عن ذلك فان الحال الروسيه التى تضم بين دفتيها عهدين عهد القيصرية وعهد الشيوعية تتفق - مثلها فى ذلك مثل الولايات المتحدة - مع اطار تحليلنا القائم على مراحل النمو .

والشكل التالى - شكل ٤ - منقول عن بحث أجراه وارين نتر ويمثل نصيب الفرد من السكان فى الانتاج الصناعى فى روسيا من سنة ١٨٨٠ إلى سنة ١٩٥٥ وفى الولايات المتحده بين سنتى ١٨٧٠ ، ١٩٥٥

ويلاحظ أن هـــذا الشكل يصور الانتاج برقم قياسى فيه ١٩١٣ تساوى ١٠٠ درجة . [١]

---

(١) انظر G. Warren Nutter: «Soviet Economic Developments: Some Observations on Soviet Industrial Growth.» The American Economic Review, 1957 — «Measuring Production in the USSR: Industrial Growth in the Soviet Union»» ALR, May 1958.

وعلى هذا فهو يبين معدلات النمو النسبية لنصيب الفرد من الانتاج لا الأرقام المطلقة . ويجب أن نأخذ فى حسابنا أن متوسط فترة التأخر فى سنة ١٩٥٥ لسبع وثلاثين صناعة الداخلية فى هذا الرقم تبلغ حوالى ٥٦ سنة وباختصار فان المنحنى الروسى يقع بأكمله أسفل المنحنى الأمريكى بقدر لا يتأثر كثيراً بفترات الابطاء .

والذى يظهر من هذا الشكل هو انه فيما بين العقد التاسع من القرن الماضى والحرب العالمية الأولى ، مضت روسيا فى سبيل النهوض حتى اجتازت فترة انطلاقها ثم تخلفت كثيراً خلال العقد الثالث فى وقت تمتعت فيه الولايات المتحدة بفترة رواج بينما كانت روسيا مشغولة باعادة تنظيم شئونها ببطء بعد الحرب العالمية والثورة ثم تقدمت نسبيا خلال فتره خطط السنوات الخمس الاولى أثناء العقد الرابع حينما أصيبت

= وهناك تحليل مشابه للنمو الاقتصادى الروسى الامريكى يؤدى إلى نتائج مماثلة هو :

Oscar Honkalehto: Some Sectoral Growth Patterns in Russian Economic Development.

وهى رسالة مقدمة لنيل الماجستير من معهد ماساشوسيتس سنة ١٩٥٥ وأبحاث (نتر) بأسسها الاحصائية الضخمة مستقلة عن هذا البحث الأخير الأول من نوعه .

انظر كذلك :

Gregory Grossman: «Thirty Years of Soviet Industrialization» Soviet Survey, No. 26, October-December 1958.

أمريكا بالكساد وبعد سنة ١٩٤٥ بدأت روسيا مرة أخرى تتقدم نسبيا فى وقت تميز فيه الانتاج بتركيز كبير فى الصناعة بينما تحول الانتاج الامريكى إلى الاسكان والخدمات غير المصنعة .

ننتقل الان إلى الجداول التى تصور لنا الارقام المطلقة لمستويات الانتاج - جدول ٥ - ولنصيب الفرد من الانتاج - جدول ٦ -

فعلى وجه العموم نجد أن المراكز النسبية من حيث فترات الابطاء تبدو فى سنة ١٩٥٥ مشابهة إلى حد كبير لما كانت عليه سنة ١٩١٣ وبطبيعة الحال تختلف أطوال فترات الابطاء بعضها عن بعض .

فبالنسبة للانتاج نجد انها دون العشرين عاما فى خام الحديد والاسمده الكيماويه والاصباغ . بينما هى تزيد عن ٥٠ عاما فى بعض سلع الاستهلاك كالصابون والمنتجات الصوفية والبيرة غير اننا لو أخذنا سلسلة النمو كأساس للمقارنة وجدنا ان « نتر » كان مصيبا فى الاستنتاجات الاربعة التى وصل اليها وتبدو الصناعة الروسية مختلفة بحوالى ٣٥ عاما عن مستويات الانتاج الامريكية وبحوالى ٥٥ عاما بالنسبة لمستويات نصيب الفرد من الانتاج .

ثانيا :يكاد التقدم فى الصناعة الروسية يعادل ماحدث (فى الولايات المتحدة) خلال الاربعين عاما التى انتهى فيها القرن الماضى وابتدأ القرن الحالى .

ولو قارنا بين البلدين على أساس نصيب الفرد الواحد لوجدناه فى روسيا

يعادل نظيره الامريكى فى فترة سابقة على هذه وهى التى انتهت بانتهاء القرن الماضى .

ثالثا : فى خلال العهد السوفيتى بوجه عام نجد أن الصناعات السوفيتية لم تعد تتفق مع نظيراتها الامريكية من حيث التناظر التاريخى - اذ مالت هذه الصناعات إلى التخلف بفترة أطول - سواء بالنسبة للمستوى الكلى للانتاج أو بالنسبة لمستوى الفرد .

رابعاً : وبالرغم من أن الصناعات السوفيتية قد بدأت فى السنين الأخيرة تستعيد سيرتها من حيث مستوى الإنتاج الكلى فانها قد استمرت متخلفة بالنسبة لنصيب الفرد من الانتاج

كل هذا يمكن اعتباره بمثابة اثبات احصائى يبين أن الانطلاق الروسى كان لايزال فى طريقه خلال العقد الأخير من القرن الماضى بينما كان قد انتهى فى أمريكا فى سنة ١٨٦٠ وبعد الانطلاق عانى كل من المجتمعين من تقلبات عنيفة :

فالولايات المتحدة عانت من الحرب الأهلية ومن الكساد الثلاثينى الكبير بينما تعرضت روسيا خـــلال الحربين لمصاعب نجت منها الولايات المتحدة .

غير أن تقدم الصناعة بعد الانطلاق كان فى الحالين متشابها إلى حد كبير لو قسناه على أساس الانتاج الكلى . فاذا استخدمنا انتاجية الفرد كمعيار وجدنا أن الميزة النسبية الأولى التى تمتعت بها أمريكا من حيث ميزان الموارد البشرية فيها قد ظلت باقية حتى سنة ١٩٥٥

١١

ومن أوجه الشبه أيضاً أن الانطلاق الروسى كان هو الآخر قائماً على السكك الحديدية مما ساعد على نشأة الصناعة الحديثة فى الفحم والحديد والصناعات الهندسية الثقيلة ، كما أن هذه الانطلاقات القائمة على السكك الحديدية تلتها مرحلة تميزت بامتداد الفنون التكنولوجية إلى تصنيع الصلب والكيماويات والكهرباء .



جدول (٥)

فترات ابطاء الانتاج فى الاتحاد السوفيتى

عنه فى الولايات المتحدة فى نقط زمنية مختارة ، لسبع وثلاثين صناعة

	فترة الابطاء (بالسنين)			الزيادة (+) أو النقص (–) فى فترة الابطاء		
	١٩١٣	١٩٣٧	١٩٥٥	١٩ ٣ ١٩٣٧	١٩٢٧ ١٩٥٥	١٩١٣ ١٩٥٥
خام الحديد	٢٨	٣٦	١٥٠	٨	٢١–	١٣–
الحديد المطاوع	٣٠	٣٦	٣٩	٦	٣	٩
سبائك الصلب	٢١	٣٢	٢٩	١١	٣–	٨
صلب مبروم	٣٢	٣٥	٢٩	٨	٦–	٢
نحاس مسق أولى	٣٣	٥٠	٥١	١٧	١	١٨
رصاص	٩٤	٦٠	٥٢	٣٤–	٨	٤٢–
خارصين	٤٦	٤٣	٤٦	٣–	٣–	٠
الطاقة الكهربية	١٣	٢١	١٦	٨	٥–	٣

الفحم	٤٥	٤٩	٤٧	٤	٢-	٢
فحم الكوك	٣١	٣٦	٣٠	٥	٦-	١-
بترول خام	١٤	٢٦	٢٤	١٢	٨	٢٠
الغاز الطبيعي	٣٢	٥١	٥٢	١٩	١	٢٠
الصودا الخام	٢٢	٣١	٢٤	٩	٧-	٢
أسمدة معدنية	+ ٤٣	٢٧	١٢	١٦-	١٣-	+٢٩-
أصباغ صناعية	٢	١٥	١٢	١٣	٣-	١٠
صودا كاوية	١٧	٢٥	٢٤	٨	١-	٧
ورق	٤٤	٤٦	٥٤	٢	٨	١٠
أخشاب منشورة	٦١	٣٣	٦٢	١٢	١١-	١
أسمنت	١٩	٣٣	٣٢	١٤	١-	١٣
زجاج النوافذ	١٣	٠	☆	١٣-	-	+١٣-
القضبان	٤٢	٥٧	٥٤	١٥	٣-	١٢
عربات السكك الحديدية الركاب	٢١	٤٦	٥٣	٢٥	٧	٣٢
عربات السكك الحديدية للبضائع	٣٣	٥١	٦٩	١٨	١٨	٣٦
الزبدة	٢١	٣٨	٣٥	١٧	٣-	١٤

(تابع) جدول ٥

فترات ابطاء الانتاج فى الاتحاد السوفييتى عنه الويات المتحدة
فى نقطة زمنية مختارة ، لسبع وثلاثين صناعة .

	فترة الابطاء (بالسنين)			الزيادة (+) أو النقص (—) فى فترة الابطاء		
	١٩١٣	١٩٣٧	١٩٥٥	١٩٣٧ / ١٩١٣	١٩٣٧ / ١٩٥٥	١٩١٣ / ١٩٥٥
الزيوت النباتية	٥	٣٦	٢٩	٢١	٣	٢٤
السجق	+٢٤	٣٦	٣٨	-	٢	-
صيد الاسماك	-١١	١٤	•	١٥	+٤-	-
الصابون	+٤٣	٥٢	٥٢	-	•	-
السكر	٦	١٧	٢٧	١١	١٠	٣١
الاغذية المحفوظة	+٣٢	٤٥	٤٥	-	•	+
البيرة	٤٢	٦٦	٧٣	٢٤	٧	٣١
السجاير	-١	١١	١٤	١٢	٣	١٥

الاحذية الجلدية . . . . ٭	+٢٣	٤٤	٤٤	ـ	.	+
الاحذية من المطاط	+١٤	١٩	٭	—	+١٩-	+١٤-
المنسوجات القطنية	٢٨	٤٤	٤٨	١٦	٤	٢٠
الحرير والحرير الصناعى	٢٣	٤٤	٢٥	٢١	١٩-	٢
الصوف والمنتجت الصوفية	+٤٣	+٦٧	٦٩	—	—	—
القيمة الوسطى	٢٨	١٦	٣٥	١١	١-	٩

ملحوظة : الحالات التى يسبق فيها الاتحاد السوفييتى أمريكا يميز بأشارة سالبة فى الاعمدة الثلاثة الاولى . وفى الحالات التى لاتتوافر فيها بيانات عن فترة سابقة كافية فى أمريكا بما يكفى لحساب طول فترة الابطاء المحسوبه بعلامة + بعد الرقم المحسوب . أما إذا كانت البيانات غير متوفرة فان ذلك يرمز له بشرطة (-) . وترمز الاشارة (٭) إلى أن الانتاج الاتحاد السوفييتى متفوق على الامريكى فى مستواه الحالى .

المصدر : G. Warren Nutter

أوجه الاختلاف الرئيسية

بعد أن أثبتنا هذه الاوجه من الشبه بين الحالين ننتقل الآن إلى سرد بعض الاختلافات الرئيسية بين روسيا والولايات المتحدة .

فنجد أولا أن تهيئة الظروف اللازمة للانطلاق من النواحي غير الاقتصادية قد أخذت شكلا مختلفاً تماماً فى روسيا . فقد كانت روسيا مندمجة تماماً فى مجتمعها التقليدى الذى كانت سطوة الكنيسة والحكومة فيه مدعمه . كما كان يعانى من المشاكل المعقدة الناشئة عن نظم ملكية الأرض وعن العبيد الاميين وعن ازدحام الأرض بالسكان وبسبب نقص الطبقة المتوسطة التجارية التى تساعد على تنشيط الحركة الاقتصادية ووجود اطار فكرى قلل من شأن الأشتغال بالانشطه الاقتصادية المنتجة الحديثة .

أما الولايات المتحدة فانها كما ذكرنا من قبل نقلا عن (هارتز) قد « ولدت حرة » - وتوفرت لديها طبقة من المزارعين النشيطين المتقدمين فى ميدان التجارة وتحقق فيها نظام اجتماعى وسياسى اتجه بسهولة إلى التصنيع ، اللهم الا فى الجنوب . وعلى ذلك فبينما كان على روسيا أن تتخلص من مجتمع تقليدى . وجدت الولايات المتحدة نفسها محتاجة فقط إلى التخلص من الاغراء القوى بأن تبقى منتجة الأغذية والخامات - وإذا شئنا أيضاً - بالتدخل فى شئون الاستعمار .

ثانياً ـ نجد أنه فى خلال هذه السلسلة من الاحداث ، كان نصيب الفرد من الاستهلاك فى أمريكا فى كل مرحلة من مراحل النمو أعلى منه فى روسيا . وهنا ، كما فى حالات أخرى عديدة ، نجد قدراً كبيراً من التشابه فى توقيت انتشار الطرق التكنولوجية مع تباين كبير فى نصيب الفرد من الدخل والاستهلاك . وتنشأ هذه الظاهرة أساساً من اختلاف موازين الموارد البشرية ، غير أن هناك عاملا آخر عزز هـــذا الاتجاه فى كل من روسيا القيصرية والسوفيتية هو فرض الدولة لقيود مجحفة على مستوى استهلاك العامة .

الامر الثالث هو أن المضى إلى النضوج حدث فى الولايات المتحدة بعد الحرب الأهلية فى نطاق من الحرية السياسية النسبية فيما عدا الجنوب ـ فى مجتمع وثيق الصلة بالاقتصاد العالمى، وفى فترة من السلام، ومن الارتفاع فى مستويات استهلاك الفرد بوجه عام . أما فى روسيا فقد حدث هذا خلال الثلاثين عاما التى تلت ١٩٢٨ فى مجتمع شبه منعزل وفى وقت سادته الحروب أو الاستعداد لها بشكل لم يؤخر من انتشار الطرق التكنولوجية ولكنه حد من الارتفاع فى الاستهلاك ، كما انه تحقق عن طريق فرض العمل الإجبارى على ما يفوق عشرة ملايين من العمال بصورة مستمرة حتى السنوات القلائل الأخيرة .

رابعا ـ نجد أن المضى نحو النضوج فى روسيا السوفيتية حدث فى وقته

تعرض الاستهلاك للتقييد إلى درجة كبيرة أيضاً بل وتعرض فيه نشاط الانتاج فى قطاعين كبيرين من قطاعات الاقتصادالقومى لم تظهرهماالارقام القياسية السابقة . هماالزراعة والاسكان ففى قطاع الاسكان نجدأن الاتحاد السوفييتى لم يضف كثيراً حتى السنوات الأخيرة إلى ماكان موجوداً منذ أيام القيصرية ، إذ نقص انفاقه فى هذا الاتجاه إلى الحدود الدنيا ، وترك نصيب الأسرة من المسكن يتضاءل . أما عن الزراعة فإنه بالرغم من كبر حجم الاستثمارات التى وجهت إليها ، فان نظام المزارع الجماعية هبط بمستوى الانتاجية إلى حد غير مقبول بمجرد أن تخلى الروسى فى سنة ١٩٢٩ عن السياسة الاقتصادية الجديدة التى نادى بها لينين فضلا عن ذلك فان روسيا لم تستثمر سوى القليل فى إنشاء شبكة من الطرق الحديثة، وهى من إحدى النواحى استنفدت الكثير من رأس المال الأمريكى .

وعلى هذا فإن التساوى فى السرعة التى تم بها التصنيع فى كل من روسيا والولايات المتحدة قد تحقق عن طريق تخصيص نسبة من الاستثمار السوفييتى للصناعات الثقيله والمعدنية ، أكبر من النسبة التى حققتها الولايات المتحدة، وكان لهذا أثره فى تحسين موقف الارقام القياسية للنمو الصناعى فى روسيا مقارنة بأمريكا . وقد عزز هذا الاختلاف فى نمط الاستثمار عاملان فنيان آخران يتمتع بهما عادة المجتمع الذى يخلف غيره فى التقدم . فقد كانت نسبة الاستثمار الصافى إلى الاجمالى خلال النهضة الصناعية أعلى فى روسيا

عنها فى الولايات المتحدة ، كما أن حصيلة الامكانيات التكنولوجية التى لم تكن قد طبقت بعد ، كانت أعظم بالنسبة إلى روسيا عنها فى الولايات المتحدة (١) . غير أن هاتين الميزتين مؤقتتان ومعنى هذا أنه ببلوغ روسيا مرحلة النضوج يصبح لزاما عليها أن تخصص نسبة متزايدة من مواردها لمواجهة استهلاك الأصول الرأسمالية ، وعندما تعمم تطبيق الفنون

(١) انظر Norman Kaplan: «Capital Formation and Allocation» in: A. Bergson (ed.) Soviet Economic Growth.

جدول (٦)

فترات أبطاء متوسط نصيب الفرد من الانتاج

فى الاتحاد السوفييتى عنه فى الولايات المتحدة فى نقط زمنية مختارة لأهم الصناعات

	فـــترة الابطاء (بالسنين)			الزيادة (+) او النقص (-) فى فترة الابطاء		
	١٩١٣	١٩٣٧	١٩٥٥	١٩٥٣	١٩٣٧	١٩٥٥
خام الحديد	٥٣ +	٥٢	٥٤	—	٢	—
الحديد المطاوع	٤٨	٥٢	٥٦	٤	٤	٨
سبائك الصلب	٣٠	٤٠	٤٩	١٠	٩	١٩
صلب مبروم	٢٤ +	٤٨ +	٥٢	—	—	—
نحاس مسق أولى	٥٣	٥٤	٦٦	٥	٨	١٣
رصاص	١٠٥ +	١٠٩	٧٦	—	— ٣٣	+٢٩ —
خارصين	٥٣	٥٧	٥٩	٤	٢	٦
الطاقة الكهربائية	١٤	٢٦	٢٥	١٢	- ١	١١

الفحم	٦٦	٩٦	٦٩	٣	٠	—
فحم الكوك	+ ٢٣	٤٩	٥٦	—	٧	
بترول خام	٢٧	٣٤	٤١	٧	٧	١٤
الغاز الطبيعى	+ ٣٢	٥٢	٧٠	—	١٨	—
الصودا الخام	٢٧	٤٣	٤٥	١٦	٢	١٨
أسمدة معدنية	+ ٤٣	٤٠	٣٠	+ -٣	-١٠	+ -١٣
اصباغ صناعية	+ ١٤	٢٠	٢٢	—	٢	—
صودا كاوية	١٩	٤٠	٣٥	٢١	-٥	١٦
ورق	+ ٥٤	٦٧	٧١	—	٤	-٤
أخشاب منشورة	+ ١١٤	١٠٢	١١١	+ -١٢	٩	+ -٣
أسمنت	٣٠	٣٨	٤٧	٨	٩	١٧
زجاج النوافذ	+ ٣٤	-٢	١٥	+ -٣٦	١٧	+ -١٩
القضبان	+ ٤٦	٧٠	٨٥	—	١٥	—
عربات السكك الحديدية للركاب	٢٧	٥٧	٦٩	٣٠	١٢	٤٢
عربات السكك الحديدية للبضائع	+ ٣٣	+ ٥٧	٧٥	—	—	—
الزبدة	٣٠	٥٠	٥٨	٢٠	٨	٢٨
الزيوت النباتيه	١٦	٤٠	٤٤	٢٤	٤	٢٨

(تابع) جدول (٦) فترات ابطاء متوسط نصيب الفرد من الانتاج

	فترة الابطاء (بالسنتين)			الزيادة او النقص فى فترة الابطاء		
	١٩١٣	١٩٣٧	١٩٥٥	١٩١٣	١٩٣٧	١٩٥٥
السجق	+٢٤	+٤٨	٦١	—	—	—
صيد الأسماك	+٣٣	+٥٧	١٩	—	+٣٨-	+١٤-
الصابون	+٣٥	+٥٨	+١٦	—	—	—
السكر	١٢	٣٢	٤٧	٢٠	١٥	٣٥
الأغذية المحفوظة	+٤٣	٦٢	٦٠	—	٢-	—
البيرة	+٤٣	+٦٧	٨٥	—	—	—
السجاير	٠	١٥	١٩	١٥	٤	١٩
الأحذية الجلدية	+٢٣	+٤٧	+٦٥	—	—	—
الأحذية من المطاط	+١٤	+٣٨	+٥٦	—	—	—
المنسوجات القطنية	+٤٣	+٦٧	+٨٥	—	—	—
الحرير والحرير الصناعى	٣٤	٥٨	٤٢	٢٤	١٦-	٨
الصوف والمنتجات الصوفية	+٤٣	+٦١	+٨٥	—	—	—
القيمة الوسطى	—	—	٥٦	١٠	٤	١٣

التكنولوجية الحديثة على جميع مواردها لن يصبح فى مقدورها ، كما هو الحال بالنسبة لأمريكا والدول الناضجة الاخرى أن تستفيد إلا من الاضافات السنوية التى يمكن أن تطرأ على المعرفة الفنية ، لا أن تستمد من الحصيلة السابقة الكبيرة متى لم تكن قد الغيت بعد .

غير أن هناك ميزة واضحة لاتزال باقية لدى الاتحـــاد السوفييتى فى احصائيات سباق النمو ، ويجدر بنا أن ندرسها بشىء من التفصل. تلك هى تركيز الاستثمار فى الصناعات الثقيلة التى يمكن توجيهها للأغراض الحربية بعكس الحال فى الولايات المتحدة التى يتوزع استثمارها على الصناعة الثقيلة والخفيفة وعلى السلع الاستهلاكية والخدمات . هذا الاختلاف فى نمط انفاق الموارد التى تفيض بعد الاستهلاك هو الذى يحدد من الوجهة الفنية نواحى الاختلاف الرئيسية بين الاقتصادين الأمريكى والسوفيتى وهو الذى يثير مشكلة ما إذا كان النمو الاقتصادى السوفييتى سيصبح فى المستقبل خطراً على العالم الغربى .

ولكى نعالج هذا الموضوع لابد أن نميز بجلاء بين مشكلتين : مشكلة النفقات الحربية ومشكله معدل ونمط النمو الاقتصادى روسيا السوفيتية.

المشكلة العسكرية

ولنبدأ أولا بالمشكلة العسكرية : فى السنوات الأخيرة كان الإتحاد السوفييتى يخصص حـــوالى ٢٠٪ من ناتجة القومى الاجمالى للاغراض العسكرية ويظهر من اخر الميزانيات السوفييتية أنه قد خدت بعض

الانخفاض فى هذه النسبة . ولو أن الحجم الفعلى للمنفق على تلك الأغراض لم ينخفض. أما الولايات المتحدة فقد كانت تخصص حوالى ١٠٪ من ناتجها القومى الإجمالى لهذه الأغراض . فاذا ما أخذنا فى الاعتبار اختلاف مستويات الناتج القومى الاجمالى واختلاف الأسعار، فقد يكون من الممكن أن نعتبر أن الحجم الحقيقى للمجهودات الحربية يكاد يكون متعادلا فى البلدين . غير أنه يختلف اختلافا كبيراً من حيث مكوناته ، فقد تفوقت روسيا بعض الشيء فى القذائف الصاروخية المتوسطة والبعيدة المدى ووصلت فى هذا الميدان إلى مرحلة الانتاج لا إلى مجرد البحث والتحسين. وهذا يستنفد بطبيعة الحالى قدراً كبيراً نسبيا من ميزانيتها ، كما أن روسيا ظلت محتفظة بجيش كبير . على العكس من ذلك نجد الولايات المتحدة قد خصصت مبالغ أكبر نسبياً لقواها البحرية والجوية .

وعلى ذلك فإن طبيعة الخطر العسكرى السوفييتى لا تنشأ عن حجم نفقاتها العسكرية بالنسبة إلى نفقات الولايات المتحدة ، بل يكمن هذا الخطر فيما إذا كانت الامكانيات السوفيتية العسكرية سوف يؤدى إلى أحد الموقفين التاليين : الأول هو تفوق روسيا فى القذائف إلى الحد الذى يمكنها من القضاء على مقدرة الغرب على رد العدوان بالمثل فى ضربة واحدة. فإذا تحققت هـــذه النتيجة فلن يكون ذلك ناشئاً عن حجم النفقات العسكرية السوفيتية ، وإنما من سبقها إلى تركيز خيرة مواهبها العلمية فى استنباط أنواع حديثة من الأسلحة ويصبح الموقف مشابها تماما لمعركة فرنسا، التى خسرتها فى سنة ١٩٤٠ ، لا بسبب العتاد الحربى الألمانى وتفوقه

على ما كان لدى فرنسا وبريطانيا معا ، بل لان الأسلوب الحربى الذى اتبعته ألمانيا قام على توجيه هجمات انقضاضية بالدبابات تحميها قاذفات القنابل . أما الخطر الثانى فهو أن تسنح لروسيا فرصة تستطيع فيها أن تقاوم القوة الأمريكية الجوية والبحريه بتهديدلتها الصاروخية وبذلك تحرز لقواتها البرية الضخمة نجاحا فى حرب محدودة فى منطقة هامة .

وهناك أيضاً خطر ثالث له جانباه العسكرى والدبلوماسى ،وهوأنها عن طريق حرب الأعصاب قد تستطيع أن تنجح فى حمل الغرب على التقهقر دبلوماسياً فى بعض النواحى مخافة أن يؤدى تشبث الغرب بموقفه إلى اشعال نيران حرب عظمى .

وفى رأى المؤلف أن على أمريكا أن تزيد من مجهوداتها الحربية عما هى عليه الآن . غير أن الخطر لا يكمن فى الحجم النسبى للانفاق العسكرى فى كل من روسيا وأمريكا ، ولا فى تفوق روسيا فى معدل نمو ناتجها القومى الاجمالى بصورة شاملة ، وإنما يكمن فى تكوين العتاد العسكرى السوفيتى بالنسبة إلى المعسكر الذى يمكن أن يقف ضدها ، وفى الكيفية التى يستغل بها القادة الروس الموقف المترتب على ذلك لفائدتهم .

لكى نحدد مغزى هذه النقط العامة نورد هنا مثالا من الأحداث الأخيرة . فبعد أن نجحت روسيا فى اطلاق قمرها الأول بدأ الأمريكيون يسائلون أنفسهم عما إذا كانوا قدقصروا فى إعداد العدد اللازم من المهندسين

ومن العمال ، وظهرت فى بعض الهيئات دعوى قائمة على الأرقام ، ومدعمة بالرسوم البيانية التى تظهر تخريج المهندسين فى كل من البلدين ، والتى يتقاطع فيها المنحنيان بشكل ينذر بالوبال . هذه الدعوى حادت عن الواقع ، فالذى حدث هو أن روسيا قد ركزت نسبة أكبر من مهندسيها وعلى الاخص من علمائها النوابغ ، للأغراض العسكرية . وركزت جهودهم بدرجه أكبر فى أبحاث الصواريخ . وعلى هذا فان روسيا قد تفوقت فى التوزيع لا العدد فى ميادين الصواريخ وفى الميادين العسكرية بوجه عام[1]. وقد استطاعت أن تخلق إمكانيات عسكرية ممتازة من واقع أساس اقتصادى يختلف بعض الشىء من حيث الحجم والإنتاجية عما حققته أمريكا . وهو أقل بكثير عما لدى الولايات المتحدة وغرب أوروبا مجتمعين. وبهذا المعنى نجدها قد أعادت ما فعلته ألمانيا واليابان فى العقد الرابع . ولا يجب أن نغفل ولو لحظة واحدة أهمية أو خطر هذه الإمكانيات الروسية ، غير أنه لا يجب فى نفس الوقت أن تختلط هـذه الاتجاهات فى أذهاننا بمشكلة معدلات النمو ومغزاها .

---

(١) نحن لا نعنى هنا بطبيعة الحال أن حجم فئة العلماء والمهندسين لا يعتبر ذا بال بالنسبة للإمكانيات العسكرية للمجتمع . ففى وسع روسيا والولايات المتحدة أن تحشد « حشودا ضخمة » لاستطلاع عـدد من الحلول الممكنة للمعضلات التى قد تواجهها . بينما لابد لبريطانيا وفرنسا أن تغامر بالمفاضله بين هذه الحلول واختيار عدد محدود منها لبحثه .

بقيت إذن المشكلة الثانية وهى الخطر ـ أو بعبارة أفضل المغزى ـ المترتب على الارتفاع الحالى فى معدل زيادة الناتج القومى الاجمالى الروسى هل يحق لنا أن نهلع لأن الناتج القومى الإجمالى الروسى يزيد بما يقارب ٦٪ سنويا بينما أن متوسط معدلات النمو الأمريكى بعد الحرب الأخيرة كان ٣٪ أو ٤٪ فقط ؟ طبيعى أن العالم الغربى سوف يفقد شيئاً من القوة والسيطرة فى عدة اتجاهات لو أن إنتاجه ظل متخاذلا . غير أنه لا يوجد فى الاحصائيات الإجمالية الروسية ما يدعو إلى أن نصاب بالذعر ولم لا ؟ ألن يتقاطع المنحنيان قريباً ؟ هل تبلغ روسيا قريباً تفوقا على العالم فى شكل له وقعه الملموس ؟ .

يجب قبل كل شيء أن نحذر من أن نفترض استمرار المعدلات على حالها .

فهناك عوامل عديدة تعمل فى روسيا وبدت واضحة فى تنبؤاتها عن التوسع فى المستقبل وكلها تؤدى إلى حدوث تباطؤ فى نموها . فنجد فى البيان الاقتصادى للجنة الشئون الاقتصادية الأوروبية عن سنة ٩٥٧ مثلا بعض التقديرات الرسمية لمعدلات النمو فى القطاعات الرئيسية للصناعة الروسية وقد أوردناها فى جدول (٧)(١) .

---

(١) لا تختلف هذه الأرقام كثيراً عن تلك التى أدلى بها خروشوف فى المؤتمر الحادى والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى فى يناير سنة ١٩٥٩ وهى الخاصة بأهداف سنة ١٩٦٥ .

جدول (٧) . معدلات النمو فى الصناعة الروسية (٪).

متوسط معدل الزيادة السنوى	الفحم	البترول	الحديد المطاوع	الصلب	الطاقة الكهربية	الأسمنت
١٩٥٥-١٩٦٠	٦ر٨	٦ر١٣	٠ر١٠	٥ر٨	٥ر١٣	٥ر١٩
١٩٥٦-١٩٦٢	٨ر٢	٤ر٩	٣ر٥	٣و٥	٧ر٤	٦ر٨

ولا شك فى أن الأرقام المطلقة لإنتاج الصلب فى روسيا سوف تبلغ المستوى الأمريكى ، وكما قال (نتر) : «لابد لكل فتى إن عاجلا أو آجلا من أن يناهز أباه طولا ولابد من أن يضيق فارق الطول بين أخوين يختلفان سنا . غير أن التباطؤ فى معدلات النمو قد بدأ فى كثير من القطاعات السوفيتية ، وبينما نجد أن الأرقام المطلقة للبلدين قد أخذت تتقارب ، كما أخذت تضيق الفوارق الزمنية التى قامت من قبل بين المستويات الإنتاجية ولكن ماذا فى ذلك ؟ لماذا لا يتاح لروسيا أن تحقق لنفسها صرحا صناعيا يعادل إن لم يفق ما حققته الولايات المتحدة لو أن حجم سكانها ومواردها البشرية سمحت بذلك ؟ .

ثانيا ـ لو أن الغرب إستطاع أن يقف أمام تهديدات السياسة العسكرية والخارجية تنشأ عن أطماع روسيا ومشاكلها ـ وفقا لما سنبينه فى الفصل التاسع ـ فسوف يصبح تكوين الإنتاج الروسى غير ذى أهمية بالنسبة لنا .

وفضلا عن ذلك فإن تكوين الإنتاج الروسى لابد وأن يتغير فمعدل النمو العالى فى الناتج القومى الإجمالى الروسى ينشأ أساسا من تركيز شاذ

فى بعض القطاعات فإذا لم يستخدم الصلب فى الأغراض العسكرية فما هى الأغراض التى سوف يستفاد منه فيها ؟ إن وجود صناعة ضخمة ثقيلة نامية بمعدلات كبيرة ليس فى ذاته هدفا ولا هو فى ذاته ميزة دولية . وقد تعتبر الرغبة فى زيادة الأنواع الجيدة من الأغذية من الأهداف القومية الرئيسية وإلى حد ما إلى الاسكان والأنواع الاخرى من سلع الاستهلاك . مثل التليفزيون . وقد بدأ تطور بطىء وبطىء جدا نحو الغسالات الكهربية والثلاجات والدراجات البخارية والدراجات بل والسيارات وبدأ الروس ينشئون أول سفينة للفضاء[1] وبتزايد هذه الرغبات وباتجاه هيكل الاقتصاد الروسى إلى التقارب شيئا فشيئا من هيكل الاقصاديات الغربية التى دخلت مرحلة الاستهلاك الوفير نستطيع أن نتوقع تقارب معدلات النمو غير أن النقطة الأساسية فى كل هذا هى ما يأتى : يجب علينا أن نتجنب الوقوع فى خطأ وضع الحقائق فى غير مواضعها فالاقتصاد إن هو إلا أداة لهدف أسمى. فإذا ما تحول الاقتصاد إلى أغراض تعرضنا للخطر — كما هو الحال بالنسبة لنمط وحجم الاتفاق العسكرى الروسى — وجب علينا أن نسلك مسلكا يجعل العدوان يفقد جدواه باستمرار وفيما عدا ذلك فإن المحك الحقيقى لقوة اقتصادياتنا واقتصاديات العالم غير الشيوعى بوجه عام ، لا يكمن فى مقدرة روسيا الاقتصادية . ولكن فى مقدرتنا على أن نحقق لشعوبنا آمالها .

---

١ — انظر الفصل الاول صفحتى ١٤ ، ٢٢ من
Economic Survey of Europe in 1956 (ECE)

مركز التحدى

هنا يكمن المحك ويمكن التحدى . ففى معرض التعليق على تحليل (نتر) قال (هانزهيمان) الاصغر فى أواخر سنة ١٩٥٧ ما يأتى : « أن الانخفاض الذى ربما يكون قد أصاب معدل النمو السوفيتى . لا يصح أن يقابل بالتهليل خاصة إذا ما نظرنا إليه على ضوء الاتجاه العام للإنتاج الصناعى الأمريكى الذى لم يكد يرتفع شيئا مذكورا خلال العامين الأخيرين(١) فلو أن الركود أصاب الإنتاج فى أمريكا وأوروبا الغربية . فلن يكون فى وسعنا أن نعد برامج للدفاع العسكرى أو لمعونة المناطق المتخلفة ولن يكون فى وسعنا أن نواجه الرغبات فى زيادة الاستهلاك الخاص وفى زيادة رأس المال الاجتماعى الثابت اللازم أو مواجهة التزايد فى السكان فمن الواضح مثلا أن المجتمعات الديمقراطية يجب أن تحل مشكلة التضخم بوسائل تختلف عن وسائل تخفيض مستوى العمالة والإنتاج وبالرغم من أن معدلات النمو الأمريكية والأوروبية لا تثير فى ذاتها مشكلة رئيسية فإن النظم الديمقراطية لن تستطيع أن تمدنا بتكوين مناسب للإنتاج يساعد على حماية مجتمعاتنا والمحافظة على تكوينها الداخلى إلا على أساس تحقيق معدلات زيادة مناسبة فى كل من الانتاج والانتاجية .

---

١ ــ انظر صفحة ٤٢٤ من.
American Economic Review, Papers of Procedings.

والدرس الذى نستفيده من كل هذا هو أنهلايوجد فى تطور روسيا الحديثة مايمكن اعتباره شاذا . فلديها شعب عظيم منحته الطبيعة وأغدق عليهتاريخه مايسر لهخلق اقتصاد ومجتمع عصريين. وخلال فترة انطلاقه أصيب بحرب كبرى انهار فيها التوازن العجيب الذى قام بين العناصر السياسية التقليدية والديمقراطية بسببالهزيمة وحل محلهنوع منالتنظيمات الاجتماعية الحديثة تولى القيادة لوضع ثورىلم يكن هوالمسئول عنخلقه وقد أدت مطالبها الداخلية ومطامعها الخارجية إلى مرورها بالتجربة المألوفة للنمو مع تركيز غير عادى فى الصناعاتالثقيلة والمجهودلتالحربية وبدأت قيادتها السياسية حاليا تحاول استغلال الآفاق التى تفتحت أمام مواردها بعد الوصول إلى النضوج لكى تصل إلى توسع ضخمفىسيطرة السوفييت علىالشئون العالمية عنطريق خفضمعدل التوسعفىالاستهلاك غير أنه لايوجد فىحجم أو فىتوزيع أو فى قوةاندفاع الاتجاهاتالروسية مايسبب تهديدا يعجز الأمريكيون والغربيون بمواردهم عن مواجهته ولايوجد من الأسباب ما يدعونا إذا مانظرنا إلى المستقبل لأن نعتقد بأن التجربة الروسية سوف تتخطى الحدود :

والمشكلة التى تثيرها روسيا المعاصرة ليست هى فى أنها مرت بتجربة فريدة فى تقدمها . بل هى ما إذاكانت الولايات المتحدة والدول الغربية تستطيع أنتعيهمواردها لتأدية عمليات لابد لها منأدائهامواردهاالروحية والفكرية وقوة عزيمتها وحسن بصيرتها بجانب مواردها من الصلب

والآلات الالكترونية والعمليات التى لا تمتد فقط إلى القواعد الصاروخية ونشر أسباب الرفاهية فى الداخل. بل تتخطى ذلك إلى الخطتين الخمسيتين الثانية والثالثة للهند وتصل إلى أعماق آسيا والشرق الأوسط وإفريقية وأمريكا اللاتينية .

فالمشكلة ليست فى الشرق الغامض . . وإنما فى الغرب الذى يمكن أن يستفيد من الدرس .

الفصل السابع

مراحل النمو النسبية ومشكلة العدوان(١)

الحرب فى التاريخ الحديث

نتناول فى هذا الفصـــل مشكلة الحرب . والواقع أنه لا يمكننا أن نتجنب التعرض لهذه المشكلة ونحن بصدد وضع إطار فكرى يسعى لدراسة التحول من المجتمعات التقليدية إلى الأوضاع العصرية عن طريق سلسلة من التطورات ـ تمتد من المجتمعات التقليدية حتى الاستهلاك الوفير ـ وهى سلسلة تشهد الأحداث التاريخية بأنه قد تخللها أعمال العنف التى تشابكت فيها الدول بعضها مع بعض . فالأفراد وكذلك المجتمعات التى تجمع بينهم لم ينتقلوا بسهولة فى سلم النمو بمجرد أن تفتحت أبواب عالم العلم الحديث وبدأ تطبيقه فى الانتشار . وهم لم يدعوا عمليات خلق وكشف وتعميم الطرق التكنولوجية وتمكين المستهلك من فرض سلطانه بما يصحب ذلك من مرونات طلب دخلية وسعرية تحدد بمفردها معالم النمو . ذلك أن الحروب عملت على استنزاف الموارد وتشتيت المجتمعات

---

(١) للرجوع إلى تحليل حديث عميق لأسباب الحرب يختلف فى مبناه عن هذا التحليل ولكنه يتفق معه فى مضمونه انظر :

Raymond Aron: War and Industrial Society.

أو تبديلها ، كما أنها غيرت من مواطن الاختيار التى أتيحت للأفراد وللمجتمعات .

وبغض النظر عن كون الصدام المسلح هو حقيقة تاريخية لا يمكن تجاهلها ، فان هناك ثلاثة أسباب خاصة تجعل من اللازم أن نعالج فى هذا الكتاب مشكلة الحرب ، فنجد أولا أن دعوى فترة التهيؤ للانطلاق - التى يتم فيها تحلل المجتمع التقليدى وإحلال أنواع من المجتمعات العصرية مكانه - تتوقف إلى حـــد كبير على أثر المحاكاة الذى تخلفه العلاقة بين التمدين والقوة العسكرية .

ثانياً : لو أن هذا الاطار الذى قدمناه أريد له أن يتحدى الماركسية ويحل محلها كطريقة لمعالجة التاريخ الحديث ، فلابد له أن يجيب بطريقته الخاصة عن السؤال الذى أثاره التحليل الماركسى تحت عنوان الاستثمار بالصورة المعروفة التى وضعها ماركس وخلفاؤه .

وأخيراً ، لو أننا اردنا لهذا الاطار أن يلقى بعض الضوء على جوانب معينة من جوانب العصر الذى نعيش فيه ، فلابد وأن يفسر لنا المخاطر التى تجابهنا فى وقت تتهدد الذرة فيه عالمنا بالفناء ، ويجب أن يساعد على بيان الكيفية التى يمكن بها أن نتخلص من العقبات التى تقف فى طريقنا أو نتجاوزها ، ونقصد بها سباق التسلح وتنظيم عالم يحتوى على عـدد كبير من الدول التى استجدت فى ميدان النضوج .

مشكلة السيادة القومية

لنبدأ بابراز حقيقة ثابتة فرضت على هذا التحليل من واقع الأحداث التاريخية ، تلك هى أن التحول الذى درسناه هنا قد وقع بأكمله

فى الماضى داخل نطاق دول معينة و فى ظل سيادات قومية . و السيادة القومية تعنى أن الشعوب تحتفظ لنفسها بالحق النهائى - وهو حق يقرره القانون والعادات ويقره ما تعارف الناس على اعتباره مشروعا - فى قتل رعايا الدول الأخرى دفاعا عن النفس وسعيا وراء مايعتبر متفقاً مع الصالح القومى. ففكرة الوطنية والسيادة القومية ومشروعية الحرب كوسيلة يدخرها الناس لاغراض السياسة القومية ، هى فكرة موروثة عن عالم المجتمعات القليدية . فهى من حيث التسلسل الزمنى تسبق سلسلة المراحل التى تلى الأوضاع التقليدية ، وهى المراحل التى كانت موضع دراستنا فى هذا الكتاب وعلى ذلك فإن تفسيرها لا يلزم أن يقوم على أساس العمليات الناشئة عن التحول من الصورة التقليدية إلى الأوضاع العصرية ، ولا يلزم أن يتم من واقع صفات معينة أو ضرورات تستلزمها أى من مراحل النمو .

وبالرغم من ذلك فإن الحروب التى خاضتها الشعوب منذ أن بدأت عملية تحضرها اكتسبت صفات معينة تميزها . وعلى هذا فبينما لا نتطلب من مراحل النمو أن تفسر لنا وقوع الحرب فى ذاته ، فإن طبيعة الحروب يمكن أن تدرس وفقا لتلك المراحل.

ثلاثة أنواع من الحروب

وعلى وجه التحديد ، نستطيع أن نميز بين أنواع ثلاثة من الحروب التى قامت بين دول العالم المختلفة خلال ما يقرب من الثلاثة القرون الأخيرة ، منذ أن بدأت أوربا الغربية تدبر لنفسها ظروف الانطلاق .

النوع الأول هو الحروب الاستعمارية ، وهذه تشمل جميع الاصطدامات التى نتجت عن اعتداء يقع من جانب دولة استعمارية على مجتمع تقليدى، وعن محاولة نقل السلطة من يد دولة استعمارية إلى دولة استعمارية أخرى، كما تشمل الاشتباكات التى نشأت بسبب محاولات أبناء المستعمرات تأكيد استقلالهم عن المستعمر .

والنوع الثانى من الحروب يمكن تسميته « بالاعتداءات المحلية » وقد نشأ هذا النوع من الحروب المحدودة عن المشاكل التى تولدت من اشتداد ساعد الدول الحديثة النشأة عندما رجعت بذاكرتها إلى الخلف واستعادت ذكرى ما أصابها فى الماضى من ذلة ، وألقت ببصيرتها إلى الامام وما يحويه المستقبل من فرص جديدة ، ثم وجدت نفسها تواجه فى نفس الوقت الاختيارات التى تفتحت أمامها خــلال المراحل الأولى للتحضير .

وأخيراً فهناك الحروب الشاملة التى شهدها القرن الحالى ، والتى تركزت حول الصراع من أجل الهيمنة على ميزان القوى فى أوراسيا ، أو من أجل منع الغير من تحقيق هذه الهيمنة التى كانت تعادل فى النصف الأول من القرن العشرين تملك العالم بأسره .

وسوف ندرس الآن كل نوع من هذه الأنواع على حدة لنتبين علاقتها بمراحل النمو . ومرة أخرى يجب علينا أن نذكر أن ماسوف نقوله لا يعتبر تفسيراً كاملا للحرب . فالغرض الذى نسلم به هو أن الحرب تنشأ أساساً من وجود وقبول فكرة السيادة القومية ، وليس فى اطارنا

التحليلى ما يفسر طبيعة القومية ومصادرها . وعلى ذلك فسوف نقتصر على بيان الكيفية التى يمكن بها ربط أنواع الحروب بالمراحل النسبية للنمو التى تمر بهـــا الدول المختلفة خلال تحقيق ما اعتبرته صالحها الخاص فى الظروف التى واجهتها وسادت فيها المنافسات الشديدة وتركزت فيها موازين القوى فى يد عدد صغير من الدول .

الاســـــتعمار

لنبحث أولا الاشتباكات الناشئة بسبب الاستعمار . إن أحد أسباب ظهور الاستعمار هو وجود ميدان عالمى للقوة ظهر منذ القرن الخامس عشر ، وتنافست فيه الدول الاوروبية على مناطق التجارة الخارجية فيما وراء البحـار ، وعلى القواعد ذات الأهمية العسكرية ، وعلى الحصول على سبائك الذهب والفضة والمستودعات البحرية وما شابه ذلك مما كان يعتبر فى ذلك الوقت مصدراً للقوة الحربية . وقد ذكر لنا (شارلز ويلسون) فى معرض بحثه فى « المذهب التجارى » أن (جوزيا تشايلد) نادى بأن « الربح والقوة (فى مثل هذه الظروف) لابد وأن يؤخذا معا فى الاعتبار » .

غير أن عنصر القوة كان فى البداية بعيداً عن الأذهان وكان يظهر وفقاً لتطورات المصالح التجارية المباشرة للدول التى كانت تعتبر حينذاك دولا كبرى . فالهدف المباشر ـ مثلا فى المنافسة المشهورة التى قامت بين الانجليز والهولنديين فى القرن السابع عشر ـ كان هو التجارة، وبالاخص

ذلك النوع من التجارة الذى كان يعلو قدره فى نظر الدول الكبرى فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، أى التجارة التى تسمح باستيراد سبائك الذهب والفضة والمواد الخام وتؤدى لتحقيق فائض من الصادرات ـ هو بقدر الامكان من الصادرات المصنوعة ـ ووفقا للآراء التى سادت فى تلك الحقبة من التاريخ كان تحقيق فائض فى الميزان التجارى من الأمور وثيقة الصلة بقوة الدولة . غير أن الهدف المحرك له كان هو التجارة .

فلماذا إذن لم تجر التجارة بدون خلق المستعمرات ؟ الاجابة عن هذا السؤال الجوهرى ذات شقين لابد لنا من التمييز بينهما تمييزا تاما رغم أنهما كثيرا ما اختلطا معا فى تيار الاحداث التاريخية .

الجانب الاول هو أن الصراع حول التجارة قد حدث ضمن إطار جعل الدول العظمى بحكم التاريخ دولا متنافسة ، ولم يكن مصادفة أن الحرب الكبرى التى حدثت خلال القرن الثامن عشر كانت من النوع الذى تخلف فيه الدولة دولا أخرى فقد أولعت الشعوب بحكم ميراثها التاريخى بأن تدخل فى تنافس حول القوة ـ التى هى أساساً القوة الحربية والسياسية لا القوة الاقتصادية ـ وتعتبر الحروب فى المستعمرات متفرعة من تلك الضرورات التى ولدتها المنافسات : وهى ضروورة اعلاء المصالح ففط ليس فقط بصورة ايجابية ، بل وأيضاً فى شكل سلبي عن طريق حرمان الدول الأخرى من مصادر القوة . وكان خلق احتكار تجارى فى منطقة مستعمرة هو إحدى الطرق التى يتم بها ذلك بمجرد أن تكشف مناطق جديدة أو يعاد اكتشاف مناطق قديمة .

غير أنه كان هناك سبب آخر أدى إلى استخدام القوة العسكرية فى المستعمرات هذا السبب لا يرجع إلى موازين القوة فى أوروبا ، بل هو يتعلق بالظروف الاجتماعية للمستعمرات ذاتها . فالمستعمرات لم تكن تنشأ فى البداية بغرض تحقيق هدف من الأهداف الكبرى للسياسة القومية ولا من أجل الحد من المنافسة التى تقوم بها دولة أخرى فى الميادين الاقتصادية ، بل كانت تنشأ فى الغالب لسد الفراغ أى بغرض تولى زمام الأمور فى مجتمع تقليدى عاجزاً أو غير راغب فى ادارة شئونه الخاصة بما يتلاءم مع النشاط العصرى للاستيراد والتصدير وما يستتبعه هذا من الإنتاج اللازم لأغراض التصدير . فقد كان المنشود هو الوصول بالتجارة إلى مستواها العادى القائم بين ندين . هذه الرغبة هى التى كانت تدفع الدول المعتدية إلى البدء فى العـــدوان وهى التى كانت تدفعها إلى الاستمرار فيه . ذلك أنه لم يكن لدى المجتمعات التقليدية ما تصدره سوى المواد الأولية بينما أنه لو أمكن الوصول بالتجارة الخارجية إلى مستواها العادى لكانت أكثر انتظاما وأكثر منطقية بل وأقل تكلفة . وخلال القرون الأربعة التى سبقت سنة ١٩٠٠ كانت المجتمعات فى أمريكا وآسيا وأفريقية والشرق الأوسط ، بحكم بنيانها والدوافع التى تسودها . غير مهيئة للتعامل مع غرب أوروبا ، ولا لحماية نفسها من الجيوش الغربية وبذلك غلبت على أمرها وتولت الدول الغربية ادارة الأمور فيها .

وعلى ذلك فان المستعمرات لم تنشأ أساسا بغرض تحقيق هدف محدد للسياسة القومية يتفق مع اكتساب الدولة المزيد من القوة ، ولكن

يرجع انشاؤها إلى سببين متباعدين بعض الشيء : الأول هو انعكاس الصراع الدائر حول القوة والذى ساد مسرح الأحداث فى أوروبا ، ، أما الثانى فيمكن تلخيصه فى سلسلةالأحداث التالية: أرادت فئة اقتصادية معينة فى الدولة أن تزيد من حجم مشترياتها أومبيعاتها ، فوجدت نفسها عاجزة عن تدبيرالظروف اللازمةللوصول بمعاملاتهاإلى المستوىالمطلوب ووجدت من المتعذر عليها أن تدبر القوة العسكرية اللازمة لتحقيق هذا الغرض ، مما حدابها لأن تحث الحكومة التى كانت تعطف عليها أن تتولى تدبير اطار سياسى مناسب يكفل بغير الكثير من التكاليف تحقيق منافع التوسع التجارى .

فإذا ما قبلت الدولة مسئولية إنشاء المستعمرات ، تغيرتيارالأحداث فإذا هو ينتقل من الميدان السلمى للأعمال ليتحول إلى نواحى العزة والقوة للدولة ، وهى النواحى التى كانت تزخر بالكثير من الاعتبارات القومية العامة والمشاعر البدائية .

ونتج عن هذا التحول من عالم المعاملات التجارية إلى عالم الوطنية عدة نتائج نخص منها اثنتين بالذكر هنا : الأولى هى أن بعض الدول غير الاستعمارية بدأت على سبيل تأكيد سلطانها وبحكم عامل التقليد ، ترغب هى الاخرى فى امتلاك المستعمرات للتدليل على أنها قد اشتد ساعدها . فنحن لا نجد مثلا فى أسواق رأس المال فى عالم الاطلنطى ولا فى أنماط التجارة هناك ما يبرر من وجهة اقتصادية بحتة تلك الضجة الكبرى التى

ثارت حول المستعمرات فيما بين سنتى ١٨٧٣ و١٩١٤(١) . وقد يكون من الممكن إيجاد بعض المبررات العسكرية أوالاستراتيجية لبعض حالات الاستعمارالتى تمت فى القرن التاسع عشر. غير أن التنافس على المستعمرات لم يكن له أسبابه الوجيهة لا من الناحية الاقتصادية ولا من الوجهة الحربية فقد حدثت المنافسة أساسا نتيجة سيطرة المنافسات الدولية على مسرح الأحداث العالمية ، مما جعل المستعمرات تعتبر دليلا على عظم الدولة وقوتها فى هذا المسرح .

ولم يكن هناك من سبيل للتخلى عن مستعمرة لم تستطع بعد أن تنهض

---

(١) كانت هناك مبررات اقتصادية للمستعمرات فى القرنين السابع عشر والثامن عشر قبل أن تسود الثورة الصناعية أرجاء أوروبا أقوى من المبررات التى ظهرت فى أواخر القرن التاسع عشر . فقبل الثورة الصناعية كان جملة المعروض من المواد الغذائية والخامات (أوجملة المعروض من المستعمرات) يعتبر إلى حد كبير ثابت الحجم بمعنى أن ما تحصل عليه دولة كان فى ذاته مقتطعا من دول أخرى . فلما تدفق سيل الفنون التكنولوجية الحديثة خلال الظروف التى سادت القرن التاسع عشر حيث أمكن توجيه هذا المعروض إلى التجارة مع دول ذات سيادة (مثل الولايات المتحدة) ظهرت إمكانية استخدام الفنون التكنولوجية من أجل الاستعاضة عن الواردات (مثل الأسمدة الكيماوية) أو لخلق صادرات يمكن للأسواق الأجنبية المتاحة أن تستوعبها بسهولة .

بمجتمعها ما لم يتبع ذلك انتقال هذه المستعمرة إلى أيدى مستعمر آخر .
تلك هى الحقيقة التى اكتشفتها مثلا الولايات المتحدة بعد أن وجدت نفسها قد خرجت من الحرب الاسبانية - الأمريكية وهى مالكة للفليبين رغم أنفها - وعلى ذلك أصبحت لعبة الاستعمار انعكاسا للتنازع حول السيطرة لا للضرورات الاقتصادية .

مثل هذا الامتزاج بين عنصرى الربح والقوة - الذى قد يكون هو ما رمى اليه (جوزيا تشيلد) - ينطبق على التنافس الاستعمارى الذى سبق سنة ١٩١٤ ، قدر انطباقه على القرنين السابع عشر والثامن عشر .

غير أن هناك نوعا آخر من الامتزاج بين الربح والقوة ، لم يدر فى أغلب الظن فى خلد (جوزيا تشيلد) إذ أنه لم يظهر بشكل واضح إلا فى وقت متأخر ، ذلك أن النتيجة الغالبة لتحويل مستعمرة ما من الأغراض الاقتصادية المحدودة إلى أن تتخذ رمزاً للقوة فى أنظار عالم احتكرت القوة فيه قلة من الدول ، هى أن الانسحاب من مستعمرة ما غدا مسألة كرامة وطنية، بحيث كان من الصعب قبوله ، وبدون استثناء تقريباً ، لم يكن الاستيلاء على المستعمرات يكلف الكثير ، كما أنه كان يتم لصالح فئة محدودة ، ما كانت لتلقى أذنا مصغية من باقى أبناء الدولة لو أنه تطلب الكثير من الضحايا والأموال فى سبيل تحقيقه . وحتى فى الحالات التى كان لابد فيها من الدخول فى حرب للاستيلاء على المستعمرة من أيدى دولة أخرى كانت مثل هذه الحروب فى الغالب محدودة النطاق . على

العكس من ذلك فان فقد المستعمرات اقتضى - فيما عدا حالات نادرة - الدخول فى حروب مريرة تسفك فيها دماء كثيرة أو تؤدى إلى حدوث أزمات سياسية ودبلوماسية داخلية خطيرة . ولم تكن فترة الاستعمار تخلق فقط روابط قائمة على النفع الاقتصادى المتبادل ، بل كانت تخلف أيضاً ذكريات عن جهود اتصلت ومكاسب تحققت ومكانة عزت - بجانب ماعاد على الوطن من عزة وقوة - بشكل تعذر معه قطع هذه العلاقات والروابط . مثل هذه المشاعر ساورت بريطانيا وفرنسا وهولندا سنة ١٩٤٥ .

وعلى هذا فانه فيما يتعلق بالحروب الاستعمارية . لانجد فى تحليلنا القائم على مراحل النمو مايعطى الكثير فى سبيل تفسيرها . فهى حروب تعكس من ناحية تنافساً بين القوميات أدى بالدول إلى أن تندفع نحو المستعمرات فى نوع من التنافس السيادى ، وهذه الصلة بين الاستعمار والنواحى غير الاقتصادية للقومية تساعد على تفسير الآلام النفسية التى تصحب الانسحاب ، على أنه كان من طبيعة العلاقة التى تنشأ فى البداية بين مجتمع تقليدى وآخر أكثر تقدما ، أن يتطلب حسن أداء المعاملات بينهما وجود نوع من الادارة عجز المجتمع التقليدى عن تهيئته . فإذا ما التزم المستعمربادارة الشئون داخل المستعمرة نشأت عدة من الدوافع غير الاقتصادية تجعل من الانسحاب أمراً متعذرا .

غير أن مقدرة الشعوب المستعمرة على فرض الانسحاب ترتبط فى الواقع بدرجة أكبر بمراحل النمو كما بينا فى الفصل الثالث ، وبالرغم

من أن المستعمرين أقاموا عادة إدارات واتبعوا سياسات لم تسع إلى إعداد أنسب الظروف اللازمة للتهيؤ للانطلاق . فإنهم لم يملكوا منع تحقيق تغييرات في المعرفة والانظمة ـ بل وفى التجارة وحجم رأس المال الاجتماعى الثابت ـ أدت بالمستعمرات إلى المضى نحو الانطلاق ، كما أن المستعمرين كانوا يستحدثون أنواعا من التقدم فى المستعمرات بجزء من سياستهم الاستعمارية ، ونتج عن عوامل المحاكاة الايجابية والسلبية ظهور فترة من فترات التهيؤ للانطلاق وبوجه خاص لم يكن هناك مناص من تبلور فكرة قومية ، تحل محل روابط القبيلة أو الاقليم ، وتدور حول تزايد الكراهية للحكم الاستعمارى .

وانتهى الأمر بهذه الانظمة شبه العصرية إلى ظهور ائتلافات محلية ينشأ عنها ضغط سياسى ، وفى بعض الأحيان عسكرى ، قادر على فرض الانسحاب . وقد كانت حروب الاستقلال التى لطخت تاريخ الاستعمار منذ سنة ١٧٧٦ فى أمريكا حتى سنة ١٩٥٩ فى الجزائر ، مرتبطة إلى حد ما بمراحل النمو ، وهى مرتبطة على الأخص بالعوامل الديناميكية لفترة التهيؤ للانطلاق

العـدوان المحلى

ولقد نشأ عن ديناميكية فترة التهيؤ للانطلاق نوع آخر من الحروب هو العدوان المحلى . فالائتلافات والسياسات اللازمة لتحقيق الاستقلال نادرا ما تتفق مع الاحتياجات التى تلى ذلك والخاصة بإتمام التهيؤ وبدأ

الانطلاق . ومثل هذا النوع من الحروب كان وليد المشاكل والفرص التى واجهها أولئك الرجال الذين تولوا مقاليد الأمور فى عهد الاستقلال والذين نشأوا كسياسيين أو عسكريين ، ولكنهم أصبحوا يتحملون مسئولية قيادة مجتمع فائر انتقالى .

ولنرجع بذاكرتنا إلى إحدى الدعاوى الرئيسية التى دار حولها الفصل الثالث من هذا الكتاب فقد ذكرنا فى ذلك الفصل أن وجود روح قومية مناهضة يعتبر من أهم أسباب توحيد الصفوف ، ويستطيع أن يعزز الجهود فى سبيل تقويض أركان المجتمع ، ويؤدى إلى الجمع بين عناصر متباينة المشارب فى إطار ائتلافى . فإذا مافاز الائتلاف الجديد بالاستيلاء على مقاليد السلطة من أيدى الفئات التقليدية القديمة أو من أيدى السلطات الاستعماوية أو من الاثنين معاً ، جابهته مشكلة التفضيل بين ثلاثة اتجاهات لسياسته ، أو بعبارة أدق مشكلة الموازنة بينها جميعاً . فقد كان على القادة الجدد أن يجيبوا عن السؤال التالى : هل يجدر بهم توجيه الحركة القومية نحو تدعيم مركز الدولة على المسرح العالمى ، أم هل يجب عليهم أن يبذلوا الجهود فى سبيل تثبيت سيطرة الحكومة المركزية على مابقى من العناصر التقليدية فى الأقاليم أو هل يوضع التقدم الاجتماعى والاقتصادى فى المرتبة الأولى ؟ ومن السهل أن نثبت أن هذه المشكلة الخاصة بتوجيه الحركات القومية وبالموازنة بين الاتجاهات المختلفة قد جابهت جميع الدول التى تخلصت من أوضاعها التقليدية وذلك ابتداء من أمريكا فى أواخر القرن الثامن عشر حتى الظروف الحالية فى آسيا والشرق الأوسط وأفريقية .

وتشهد الوقائع التاريخية بأنه كان هنـاك إغراء قوى فى حركاتها القوميـة بأن تتجه إلى خارج حدودها ، خاصـة إذا كانت الأهداف التى تنشدها فى الخارج سهلة المنـــال لا تتطلب الكثير من التكاليف أو المخاطر الحقيقية . هذه المحـاولات العدوانية المبكرة كانت فى العادة محدودة الهدف وموجهة إلى الأراضى القريبة من حدود الدولة الجديدة ـــ والداخلة ضمن المنطقة التى تقع فيها ـــ وليس نحو التدخل فى موازين القوى فى أوراسيا . يدخل فى هـــذه المحاولات محاولة الأمريكيين الاستيلاء على كندا خلال الحروب الفرنسية ، والعمليـات الحربية المنظمة التى قام بها بسمارك ضد الدنيمارك والنمسا بين ١٨٦٤ و ١٨٧١ كذلك استيلاء اليابانيين على الجانب الأكبر من السلطة فى كوريا فى سنة ١٨٩٥ ، والزحف الروسى عبر منشوريا إلى فلاديفستوك الذى أدى إلى الاشتبـاك مع اليابان فى ١٩٠٤ - ١٩٠٥ . ووفقا لهـذا الرأى نجد أن حروب الثورة الفرنسية تعتبر أكبر مثال للاعتداءات المحلية إذ نشأت عن عملية انتقال لم تـكتمل بعد خلال فترة التهيؤ للانطلاق .

ولقد كانت هذه المغامرات فى الحروب المحلية تلقى تعضيداً سياسياً كبيراً لعدة أسباب ، فالروح القومية متوثبة لا تبالى بالمصالح الاقتصادية أو الاجتماعية ، كما أن بعض الفئات كانت تعتقد أنها سوف تجنى لنفسها مباشرة منافع جمة من الاستيلاء على المناطق المتاخمة . غير أن أهم ما فى الأمر هو أن هذه الاعتداءات المحلية القائمة على السياسات « المسربلة بالدماء » وعلى تذكرة الناس بما أصابهم فى الماضى من ذلة ومهانة ، كانت

تساعد على تدعيم الروابط فى مجتمع يجد مصاعب عديدة فى تنفيذ مشاريع التقدم التى تثير من المشاكل الداخلية ما يرغب قادة الائتلاف الجديد فى تفاديه ما أمكن . من هـــذا القبيل ما نادى به ناصر وسوكارنو من سياسة قومية قائمة على الوحدة خلال الفترة ١٩٥٥ — ١٩٥٨ . وليس هناك ما يدعو للدهشة فى صيحات الحرب الدائرة حول ايريان الغربية وكشمير واسرائيل ، ولا فى محاولات الساسة المتعنتين فى المجتمعات الانتقالية للتمسك بأهداب الدعاوى المناهضة للاستعمار . وعلينا أن نتقبل هذه المرحلة بالكثير من رحابة الصدر . فالتاريخ يدلنا على أن مثل هذه المغامرات الخارجية التى تتميز بها أواخر فترة التهيؤ وبدايات الانطلاق قد أخلت السبيل أمام طور جديد تسعى فيه الدولة إلى النهوض بالاقتصاد والمجتمع فى جملته . فنحن نجد أن أمريكا بعد الحرب الأهلية وألمانيا بعد سنة ١٨٧٣ واليابان بعد سنة ١٩٠٥ بل وروسيا بعد سنة ١٩٢٠ قد ظلت لعدة عشرات من السنوات على الأقل مشغولة فى الداخل بنشر الوسائل التكنولوجية الحديثة بقدر جعلها لا تشكل خطراً كبيراً فى مسرح الأحداث العالمية . ويدلنا التاريخ أيضاً أن العصر الخطير التالى قد جاء فى اعقاب الإشراف على النضوج الاقتصادى حينما يكون أحد المجالات المتاحة للدولة هو تركيز موارد الاقتصاد الناضج فيما يحقق المطامع الخاصة بالتوسع فى القوة الخارجية .

الصراع حول ميزان القوى فى أوراسيا

إن الاختلاف فى تاريخ بلوغ الدول المختلفة مرحلة النضوج الاقتصادى يساعد بوجه خاص على القاء ضوء على حالات الصراع

الحربى الثلاث الكبرى خلال القرن العشرين وهى الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية والحرب الباردة التى سنضع لها فاصلا تعسفياً هو يونية سنة ١٩٥١ حينما بدأت مفاوضات الهدنة الكورية .

غير أن تفهم مشكلة القوى والاصطدامات الكبرى التى شهدها النصف الأول من القرن العشرين يقتضى منا أن ننظر إلى الخلف ونتساءل عن السبب فى عدم نشوب حروب عالمية كبرى فى القرن الذى أعقب هزيمة نابليون .

لقد خرجت بريطانيا من الحروب النابليونية منتصرة ويرجع هذا فيما يرجع إلى انطلاقها فى سبيل التصنيع، الذى قام أساساً على المنسوجات القطنية ، قد ساعد (مع الاحتكار الذى حققته لتجارة الهند الغربية) فى تدبير الصرف الأجنبى اللازم للابقاء على صلاتها بحلفائها وعلى اضعاف شأن الحصار الذى فرضه نابليون . وقد كان مركز بريطانيا أيام هزيمة نابليون فريداً فى نوعه إذا ما نظرنا إليه من وجهة نظر مراحل النمو ، وكانت قوتها الحربية — التى تركزت فى الأسطول — لا تدانيها أى قوة فى ذلك العصر .

فلماذا إذن أدت اتفاقية سنة ١٨١٥ إلى تحقيق هذه النتيجة الملائمة لقد نجحت هـــذه الاتفاقية لأنه لم يكن فى مقدور ألمانيا أو روسيا — فى الجانب الغربى من أوراسيا — أن تستولى على الأراضى الداخلة ضمن ممتلكات الامبراطورية النمساوية المجرية ، ولأن اليابان والصين

فى الشرق وكذلك غالبية أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا كانت كلها غير مشتركة فى مسرحية القوة .

وعلى ذلك فإن بريطانيا عملت على حفظ التوازن فى منطقة محدودة هى أوروبا الغربية والوسطى والمشارف البحرية لآسيا والشرق الأوسط وأفريقية . ولقد جنحت روسيا داخل قفصها الأوراسى مرة إلى الغرب وأخرى إلى الشرق . غير أنه كان من الممكن بقدر محدود من القوى البرمائية أن تبقى محصورة داخل هذا القفص ، كما أثبتت حرب القرم والحرب مع اليابان . أما نصف الكرة الغربى فقد ظل ميدانا قائماً بذاته وثيق الصلة بمعركة القوة الدائرة - ولكنه منفصل عنها فى نفس الوقت - عن طريق مبدأ مونرو والتفاهم الضمنى التى تم مع بريطانيا بشكل أكسبه حيوية كبيرة .

وخلال الأعوام الثلاثين التى تلت الحرب الأهلية الأمريكية كانت الدول الأربع الكبرى - ألمانيا واليابان وروسيا والولايات المتحدة - التى كان بلوغها النضوج هو الذى حدد موازين القوة فى العالم خلال النصف الأول من القرن العشرين - تمر بمرحلة لا تحملها على الدخول فى اشتباك عالمى مسلح . صحيح أن توازن القوى الذى نشأ بعد سنة ١٨١٥ ما لبث أن انهار وشيكا غير أن الذين أدركوا هذه الحقيقة كانوا هم القلة التى اشتغلت بمشاكل القوة وإمكانياتها . فبعد الحرب الفرنسية - الروسية استقرت الأمور فى ألمانيا تحت إشراف بسمارك حيث عملت على تقوية جبهتها السياسية وعلى الخروج من انطلاقها المشهود إلى مرحلة النضوج

الاقتصادى . وقد احتاجت اليابان بعد اصلاحات (ميجى) إلى حوالى عشر سنوات لتدعيم ظروف التهيؤ للانطلاق ثم مضت فى سبيل النمو الاقتصادى المطرد بمعدل أكثر تواضعاً من المعدل الألمانى أما روسيا فقد أخذت تمضى متباطئة فى استكمال شروط تهيئها وتحولت منذ العقد الأخير من القرن الماضى لتتقدم فى عملية انطلاق شديدة الشبه بما حدث فى الولايات المتحدة قبل ذلك الوقت بنصف قرن من الزمان .

وعلى ذلك فان المسرح الذى أعد للقرن العشرين خلال الحقبة الأخيرة من القرن الماضى ، اتخذ الصورة الآتية : ظهرت دول صناعية كبرى امتدت شرقا من بريطانيا وهى : ألمانيا وروسيا واليابان ، بلغت أولاها النضوج حوالى سنة ١٩١٠ - وكانت هى أكثرها تقدما - ودفعت هذه الظاهرة كلا من بريطانيا وفرنسا إلى السعى مترددتين نحو التحالف، بينما اتجهت بريطانيا نحو الغرب ناشدة المزيد من العون . أما الولايات المتحدة التى وجدت نفسها تتأرجح على حافة المسرح العالمى فقد كانت تحاول أن تؤكد لنفسها موقفاً يتفق مع تقاليد العزلة التى استنتها لنفسها ومع المركز العالمى الذى بدأت تشغله ، وكانت تفعل ذلك وهى فى طريقها - مثل ألمانيا - نحو النضوج الفنى .

غير أن تيار التصنيع الذى اجتاح شمالى أوراسيا لم يكن منتظما . ولم يبدأ الانطلاق فى شرق أوروبا والصين فى أوائل القرن العشرين . فقد حل هذا القرن وهذه الدول ما زالت فى الأطوار الانتقالية المتعلقة بمرحلة التهيؤ ، تواجه صعوبات من نوع خاص .

ولكن ما الذى جعل الأمر ينحو هذا النحو ؟ ما الذى جعل شرق أوروبا والصين تلاقى كل هذه الصعوبات ؟ إن هاتين المنطقتين كان لها من المواقع الجغرافى والسكان والامكانيات طويلة المدى ما هو جدير بأن يحول موازين القوى فى أوراسيا بصورة جوهرية. غير أن تأخرهما فى عملية النمو عن جيرانهما جعلهما عاجزتين عن تدعيم امكانياتهما معتمدتين على أنفسهما ، أو عن تجنب الاعتماد على العون الخارجى خلال النصف الأول من القرن العشرين بدرجة كبيرة ، وذلك بسبب عدم تحقيقها للتضامن السياسى أو للقوة الاقتصادية .

كان هذا التأرجح فى موازين القوى الذى يرجع إلى اختلاف توقيت مراحل النمو هو الذى أغرى ألمانيا بأوروبا الشرقية كما أغرى اليابان بالصين، كما أنه كان مصدراً للخوف والاغراء لروسيا فى المنطقتين، وشكل فى نفس الوقت خطراً دائماً على فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة التى تأثر مركزها الاستراتيجى تأثراً كبيراً وبصورة دائمة بالنتيجتين اللتين نتجتا عن انتشار التصنيع ـ ونقصد بهما خلق ميدان وحيد لتصارع القوى فى النصف الشمالى من الكرة الارضية . ووجود نقط للضعف فيه جعلت محاولات فرض الزعامة على أوراسيا تبدو براقة وممكنة أمام ناظرى ألمانيا وروسيا واليابان .

وأخيراً فان ضعف أوروبا الشرقية والصين نسبياً ـ أى سرعة تداعيها أمام التدخل العسكرى والسياسى والاقتصادى خلال الفترة الطويلة التى

كانتا تتهيآن خلالها للانطلاق ـ كان هو الذى مهد للحرب العالمية الثانية ثم للحرب الباردة فى طورها الأول .

كان إذن غموض مصير أوروبا الشرقية ـ وترجيح كفة الجبهة التى تستطيع السيطرة عليها فى الصراع الدائر فى أوراسيا وفى العالم أجمع ـ هو الذى مهد للاشتباك الذى دار خلال الفترة ١٩١٤-١٩٠٨ ـ كذلك كانت امكانيات اقتران السيطرة التى فرضتها اليابان على الصين بانتصار شامل تحرزه ألمانيا فى الغرب ، وهو الانتصار الذى بات ممكنا بعد سيطرة ألمانيا على أوروبا الشرقية ، هى التى أدت إلى النضال مع المحور خلال الفترة ١٩٣٩ - ١٩٤٥ . وأخيراً فان عقيدة (ستالين) ومابعده (ماو) بامكان التقدم خارج المواقع التى أحرزت فى أوروبا الشرقية والصين فى سبيل تحقيق انتصار شيوعى ساحق ، كانت هى المسئولة عن المبارزة التى قامت بين الشيوعيين و (ترومان) وقد وصل هذا الصراع الاوراسى إلى نهاية ولو مؤقتة بعد نجاح عمليات النقل الجوية البرلينية إلى الغرب فى ربيع سنة ١٩٤٩ . وبعد إعادة صفوف قوات الأمم المتحدة واحرازها النجاح فى صد العدوان فى أبريل ومايو من سنة ١٩٥١ ، ومما أدى إلى الدخول فى مفاوضات الهدنة التى وقع (مالك) على ابتدائها فى يونية .

وعلى هذا فانه بعد أن دالت دولة عالم سنة ١٨١٥ وما بعدها وحل محله عالم اتسع نطاقه ليشمل أوراسيا بأكملها، ظهرت دول كبرى جديدة وزال الصراع التقليدى القديم بين بريطانيا وفرنسا ليحل محله شعور جديد بضرورة الاشتراك فى الدفاع وبوجود الكثير من المصالح المشتركة . . »

أما الولايات المتحدة التى انتقلت فى خطوة واحدة إلى مشاطرة هذه المصالح المشتركة فقد أصبحت مستودعا استراتيجياً للغرب . وبحكم هذا الدور الذى لعبته الولايات المتحدة ، لجأ اليها الغرب مرتين لتنقذه من الهزيمة العسكرية ، وقد دعيت فى الحرب الثانية إلى التدخل فى وقت مبكر بدرجة أكبر مما حدث فى الحرب الأولى ، ولكنها فى الحالتين قادت الحرب معتمدة على الزمن وبعد الشقه وعلى حلفائها لتصل بها إلى نهايتها وخلال ١٩٤٥-١٩٤٦ أظهرت الولايات المتحدة كل الدلائل على رغبتها فى الانسحاب ولو إلى درجة أقل عما حدث فى ١٩١٩-١٩٢٠ غير أن عجز بريطانيا عن رعاية اليونان وتركيا وتدهور الموقف الاقتصادى والسياسى فى الغرب بصفة عامة فى سنة ١٩٤٧ ، ثم انهيار الصين الوطنية ، كل هذا جعلتها تتقدم مرة أخرى لتتحمل عبء المعركة الأوراسية الثالثة التى استطاع فيها (ترومان) أن ينجح فى مبارزة (ستالين) و (ماو) ويمنع وقوع خسارة أكيدة فى موازين القوة فى أوراسيا — وجرت هذه المبارزة بدون الاشتباك فى حروب كبيرة فى الغــــرب ولكنها تمت على حساب حرب كورية فى الشرق .

والذى نؤكده هو وجود روابط وثيقة بين الاشتباكات الثلاثة الكبرى التى جرت بين سنتى ١٩١٤ - ١٩٥١ . هذه الروابط ترجع إلى تعرض دول ثلاث على التوالى — وهى ألمانيا واليابان وروسيا — لاغراء شديد بأن تستغل نضوجها وضعف مجتمعات أوروبا الشرقية والصين التى كانت لاتزال فى طورها الانتقالى ، فى محاولة الاستيلاء على مقاليد الأمور فى المجال الأوراسى الذى نشأ عن انتشار التصنيع خلال القرن

السابق . وقد فشلت كل هذه المحاولات لأن قوة رابعة - هى الولايات المتحدة - بلغت النضوج فى نفس الوقت ، وكانت تشاطر أوروبا الغربية المصلحة فى تشتيت أى محاولة للانفراد بالسيطرة على أوراسيا . واستطاعت فى النهاية أن تنشىء قضية مشتركة بينها وبين الدول الأكثر عراقة فى ميدان النضوج ، خاصة بريطانيا العظمى .

الجنوح الى العدوان

إن الدعوى التى عرضناها مازالت تفتقر إلى معالجة الأسباب العميقة التى جعلت بعض المجتمعات تستكين إلى نزعات الاغراء والخوف التى تولدت عن الموقف فى الميدان الأوراسى ، خلال بلوغها مرحلة النضوج ، كما أنها لم تتعرض للسبب فى أن الولايات المتحدة والغرب معا قد عجزا عن الاقدام على الخطوات اللازمة لجعل الجنوح إلى العدوان أمراً غير مشجع . ونحن لا ندعى أن تحليلنا القائم على مراحل النمو يفسر التاريخ كله ، فهناك عوامل عديدة شاركت فى دفع العالم إلى الحروب والاشتباكات التى شهدها القرن العشرون ، وهى عوامل لا علاقة لها بالتحليل الذى عرضناه فى كتابنا هذا . ومع ذلك فان فكرة مراحل النمو تلقى بعض الضوء على هذه المشاكل العميقة .

فمن حيث الحرب الأولى لا يمكن أن ننكر وجود بعض الأفراد الذين تردوا فى هوة صراع لم يقدروا مداه أو يدركوا حق التقدير والادراك : ومع ذلك فان من الدوافع الأساسية لها أن الامبراطورية النمسوية المجرية كانت تمر بأوائل مرحلة التهيؤ ، إذ كانت عبارة عن مجتمع تقليدى أساسه

ريفى يجاهد فى سبيل النهوض ، فلم تكن قادرة على الوقوف فى وجه القومية التى تملكت شعوب أوروبا الشرقية أوعلى الأصح امتلاك زمامها وتوجيهها وجهة سليمة . وكانت هذه الحركة قد انبعثت بسبب الأحداث الجارية فى روسيا وألمانيا وما يقع إلى الغرب منهما . وقد أكدت تلك الحركة القومية وجودها بشكل جعل الشرق مرتعاخصبا للسيطرة الروسية أو الألمانية ومن هنا تهيأت الظروف لنشوب الحرب العالمية الأولى .

على أنه يجدر بنا هنا أن نتساءل : لماذا لم تقصر ألمانيا جهودها على التوسع فى الاستهلاك بعد إذ تجاوزت فترة النضوج ؟ الاجابة الموجزة عن هذا السؤال هى أن قبضة القيصر وبطانته جعلت من المستحيل تركيز موارد ألمانيا وطاقاتها مباشرة فى سبيل خلق عصر الاستهلاك الوفير . ولكن ماالذى دعا هؤلاء القوم لأن يسيطرواعلى مقاليد الأمورفى ألمانيا؟ الاجابة عن هذا السؤال تقتضى منا أن نتمعن فى الأصول التى قامت عليها القومية الألمانية الحديثة ، وفى الرأى الذى أوردناه فى الفصل الثالث بأنه فى كثير من الأحوال - ومنها ألمانيا - أمسكت حركة قومية رجعية قوية بقيادة عجلة التحضر ، أو على الأقل عضدتها بكل قواها . ولقد كان على ألمانيا الحديثة أن تبذل الكثيرمن الجهد والعرق قبل أن تتخلص من الآثار التى علقت بمولدها ، نتيجة انحراف ثورتها التحريرية فى سنة ١٨٤٨ ثم القضاء عليها . وحتى لو تم هذا فما كان لنا ان نتكهن بالعواقب. وعلى ذلك فان جانبا من الاجابة عن التساؤل عما دعا ألمانيا للاستكانة إلى إغراء القوة فى سنة ١٩١٤ - بدلا من مفاتن الاستهلاك الوفير - يقطع بطبيعة الدوافع التى أطلقت ألمانيا فى سبيل التحضر .

فاذا ما انتقلنا إلى الحرب العالمية الثانية . وجب علينا أن ننظر أولا فى الأحداث التى مر بها الغرب والولايات المتحدة فيما بين الحربين لو أننا أردنا أن نجد علاقة بينها وبين مراحل النمو . فالولايات المتحدة تعرضت لكساد لم يكن هذا – فى رأينا – مايمكن أن يكبح جماحه بسبب طبيعة مشكلة التوظيف الكامل فى عصر الاستهلاك الشائع. وتحت وطأة الكساد الثلاثينى أصبح كثير من الديمقراطيين الأحرار، وكذلك الجمهوريون – الذين كانوا بحكم تقاليدهم انعزاليين – من أعضاء العزلة . وحتى سقوط فرنسا فى سنة ١٩٤٠ كانت الغالبية فى الولايات المتحدة تميل إلى العزلة وكان أحد أسباب هذا الاتجاه – وأحدها فقط – هو اللطمة التى أصيبت بها البلاد فى شئونها الداخلية بسبب الانهيار الذى تعرضت له ديناميكية مراحل النمـــو .

وإذا صح رأينا عن الركود الذى أصاب فترة ما بين الحربين ، فان الذى حدث فى أوروبا الغربية هو أن كلا من بريطانيا وفرنسا قد عجزتا عن الاحتفاظ بقوة اندفاعهما – وعن الثقة بأنفسهما – بسبب طبيعة المجتمع فيهما ، ولم تستطع سياساتهما العامة أن تحمل على أحداث اتجاه سريع وحاسم نحو عصر شيوع الاستهلاك الوفير . وقد ظل قادتهما – وإلى حد ما أيضاً شعوبهما – يحلمون بالعودة إلى الأوضاع العادية التى صورتها لهم ذكريات ماقبل الحرب العالمية الأولى. وأدى التقاعس الذى ألم بهما – فى شكل اضمحلال القوى مصحوبا بتشتيت للجهود فى المشاكل والمنازعات الداخلية – إلى (لا أكثر ولا أقل من) الفشل الدبلوماسى الذريع فى وقف العدوان الألمانى واليابانى وهو لما بعد فى بدايته .

وحدث فى اليابان ما حدث فى ألمانيا من أن أشد الجهات التى عارضت السياسيين ذوى النزعات الغربية وأصحاب الميول السلمية الذين تولوا الأمور فى العقد الثالث لم تكن هى الفئة التى أرادت الدخول بالاقتصاد اليابانى فى عصر شيوع الاستهلاك الوفير بل جاءت المعارضة من جانب فئة استمدت نشأتها من العهد الأول للتحضر اليابانى فى ظل قومية رجعية مليئة بالمخاوف والآلام . وعلى ذلك فعندما حل الكساد وانهار الكيان الدولى المتداعى الذى أقيم بعد فرساى. فترك كل شعب لموارده وسياساته وتاريخه الخاص ، تولى هؤلاء القوم مقاليد الأمور وضربوا ضربتهم .

ومثل هذا القول ينطبق على المسلك الذى اختاره (ستالين) والذى ظهر بشكل سافر فى أواخر سنة ١٩٤٥ أو أواخر سنة ١٩٤٦ . وقد شاع الأمل داخل المجتمع السوفييتى وخارجه ، عندما انتهت الحرب العالمية الثانية ، فى أن تسعى روسيا وقد نجت من الدمار الشامل وخرجت من الحرب دولة عظمى — بعد أن أثبتت حكومتها وشعبها فى النهاية أنها دولة عريقة — إلى أن تعبىء مواردها وعنايتها أساساً إلى أغراض التعمير وإلى رفاهة الشعب الروسى، وأن تتقبل مبدأ وحدة الثلاثة الكبار الذى عرض عليها بنية صادقة خلال الحرب وبعدها مباشرة. غير أن عوامل الاغراء تمثلت أمام ناظريها بسبب التقاعس الداخلى فى دول الغرب والولايات المتحدة — بشكل أدى مثلا إلى نزع السلاح فى أمريكا بدون روية وإلى ظهور فراغ كبير فى شرق أوروبا . وبسبب ظهور بوادر النصر للشيوعية فى الصين. وبعبارة أخرى فقد زين العالم للتوسع السوفييتى فرصة ضخمة فى السنوات التى تلت الحرب مباشرة .

ولكن ماذا عن جانب الطلب ؟ لماذا قرر ستالين — كما فعل الألمان واليابانيون من قبله — ألا يجعل هدفه الأسمى هو الرفاهية القومية ؟ لماذا لم يلق ظاهراً ذلك الاغراء باجبار الدول الأخرى على قبول التوسع السوفييتى ؟ مرة أخرى نتلمس الجواب فى القومية الرجعية التى نشأت على أكتافها روسيا الحديثة ، والتى تغلغلت فى المبادئ الأساسية للمثل والسياسات الداخلية الشيوعية ، هو ما سوف ندرسه فى الفصل العاشر . والأمر الذى لايقبل الجدل بل الحقيقة العارية هى أن (ستالين) لم يكن على استعداد بعد أن انتهت الحرب لأن يتقبل أو يواجه جميع العواقب التى تترتب على الدخول فى عصر وفرة الاستهلاك ، فأعطى الأولوية للتوسع فى القوة السوفييتية على المسرح العالمى .

وعلى ذلك فإن نظرية مراحل النمو تلقى بعض الضوء ـ لكننا لاندعى أنها تعطى التفسير الكامل — للصراع بين الدول العظمى خلال القرن العشرين . وليس فى هذا ما يتعارض مع منطق نظريتنا ، ذلك أن إحدى النتائج التى نسعى لابرازها فى هذا الكتاب هى أن العوامل والحوافز الاقتصادية لا تعتبر العنصر الوحيد أو الغالب فى تحديد مجرى التاريخ .

فنحن لانعالج هنا إلا جانبا من المشكلة ، وهدفنا هو أن نوضح أن الجانب الاقتصادى للاشتباكات العظمى التى نشأت بين الدول الكبرى فى القرن العشرين ، لا يستمد جذوره من الاستعمار ، ولا من ضرورات حتمها وصول الرأسمالية إلى مرحلة احتكارية ، وهو لايستمد أسبابه أيضاً من تكالب نفر قليل من الدول على المستعمرات بل هو ينشأ

أساساً من معالم وحدود الصراع الاوراسى حول القوى كما تحددها المراحل النسبية للنمو والامكانيات العسكرية . ونحن نلمسه بوجه خاص فى عـــوامل الاغراء والخوف التى تنتاب دولا حديثة النضوج بالنسبة لمجتمعات مجاورة تمر بفترة انتقالية وهى مجتمعات ضمتها شرق أوروبا والصين ، فاتها قطار الانطلاق الذى مر بها حوالى الربع الثالث من القرن التاسع عشر محطما عالم سنة ١٨١٥ وما بعدها .

المرحلة الثالثة
الاسلحة النووية والتوســع فى التصنيع

قد يبدو غريباً أن تنقطع سلسلة هـــذا التحليل عند سنة ١٩٥١ . فالصراع بين العالم الشيوعى والغرب لم ينته اطلاقا بالهدنة الكورية كما يظهر من أحداثنا اليومية . ومع ذلك ففى أوائل العقد السادس طرأ تحول فى طبيعة هذا الصراع ، وكان من الأسبـاب التى أدت إلى ذلك اكتمال الأسلحة الجديدة وبخاصة القنبلة الهيدروجينية كما كان من أسبابه اشتداد ساعد عملية النمو فى أنحاء متعددة من العالم .

وعلى ذلك فسوف يجد المؤرخون فى أوائل هذا العقـد حدا فاصلا يفصل بشكل واضح بين السنوات الست الأولى التى تلت الحرب والأحداث والمشاكل التى حدثت بعد ذلك التاريخ .

وايا كان الأمر فسوف ننتقل فى الفصل التاسع إلى دراسة المشاكل

والإمكانيات التى تواجهنا الآن والتى نتجت عن بلوغ الإنسان ذروة سيطرته على بيئته الطبيعية إلى الحد الذى جعل فى إمكانه تدمير كافة أنواع الحياة على هذا الكوكب فى ظل اطار تتطور فيه مراحل النمو ليس فقط فى النصف الشمالى من الكرة الأرضية وهو الذى ألقى بظله على تاريخ العالم خلال القرنين الأخيرين ، بل أيضاً فى النصف الجنوبى وفى الصين .

الفصل الثامن

المراحل النسبية للنمو ومشكلة السلام

ننتقل فى هذا الفصل من عالم الماضى وتاريخه ، لكى ندرس ما يحمله المستقبل فى طياته نتيجة مضى مختلف بقاع العالم فى المراحل المختلفة لطريق الفائدة المركبة ، بعد أن ظهرت أسلحة الدمار الشامل ، تلك الأسلحة التى كانت فى ذاتها إحدى ثمار عملية النمو . فبعد أن نبين موقف كل دولة واتجاهاتها بالنسبة لمراحل النمو ، سنعرض للكيفية التى يمكن بها حل مشكلتنا الضخمة المشتركة : مشكلة تحقيق قدر مقبول من السلام وتدعيمه .

الثورة فى الاسلحة

ولنبدأ بموضوع الأسلحة وما خلفته وما سوف تخلفه من آثار على ميدان الصراع العالمى حول القوة .

تحضرنا فى هذا المقام قصة ، هى قصة قوم من الزنوج الأمريكيين كانوا يعيشون فى منطقة زراعية فى الجنوب ثم حل بهم القحط والجدب فلما حاروا فى أمرهم دعاهم راعى كنيستهم إلى أن يبتهلوا ويتضرعوا إلى الله أن يقشع عنهم الغمة ، ومضوا فى دعواتهم وابتهالاتهم ، ولكن الشمس ظلت ترسل عليهم أشعتها المحرقة بلا شفقة ولا رحمة وبدأت سيقان الذرة

تذوى وتذبل أطرافها ، وتزايدت الشقوق فى الأرض الجافة . . حتى إذا بلغهم اليأس أوكاد هطل المطر ، فإذا هم قد أخذوا بالمعجزة ، مما ألهج السنتهم بالحمد والشكر . . ولكن إذا ظل المطر يتساقط ليل نهار ، جارفا فى طريقه النبت الذبل ، انتابهم القلق والهم حتى إذا شعر راعى الكنيسة بفداحة الخطب وبعظم مسئوليته تجاه قومه ، اتجه مرة أخرى إلى الضراعة قائلا : « رباه . . لقد عانينا من الجدب فتضرعنا إليك ، وطلبنا منك الغيث ، ولكن ما أعطيتنا إلا ما يعرضنا للذل والخسار » .

ولقد كان توصل الولايات المتحدة وحلفائها فى الحرب العالمية الثانية إلى باكورة إنتاج الأسلحة الذرية ، بعد أن أزعجهم يقينهم من أن ألمانيا قد استكملت منذ سنه ١٩٣٩ جميع العناصر التى تكفل توصلها إلى إنتاج تلك الأسلحة ، بمثابة منحة أغدقتها العناية الالهية عليهم . غير أن هذا النصر الجديد الذى أحرزه الإنسان فى سبيل اخضاع بيئته لسلطانه ـ أى تمكن النزعة النيوتونية من تحقيق هذا الكسب العسكرى عن طريق العلوم الطبيعية غير النيوتونية ـ أدى إلى نشأة موقف عسكرى يعرض البشر حقا « للذل والخسار »

فمن ناحية نجد الاتحاد السفييتى والولايات المتحدة وبريطانيا ـ وعما قريب فرنسا أيضاً ـ قد أحرزوا أدوات تفوق قدرتها على الدمار كل ما شهده العالم من قبل . غير أن استخدام هذه الادوات ، بعد أن لم تعد احتكارا لفريق دون الآخر خليق بأن يهيء ظروفا تحمل فى طياتها الفناء لمستخدميها وللعالم أجمع ، إن لم يؤد إلى هذا الدمار الشامل مباشرة .

لو أردنا الدقة فى التعبير ، لامكننا أن نقول إن التناسب ـ الذى ظل قائماً لمدة قرن ونصف القرن ـ بين الإمكانيات الصناعية وبين القوة العسكرية التى يمكن تعبئها ، لم يعد قائماً فقد انطلقت الطاقات التدميرية للعلوم والفنون التكنولوجية تتضخم بمعدل متزايد ، ولكن سطح الكرة الأرضية ظل ثابت القدر ، وأضبح فى الإمكان الاحاطة به تماما . أى أن قوى التدمير قد انتقلت إلى حيز تناقص الانتاجية الحدية ـ إن لم يكن حيز الانتاجية السالبة ـ ونحن لا ننكر أن الدول الكبرى أو تلك الدول التى تود المساهمة بدور فعال فى المباراة القائمة فى سباق الأسلحة الذرية ، ما زالت تحشد موارد ضخمة ـ وبالاخص قدراً كبيراً من الكفايات البناءة النادرة التى لديها ـ من أجل إنتاج الاسلحة وأدوات الهجوم ووسائل الدفاع . غير أن الفرص التى يمكن فيها استخدام هذه الاسلحة بصورة محدودة قد تناقصت بشكل كبير . والواقع أنه كلما تزايد عدد الدول التى تحرز هذا النوع من الأسلحة ـ أى بانتقال العالم من حالة الاحتكار الثنائى إلى الاحتكار المتعدد فى ميدان الطاقات النووية ـ تزايدت المخاطر المترتبة على مجرد وجود هذه الأسلحة ، بغض النظر عن مخاطر استخدامها .

ولا شك أن تفوق إحدى الدول بالقدر الكافى الذى يمكنها من القضاء فى ضربة واحدة على مقدرة جميع الدول الأخرى على الرد بالمثل سوف يجعل السيطرة على العالم ـ إن كان ثمة مايبقى فيه ـ هدفا تبتغيه فى الأجل القصير ، لو أن مثل هذه الدولة استطاعت أن تحمل أمام الله

وأمام البشرية وزر هـــذا الهجوم (وهو هجوم يطلق عليه فى العرف العسكرى ، هجوم تطهيرى)(١) . والعالم الغربى يوجه الكثير من جهوده وموارده من أجل تجنب تهيؤ الفرصة أمام موسكو للقيام به . ولاشك أن هذا الجهد له مبرراته القوية : وهو جهد فى رأيى غير كاف .

غير أنه بجانب منطق القمع ، يبدو أن الانسان كان ضحية لخدعة كونية : فلقد سمح بخلق أسلحة تركز قوى ضخمة فى أيدى قلة من الدول التى بلغت النضوج الفنى غير أن الأثر النهائى لذلك هو أن هذه الدول المحظوظة لم تزد قدرتها على استخدام قوتها العسكرية بشكل تستطيع التحكم فيه ، بل نقصت .

وأيا كانت طبيعة هذا الموقف المتضارب وأسبابه ، فان الأمر

---

(١) لو شئنا الدقة فإن الهجوم التطهيرى فى الاصطلاح العسكرى السوفييتى مثلا ، لايحدث إلا عند الشعور بأن الطرف الآخر يستعد للدخول فى حرب عظمى ، ولكن قبل أن يضرب ضربته الأولى ، غير أن توفر إمكانيات القيام بمثل هذا الهجوم لدى فريقين معاً يجعل إمكانيات تفاقم التوتر بالقدر الذى يؤدى إلى حرب عظمى تتزايد إلى حد كبير وفضلا عن ذلك فان الاستعداد لهجوم تطهيرى يؤدى إلى حدوث هجوم فعلا إذا حدث أن اعتقدت موسكو أن تفوقها فى الأسلحة وفى أدوات الهجوم والدفاع أصبح من الكبر بحيث يبرر فى نظرها البدء بضربة حاسمة .

المؤكد هو أن السياسات العسكرية والخارجية للدول الكبرى قد أصبحت الآن تنتهج أسلوبين مختلفين تكاد الصلة بينهما تكون معدومة : الأول هو أسلوب القمع المتبادل ـ أسلوب التهديد بالأسلحة الفتاكة . والثانى هو الأسلوب اللين القائم على الدبلوماسية وعلى السياسة الاقتصادية وعلى الأسلحة التقليدية الأقل خطراً ـ الذى يستخدم فى معالجة المشاكل الرئيسية فى العالم[1] وبهذا الأسلوب اللين تعامل الدول الكبرى تلك الدول الأخرى التى لاتدانيها فى قوتها العسكرية بأى حال من الأحوال .

فاذا تركنا جانباً سباق الأسلحة الدائر بين عمالقة الصناعة ـ وهو الذى يصور لنا العالم نهباً لفريقين أو أكثر قليلا ـ وجدنا أن القوة الفعلية قد انتشرت بسرعة بعد سنة ١٩٤٥ . فلقد أدى التضارب الناشىء عن الأسلحة الذرية إلى منح الدول الصغيرة درجة أكبر من الحرية فى المساواة ، ما كانت تتهيأ لها لو أن القوة العسكرية لم تقفز هذه القفزة الفنية الضخمة المفاجئة .

ولقد بدأ (تيتو) باستغلال هذا التناقض، بتحديه الناجح (لستالين)

---

(١) إن الأسلوبين يرتبطان معاً عن طريق التهديد النووى ، الذى يستخدم فيه التهديد بهجوم نووى كوسيلة لتعزيز موقف تستخدم فيه الأسلحة التقليدية . مثال ذلك التهديدات السوفييتية خلال أزمات السويس ولبنان وبرلين فى السنوات ١٩٥٦ - ١٩٥٩ .

فى سنة ١٩٤٨ . وفى خارج الكتلة الشيوعية استطاع (نهرو) و (ناصر) و (بن جوريون) و (وأديناور) وكثيرون غيرهم أن يحسنوا استغلال هذا التناقض بطرق مختلفة وفى مواقف متعددة . ولعب نفس الدور داخل الكتلة الشيوعية كل من (ماو) و (جومولكا) و (تيتو) . على أن الدول الصغرى لايمكنها التمادى دائماً فى هذا السبيل ، كما تكشف المجريين فى بودابست فى أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٥٦ ، ولكنهم لم يواجهوا بالأسلحة الذرية ، بل هزموا فى حركة بوليسية استخدمت فيها أعنف أنواع حرب المشاة والدبابات ، غير أن هذا النصر الذى أحرزته موسكو دفعت ثمنه غالياً فى الميدان الآخر للصراع أى فى ميدان الصراع غير العسكرى القائم على الدبلوماسية والمثل العليا .

وباختصار فان الدول التى مازالت فى دور التهيؤ للانطلاق مثل مصر ، أو فى باكورة عهدها بالانطلاق مثل الهند والصين ويوغوسلافيا استطاعت أن تقف فى ميدان الدبلوماسية العالمية ، بالنسبة لقدر كبير من المشاكل - ولكن ليس بالنسبة لجميع المشاكل - موقف الند بالنسبة للدول الكبرى . غير أن السبب فى هذا كان هو التناقض الناشىء عن الأسلحة الجديدة وانتشار القوة الفعلية التى تترتب عليها .

انتشار القوة فى الاجل الطويل

إن الأحداث التى شاهدها العقد الأخير تشير إلى اتجاه طويل الأجل إذ أن انتشار القوة سوف يتدعم فى الأجل الطويل بشكل أقوى من الآثار التى يخلفها التناقض المترتب على الأسلحة الحديثة .

فكما أدى تعاقب مراحل النمو فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر إلى بلورة الميدان العالمى للقوة فى النصف الأول من القرن العشرين — إذ أنه دفع باليابان وروسيا وألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة إلى هذا الميدان كدول كبرى — نلاحظ أن سلسلة التغيرات التى بدأت منذ وقت طويل واشتدت فعاليتها منذ سنة ١٩٤٥ ، هى التى تحدد الميدان الجديد المغاير الذى بدأت معالمه تتضح فى أيامنا هذه .

فالحقيقة المؤكدة بالنسبة لمصير القوة فى العالم هى تزايد مراحل التهيؤ أو بدء الانطلاق فى النصف الجنوبى من العالم : فى جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وأفريقية وأمريكا اللاتينية . بالاضافة إلى هذا فإن المناطق الحيوية فى أوروبا الشرقية (وخاصة يوغوسلافيا وبولندا) وكذلك الصين بطبيعة الحال بدأ يشتد عودها بانطلاقها، ومع أنها مازالت عرضة للهجوم العسكرى والاحتلال (مثلها فى ذلك مثل الدانيمارك الناضجة) فانهاقد فقدت أو بسبيل فقد صفاتها القديمة المائعة كمجتمعات تجتاز فترة انتقال عصيبة من الوضع التقليدى إلى الوضع العصرى المطرد النمو . وهكذا انقضى الميدان الذى نشبت فيه الحربان العالميتان الأولى والثانية والذى حدثت فيه المرحلة الأولى من الحرب الباردة .

وإذا شئنا الدقة فى التعبير ، فإن كلا من الصين والهند قد بدأتا انطلاقهما ، بينما لا يفصل — الباكستان ومصر والعراق واندونيسيا وغيرها من الدول المماثلة لها — سوى عشر سنوات أو أقل — أو على

الأقل مالا يزيد عن عشر سنوات ـ نظرا لما يعتمل داخل مجتمعات تلك الدول وحولها من دوافع التقدم .

أما فى أمريكا اللاتينية فقد تم الانطلاق فى حالتين رئيسيتين (هما المكسيك والأرجنتين) بينما مازال الانطلاق فى سبيله فى دول أخرى كالبرازيل وفنزويلا .

وباختصار : لو أننا نظرنا إلى العالم بعد مايقرب من ستين عاما لوجدنا أنه سوف يحتوى على عدد كبير من الدول الجديدة التى حققت النضوج . وقد لا تكون هذه الدولة قد وصلت إلى حد مرتفع من حيث متوسط استهلاك الفرد، وقد لاتصل بها نهاية هذا القرن إلى عصر شيوع الاستهلاك الوفير ، ولكن سوف يكون لها المقدرة على أن تطبق على مواردها جميع الامكانيات المترتبة على العلوم والفنون التكنولوجية الحديثة حينذاك .

وزيادة فى التحديد فإن من الممكن أن نتنبأ أنه فى سنة ٢٠٠٠ أو ٢٠١٠ ـ وهما ليسا بالزمن البعيد ـ ستكون الهند والصين بما لديهما من بليونين من السكان قد بلغتا النضوج بالمعنى الذى حددناه هنا . وقد لا تكونان مستعدتين للسيادة الشعبية كما أنه ليس من المؤكد أن تكون الصين حينذاك خاضعة للشيوعية أو أن الهند تدين بالديموقراطية فكل من الصين والهند سوف تتعرض لاختبارات عديدة وتغييرات كثيرة فى السنوات المقبلة . غير أنه يكاد يكون من المؤكد أن هاتين الدولتين

الضخمتين قد سلكتا الطريق نحو النمو المطرد ولابد أن يؤدى تعاقب ثلاثة أجيال فى ظروف النمو المستمر إلى تحقيق النضوج — أو قد يتم هذا فى أقل من ذلك الوقت لو أن الصين استمرت فى عمليات الاستيلاء الجبرى على تيارات الدخول واستطاعت حل مشكلة الغذاء.

وبطبيعة الحال فسوف تبعث فعاليه النمو المطرد فى الدول التى حققت النضوج من قبل أو تجاوزته، ويكاد يكون من المؤكد أن تتزايد دخولها القومية الاجمالية — مالم تجنح إلى الفراغ بشكل كبير — وسوف تزداد مهارتها فى استحداث الأسلحة الجديدة لو أن سباق الأسلحة ظل قائما. ولكن طالما يبقى تهديد الفناء بسبب استخدام القوة العسكرية قائماً، فإن هذه العملية لن تزيد كثيراً من مقدرتها على التحكم فى استخدام تلك القوة. وفى نفس الوقت فإنه مالم ينشأ نظام فعال للرقابة على الأسلحة، فإن الدول الجديدة يمكنها بطريق أو بآخر، أن تحصل على قدر كاف من الامكانيات النووية يساعدها على المشاركة فى لعبة سباق الأسلحة وتعقيدها، إن لم تسيطر عليها. ووفقاً لتقدم إمكانياتها فى سباق الأسلحة، سيصبح فى مقدورها أن تبسط نفوذها وتؤكد مصالحها بصورة مزدادة.

ومن الممكن أن تنشأ أسلحة يمكن استخدامها والتحكم فيها نتيجة لتزايد إمكانيات القيام بحروب محدودة، وتفاهم المتحاربين على مجموعة من القواعد تسمح بحدوث بعض الاصطدامات بدون أن يتطور الأمر إلى الدخول فى حرب نووية قاضية. غير أنه طالما يعتقد كل فريق أن الفريق الآخر

فى مقدوره توجيه هجمات كبيرة إذا ماتعرض لهجمة نووية مفاجئة ، فإن استخدام الدول الصناعية الكبرى للقوة بصورة يمكن التحكم فيها سوف يبقى محدودا فى النواحى العسكرية لما يكفى لأغراض الدفاع ، أما باقى الإنتاج القومى فسوف يوجه إلى الاستهلاك ، سواء فى ذلك الدول الغربية أو تلك التى تدين حالياً بالشيوعية .

وعلى ذلك فإن أقوى الاحتمالات المستقبلة — إذا ما استبعدنا قيام حرب عظمى أو تنظيم وسائل فعالة للرقابة على الأسلحة — هو أن تقوم الدول الصناعية الحديثة بتضييق الثغرة التى تفصل بين إمكانياتها العسكرية الخاصة وبين إمكانيات الدول الصناعية الحالية .

فالأمر الجوهرى الذى لابد أن تراعيه جميع الدول فى وضع سياساتها،هو اذن اتساع ميدان القوة بحيث يصبح لأول مرة فى التاريخ شاملا لكافة أرجاء العالم . وتزايد عدد مراكز القوة فيه ، فلم يعد صحيحا الآن أن ينظر إلى هذا الميدان كما لو كان يضم فريقين فقط ، بينما يقف الكل عدا واشنطن وموسكو ، موقف المتفرج . وسوف يساعد مضى الزمن على تعزيز هذا الاتجاه . ورغم أن العالم الآن يشهد سباقا للتسلح بين فريقين ، فإنه لامجال لإنكار أننا نقترب من عصر شيوع القوة وهو عصر يتوارى فيه شبح السيطرة الأوراسية عن العالم ، وتقل فيه فرص تحقيق هدف السيطرة على العالم طالما أن الأسلحة النووية تهدد بالفناء فى ضربة واحدة .

مشكلة السـلام

هذا هو الاطار الذى نواجه فيه مشكلة السلام . فهذه المشكلة تتبلور فى اقامة نظام للرقابة على الأسلحة وللتفتيش عليها وفقاً لاتفاقية بشأن التسليح تعطى جميع الدول قدراً أكبر من الضمان عما يحققه الآن سباق التسليح عن طريق القمع المتبادل . ونظراً لما هو معروف عن طبيعة الأسلحة الحديثة وامكانيات اخفائها عن الانظار ، فلابد لهذا من أن تخضع جميع الدول لمفتشين يمنحون صلاحيات مفتشى البنوك ، أى يكون فى وسعهم الذهاب إلى أى مكان وفى أى وقت بدون سابق انذار .

ووجود مثل هذه القوة التفتيشية المعترف بها ، والدائمة الحركة (تعززها رقابة جوية حرة متبادلة) لا يضمن بشكل قاطع عدم استيفاء بعض الدول لأسلحة ذرية بما لايتفق ونصوص الاتفاقية ، كما لا يضمن بصفة قاطعة عدم تنظيم حملة مفاجئة . ولكنها تستطيع أن تنشىء ظروفاً أقل خطورة من تلك التى نعيش فيها الآن من يوم لآخر .

وفضلا عن ذلك فإنه لابد ، على الرغم من المخاوف والشكوك الصادقة التى تساور حكومات الولايات المتحدة — ودول الغرب جميعاً من أن تقبل هذه الحكومات مثل هذا التعديل الجوهرى فى حقوق السيادة القومية لو أنها اطمأنت إلى أن صلاحية التفتيش داخل الكتلة الشيوعية سوف يحافظ عليها بكل أمانة وصدق .

وأخيراً ، فإنه من الواضح أنه إذا استهدفت السياسة السوفيتية الصالح القومى فقط بشكل يماثل ماهو حادث بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة والغرب ، فإن مثل هذه الاتفاقية يمكن عقدها الآن .

الصالح القومى لروسـيا

ما الذى يدعو روسيا الآن لأن تشترك فى نظام فعال للرقابة على الأسلحة من أجل صالحها القومى الخاص ؟

إذا كانت روسيا قد فشلت فى استغلال الاضطراب الذى ساد آسيا وأوربا عقب الحرب العالمية الثانية فى تحقيق سيطرة أوراسية تامة تحت لواء الشيوعية وتخضع لإرادة موسكو ، وإذا استبعدنا إمكان القيام بحملة ثورية مفاجئة ناجحة ـ نتيجة احراز تفوق فنى واضح فى هذا الميدان ـ فما الاحتمالات التى بقيت أمام روسيا ؟ . ان الاحتمال الذى بقى أمام روسيا هو أن ترى عدداً كبيرا من الدول الجديدة تدخل فى ميدان القوة العالمى الذى لاتستطيع روسيا التحكم فيه . وفضلا عن ذلك فانه بانتشار امكانيات التسلح الذرى ، سوف يصبح فى مقدور هذه الدول الجديدة أن تقدم على تصرفات تعجل بحرب فيها القضاء المبرم على المصالح الروسية والصالح الروسى الرئيسى فى مواجهة الأسلحة الحديثة وفى مواجهة تزايد عدد الدول التى تحقق النضوج ، هو صالح دفاعى يحمل أوجه شبه كبيرة مع صالح الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان .

وأهم اختيار متاح لروسيا فى هذه اللحظة من لحظات التاريخ التى يقتصر

فيها امتلاك الأسلحة النووية على الدول الكبرى ، التى تتألف منها ومن الولايات المتحدة وبريطانيا ، من بين دول النصف الشمالى التى سبقت إلى النضوج ، هو خلق نظام فعال للرقابة على الأسلحة ، وتركيز جهودها مع الآخرين على اكساب هذا النظام فعالية تامةويجب أن يكون الهدف المشترك هو الابقاء على نظام الرقابة على الأسلحة قويا ومؤكداً خلال السنوات التالية بحيث إنه عندما تقارب الدول الضخمة — وهى الصين ودول النصف الجنوبى - النضوج فانها تجد نفسها فى عالم مستقر من الناحية السياسية لا فى عالم يتخبط فى صرَاع القوة تهدده أسلحة الدمار الشامل . واذ تنتشر القوة نتيجة انطلاق عدد كبير من الدول الجديدة ، يصبح الصالح القومى لروسيا أقرب إلى صالح الولايات المتحدة والغرب ويصبح الصراع الأوراسى القديم القائم على سهولةتعرض أوروبا الشرقية والصين للغزو خلال فترات تهيؤها للانطلاق ، فى ذمة التاريخ .

ومن الواضح ان مثل هذه النظرة للأمور بدأت تسيطر فعلا على موسكو . فهى بلاشك التى تدفع الروس إلى اهتمامهم بانهاء اختبارات القنبلة الهيدروجينية ، الأمر الذى يدع إمكانيات الأسلحة الذرية تبقى مجمدة حيث هى . غير أن مثل هذا الاتجاه لا يمكن أن يبقى طويلا مالم تتبعه الخطوة الحقيقية : ألا وهى الرقابة الفعالة على الأسلحة ، وبعبارة أخرى فان الدول القوية الجديدة (مثل الصين) وكذلك بعض الدول القديمة (كفرنسا وألمانيا واليابان - بل السويد وسويسرا) لن تسمح بقصر الامكانيات العسكرية على الدول الثلاث الكبرى . ، بينما تستمر

الحرب الباردة بنفس الحدة التى كانت عليها فى الماضى مع الاكتفاء بمنع الاختبارات الهيدروجينية فقط .

وباختصار فمن غير المعقول أن نتصور استمرار العالم فى وضع تحتكر فيه دولتان أو ثلاث دول ملكية الأسلحة الذرية مع حرمان باقى الدول منها ، وفى نفس الوقت تظل رحى الحرب الباردة دائرة ، كما أنه من غير المعقول أن نتصور العالم وقد سيطرت عليه واشنطن أو موسكو أو الاثنتان معاً . لكن السبيل العملى الذى يمكن للدول الكبرى حالياً أن تنتهجه هو أنه فى مقدورها أن تحدد الظروف والأوضاع التى يمكن فيها انتشار القوة نتيجة انطلاق دول جديدة ومضيها نحو النضوج . غير أن هذا هو أقصى مايسمح لها التاريخ بتحقيقه ، اللهم إلا إذا شاءت أن تنسف العالم كله نسفاً .

ومن الممكن أن يجعل من انتشار القوة نعمة كما يمكن أن يجعل منه نقمة ، غير أنه من المستحيل الحيلولة دونه فعملية النمو والمراحل التى تقطعها الدول المختلفة فى الوقت الحالى تنفى أى احتمال لأن تحظى أى من الدول الناضجة : الأمم المتحدة وألمانيا واليابان وروسيا ، بسيطرة مطلقة والسياسة الرشيدة التى يمكن أن تنتهجها روسيا من أجل مصلحتها القومية هى أن يقر قرارها الآن على مشاركة الولايات المتحدة فى وضع نظام دولى فعال للرقابة على الأسلحة ، يطبقانه على نفسيهما وعلى العالم أجمع .

وربما كانت مثل هذه الاعتبارات هى التى حدت بالرئيس (ايزنهاور)

عندما خطب فى الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال المناقشات الخاصة بمشكلة الشرق الأوسط فى ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٨ - موجها كلامه بطبيعة الحال إلى موسكو - لأن يقول :

« انى إذ أنظر إلى المستقبل مع الكثيرين منكم الذين يمثلون دولا جديدة ، تمثل أمامى فكرة واحدة تبرز دون ماعداها . فالعالم الذى يعاد تشكيله على سطح كوكبنا سوف يكون عالماً مليئا بالكثير من الدول الناضجة. وإذ تمضى دولة بعد الأخرى خلال عملية الانتقال العسيرة نحو التحضير ، وتستوعب طرق النمو، سوف يتولد من هذه الجهود مستويات جديدة للازدهار والانتاجية .

« وهذا العالم الذى يضم دولا عديدة لن تسيطر عليه دولة واحدة أو حفنة من الدول ولن يخضع لعقيدة واحدة بعينها. وأرجو أن تصدقونى عندما أقول إن حلم سيطرة دولة واحدة أو عقيدة واحدة على هذا العالم إنما هو حلم يستحيل تحقيقه . فطبيعة الأسلحة الحديثة وطبيعة المواصلات الحديثة واتساع دائرة الدول الجديدة يجعل من الواضح أنه لابد لنا فى النهاية أن نعيش فى عالم من المجتمعات المفتوحة. وفكرة المجتمع المفتوح هى السبيل إلى نظام للرقابة على الأسلحة نثق فيه جميعاً » .

مشكلة القبول الروسية

غير أن قبول مثل هذا الاقتراح يعنى أن موسكو لابد لها أن تتخلى عن فكرة السيطرة على العالم ، وأن تقبل وضعاً صريحاً تكون فيه دولة

عظمى مسئولة فى عالم من الدول المستقلة القوية التى تخلت جميعاً عن حقها فى قتل الآخرين سعياً وراء تحقيق صالحها القومى .

ومن العسير جدا على موسكو أن تبنى سياستها على أساس هذه العقيدة فى انتشار القوة — وهى العقيدة التى بدأ يعتنقها الكثير من الروس — لأن السياسة السوفيتية تختلف فى نقطتين جوهريتين عن السياسات التى تستهدف الصالح القومى بالصورة المألوفة .

النقطة الأولى هى أن الحكومة السوفيتية فى مجال الشئون الخارجية ملتزمة بالاتجاه نحو اخضاع العالم أجمع لسلطان الشيوعية . فبعد ثورة نوفمبر حدد منهج هذه السياسة بمحاولة المضى نحو تحقيق هذا الهدف بكل ما تملكه موسكو من قوة ، دون الاكتفاء بعرض الشيوعية كمجرد عقيدة. ولم يكن (تيتو) هو أول من اكتشف من الشيوعيين أنه عندما يحدث اصطدام بين القوة التى تنبعث من موسكو فى هذا السبيل وبين الشيوعية كعقيدة فان موسكو تجنح دائماً إلى السبيل الأول .

وبعبارة أخرى لو أن الأمر كان مجرد التزام موسكو بالمسؤلية نحو الشيوعية فى الخارج لما كان من العسير تحقيقه عن طريق الاعتراف الفعلى بالكيان القومى للاتحاد السوفيتى مع المناداة بالعقيدة التى يمكن أن تسود العالم كمجرد دعوة . فمثل هذه الدعوة يمكن أن تبقى أمدا طويلا نغمة مألوفة مرضية ، حتى بعد أن تفقد صلتها بالواقع .

على أن الجـانب الثانى وهو الداخلى هو الذى يعقد الأمور أمام روسيا والعالم أجمع . ذلك أن قبول الـكيان القومى التقليدى فى حدود نظام فعال للمراقبة على الأسلحة يتطلب ليس فقط تغييراً فى علاقة روسيا بالعالم ، بل أيضاً حدوث تغييرات جوهرية وثورية فى علاقة الدولة الروسية بالشعب الروسى .

فلقد ظل الشعب الروسى يوهم طيلة الأربعين عاماً المـاضية بأن القوانين التاريخية الثابتة تحتم على العالم الخارجى أن يتمسك بعداوة دفينة ضد الاتحاد السوفييتى ، وأنه لابد من قهره فى النهاية ، وأن مثل هذا الصراع الذى لامفر منه يبرر ويتطلب رقابة صارمة من البوليس السرى داخل الاتحـاد السوفييتى ، وأنه يتطلب تخصيص نسبة من الموارد للاستثمار والأغراض العسكرية . وعلى أساس هذه الافتراضات الثلاثة ـــ العداوة فى الخارج والرقابة البوليسية فى التقشف ـــ قامت السياسة السوفييتية فى شتى جوانبها خلال الجيلين الماضيين ، كما تحددت الأنظمة داخل الدولة السوفييتية وتحدد أيضاً اقتصادها السياسى . وكل هذا لابد وأن ينهار لو أن نظاماً فعالا للرقابة على الأسلحة أنشىء داخل حدود الـكتلة السوفييتية .

لما السبب فى هذا ؟

السبب فى الواقع هو أن إنشاء نظام فعـال الرقابة على الأسلحة سوف يجعل من روسيا مجتمعاً مفتوحاً . إذ كيف يمكن لروسـيا أن

تبرر بقاء الدولة البوليسية — التى كان تبريرها حتى اليوم قائماً على اتهام الأجانب بالتجسس والتخريب — لو أن الشعب الروسى عرف أن الأمن الروسى رهن بتبادل رجال لهم الحقوق المطلقة فى التفتيش ، وترك الأجانب يظهرون فى أى وقت وفى أى ناحية داخل الاتحاد السوفييتى دون إخطار المسئولين الروس ! ثم كيف تستطيع روسيا أن تتجنب عصر السلع الاستهلاكية المعمرة والخدمات لو أن النسبة من الناتج القومى الإجمالى التى تبلغ حوالى ٢٠٪ والتى تذهب الآن إلى الميزانية العسكرية الروسية حولت من نواحى الإنفاق العسكرية إلى النواحى المدنية ؟ كل هذا يعنى أن الدعوى الخاصة بالعداء الأجنبى والبوليس السرى والتقشف سوف تنهار من أساسها ، وأن الدعوة إلى الديمقراطية والرفاهية سوف تطغى ، إذا ما أنشىء نظام دولى فعلى للرقابة على الأسلحة .

إن هذه المجموعة من العوائق الثورية التى تعمل جميعاً فى اتجاه واحد هى التى تجعل من العسير على الحكم المحلى السوفييتى أن يجابه مشكلة السلام . فسواء كانت المرونات السعرية والدخلية الروسية تماثل المرونات الأمريكية والاوربية الغربية أم لا . فإنه من الواضح أن تحقيق مجتمع مفتوح والدخول فى عصر شيوع الاستهلاك الوفير كنتيجة حتمية للرقابة الفعالة على الأسلحة ، سوف يتطلب تغييرات جذرية فى المعتقدات والانظمة داخل الاتحاد السوفييتى بشكل يسعى السياسيون الذين يديرون دفة الأمور حاليا إلى تجنبه جهد طاقتهم .

والاتحـاد السوفييتي يعتبر فى الوقت الحالى مهيئاً من الوجهة الفنية للدخول فى عصر الاستهلاك الوفير الشائع ، وهو مؤهل لذلك أيضاً من الوجهة الهيـكلية ، من حيث مستوى التعليم والمهارات للقوة العاملة . وهو من الوجهة النفسانية مستعد بل مشوق لذلك ، كما يتضح من الأدب السوفييتى ومن السياسات السوفيتية بل من اتجاهات الاقتصـــاد السوفييتى ، حيث بدأ الطلب على الاسكان والمعمرات الاستهلاكية يشتد غير أن النظام هناك يبذل ما فى وسعه للوقوف فى وجه التيار حتى يستطيع امتصاص الجزء الغالب من الزيادة فى الدخل السنوى وتوجيهها للأغراض العسكرية الاستثمارية .

ولو أننا حللنا موقف روسيا على أساس مراحل النمو لبدت لنا دولة تسعى إلى تحويل نضجها إلى تفوق عالمى ، عن طريق تأجيل مقدم عصر شيوع الاستهلاك الوفير أو التخفيف من حدته . غير أنها تفعل ذلك بسبب مواتاة الفرص لها لـكى تحقق نصرا وقتياً على الغرب أو لأنه من العسير تحقيق الأمن الروسى بصورة أخرى أقل تـكلفة وأبعد أثرا ، أو لأن الصالح القومى الروسى يكمن فى مداومة سباق التسلح ـ لأن العكس هو الواقع ـ بل هى تفعل ذلك لأن الشيوعية هى نوع عجيب من أنواع المجتمعات الحديثة لا يناسب سوى جانب العرض من عملية النمو ، ربما بالنسبة للانطلاق ، ولو أن هذا أمر مشكوك فيه ، نظراً لما هو معروف عن المشاكل التى تقف فى وجه الشيوعية بسبب الزراعة ، ولـكن من المؤكد أنها تستطيع أن تمضى بالمجتمع من الانطلاق إلى النضوج الصناعى

ـ كما أثبت ستالين ـ إذا ما فرضت قيودها على المجتمع . ولكن لابد للشيوعية بطبيعتها أن تذوى فى عصر شيوع الاستهلاك الوفير ، الأمر الذى يكاد يكون من المؤكد أن موسكو تدركه تماما .

المهمة الكبرى فى الاقناع

فكيف يمكننا إذن أن نقنع الروس بأن يجابهوا انتشار القوة بين دول العالم المختلفة ، وأن يتقبلوا تبعات السلام وشيوع الاستهلاك الوفير بما يمكنهم من المضى مع باقى أبناء الجنس البشرى للوصول بمشاكل الإنسانية إلى بر السلام ؟ إن أهم ما يمكننا عمله فى العالم غير الشيوعى هو أن نثبت لهم ثلاثة أمور . علينا أن نثبت أننا لن نسمح لهم بإحراز قدر من التفوق يجعل استخدامهم للقوة العسكرية كحـــل مؤقت أمراً مأمون العواقب .

وعلينا أن نثبت أن الدول المتخلفة ـ وهى النقطة التى تركزت فيها آمال الشيوعيين حالياً ـ يمكنها أن تجتاز مرحلة التهيؤ للانطلاق لتحقق انطلاقا مدعم الاركان ضمن نطاق العالم الديموقراطى ، دون أن تنخدع بزخرف الشيوعية ووعودها البراقة . وفى اعتقادى أن هذه الخطوة أهم الخطوات التى يستطيع الغرب تحقيقها .

وعلينا أن نثبت للروس أن هناك سبيلا أفضل تسلكه فى المعترك الدولى تستعيض به عن سباق التسلح أو التسليم بدون قيد أو شرط .

غير أن مهمة الإقناع الكبرى لها جانب آخر ، هذا الجانب هو الزمن . فمشكلة التحول هذه لابد وأن يقوم بها الروس أنفسهم ، وهذا يتطلب بعض الوقت . ويستطيع باقى العالم أن يجعل مهمتهم أيسر بأن يقيم أوضاعاً تقضى على مايبدو من سهولة إحراز نصر عسكرى أو سياسى . وبأن يبلور صورة للوضع الذى يرغب أن تأخذه كل دولة تكون من الدقة بحيث يستطيع الروس أن يوازنوا بروية بين مزايا نظام الرقابة على الأسلحة وبين تكاليفه . غير أنه لابد من مضى بعض الوقت قبل أن يتقبل الروس فكرة انتشار القوة فى أرجاء العالم ويستوعبوا كافة عواقبها . ولابد من مضى بعض الوقت قبل أن يقتنع الروس بأن الاتجاه الوحيد المقبول أمامهم هو فى اشتراكهم مع الدول الناضجة الكبرى فى الشمال للقيام بجهد مشترك من أجل ضمان عدم وصول الجنوب والصين إلى مرحلة نضوج ان تحطم العالم كما فعل من قبل نضوج اليابان وألمانيا وروسيا ذاتها . ذلك أن وجود الأسلحة النووية يجعل من المستحيل على الدول أن تتعالى بذاتها كما كان الحال من قبل — عندما كان بلوغ النضوج يتيح للدولة أن تحقق قدراً كبيراً من القوة فى العالم — وهى اللعبة التى استطاع أن يلهو بها القيصر و (هتلر) والعسكريون اليابانيون و (ستالين) .

ومن المحتمل بوجه خاص أن تتمكن ديناميكية (بودنبروكس) من التأثير فى روسيا ، لو أتيح لها الوقت الكافى وعززت بسياسة غربية قوية تقضى على مطامع السياسة السوفييتية فى التوسع ـ سواء كانت صارمة أو لينة أو بين هذا وذاك .

ونذكر فى هذا الصدد كيف أن (ستالين) خلق جيلا من الفنيين العصريين وتعهدهم برعايته لكى يحلوا محل البلاشفة الأوائل الذين قصرت خبراتهم الموجهة إلى الجدل وإلى المؤامرات السياسية عن ملائمة عصر الصلب والآلات والجيوش الحديثة فى روسيا . ومن الفتية الذين نشئوا فى العقد الرابع — أى الجيل السوفييتى الثانى — ظهر الرجال الذين آل إليهم أو سيؤول قريباً حق التصرف المطلق فى الأمور . غير أن أبناءهم — الذين سيرثون نظاماً صناعياً عصرياً — سوف يتجهون بأحلامهم إلى أشياء يعجز عن تدبيرها ذلك المجتمع الناضج الذى خلقه (ستالين) .

ولو أننا تأملنا المجتمع السوفييتى لنستشف دقائق مايجرى فيه للمسنا تزايداً فى تأكيد حق الفرد فى تحقيق كرامته واستقلاله الشخصى ، وتزايداً فى تأكيد عزة روسيا — كدولة وكحضارة قومية — فى المعترك الدولى ، وتزايداً فى تأكيد العزم على الاستمتاع بمستويات أرفع للاستهلاك ليس فى المستقبل بل فى الحاضر ، وتزايداً فى تقدير الكيفية التى غير بها العلم الحديث من معالم مشكلة القوة ، وهى معالم انطوت على بعض المعتقدات القديمة الراسخة التى نشأت خلال العصر الشيوعى أو قبله .

ولاشك أن هذه الاتجاهات التى تدفع روسيا إلى حد كبير نحو القومية والرفاهية وهما من الشروط اللازمة لكى تنجح عملية الإقناع ، لم تثبت أقدامها بعد فى المجتمع السوفييتى ولا فى السياسة السوفييتية . وفضلا عن ذلك فإنه لا يوجد مايدعو لأن نعتقد أن هذه الاتجاهات

الأساسية سوف تمضى فى طريقها فى سهولة ويسر . ومن وجهة أخرى فإن علينا أن ندرك أن عوامل الحركة فى الأجيال المتعاقبة فى الاتحاد السوفيتى - وخاصة الاتجاهات التى أحاطت بأول جيل أعقب النضوج - مصحوبة بانتشار القوة فى أرجاء العالم المختلفة ، سوف تستطيع بعد وقت أن تحل مشكلة السلام لو أن الغرب استطاع أن يؤدى مهمته .

ونحن لو تتبعنا سير التاريخ فى الماضى لوجدنا أن المشاكل من النمو الذى نناقشه هنا كانت تؤدى عادة إلى الحرب ونقصد بها المشاكل الناجمة عن تشابك عوامل القوة بعوامل العقائد والمثل . فعلى وجه العموم نجد الناس أميل للإبقاء على الأوضاع التى ألفوها عن إحداث تغييرات فى طرق تفكيرهم وفى نظرتهم إلى الحياة . ولا يوجد ما يدعو لأن نظن أن المستقبل سوف يكون أفضل من ذلك الماضى . غير أن وجود أنواع جديدة من الأسلحة ، وتوالى انطلاق دول آسيا والشرق الأوسط وأفريقية وأمريكا اللاتينية مع إدراكنا لديناميكية (بودنبروكس) ، يمكن أن يساعدنا على التغلب على المشكلة بأن نواجه روسيا باحتمالات مستقبلة تبدو أشد خطراً عن تقبل عصر السيادة الشعبية والمنازل المقامة فى الضواحى لأسر واحدة والتفتيش الحر المتبادل .

وعلى ذلك فإن فكرة مراحل النمو تستطيع أن تلقى بعض الضوء على شكل المستقبل ومشكلة السلام ، وهى تساعد على تهيئة أذهاننا — وكذلك سياسات حكوماتنا كما نأمل — لمواجهة عالم تنتشر فيه القوة يحيط بنا عما قريب ، وهو عالم عجل بمقدمه ذلك التناقض الذى أحدثته

الأسلحة الحديثة . كذلك فهى تمدنا بتحديد ميقات ولو تقريبى لبلوغ الصين ودول الجنوب حد النضوج ، لو أننا افترضنا أن كثيراً من الدول الجديدة — باستثناء الدول الأفريقية — التى لم تبدأ انطلاقها بعد ، سوف تحقق هذا الانطلاق فعلا خلال العقد التالى . ثم هى تلقى بعض الضوء أيضاً على طبيعة المشكلة العسيرة التى تجابه موسكو فى تقبل انتشار القوة فى الخارج وفى تقبل ازدياد الاهتمام بالرفاهية فى الداخل وإنهاء الدولة البوليسية . وهى تساعد أيضاً على تحديد المناطق التى يمكن أن تتجه إليها آمالنا بالمعنى الفنى الذى بيناه فى الفصل السابع . أى أننا نستطيع أن نتوقع ظهور قوى داخل الاتحاد السوفييتى تجنح إلى تغيير الموازين بين الاتجاهات الثلاث الرئيسية التى يمكن أن يسلكها المجتمع بعد نضوجه ، وهو تغيير يبتعد بالمجتمع عن سبيل القوة ويدفعه نحو التوسع فى الاستهلاك وتحقيق الرفاهية الإنسانية بأوسع معانيها .

ما بعد السلام

على أن التاريخ لن يتوقف ، كما لن ينتهى الخطر على السلام بمجرد قبول الاتحاد السوفييتى الدخول فى عصر المعمرات الاستهلاكية حتى ولو صحب ذلك قبوله نظاما دوليا فعالا للتفتيش . نحن لا ننكر أن المجتمعات التى تكرس جهودها من أجل توجيه امكانياتها الصناعية نحو إشباع حاجات المستهلكين ونشر السلع والخدمات الجديدة على نطاق واسع ، يمكنها أن تقيم حوائل منيعة فى وجه الرغبة فى العدوان ، وأن تتقبل

بعض المرونة فى حقوق السيادة بما يحقق الأوضاع على حالها بقدر مقبول . غير أن تحليلنا لا يهدف بأى حال إلى مجرد إثبات وجود ارتباط سطحى بسيط بين هذا النوع من السلام وبين شيوع الاستهلاك الوفير، فهو تحليل يعرض أوجه الاختيار المتاحة أمام البشر ولا يسعى إلى تأكيد اتجاهات جامدة لا انحراف عنها .

إلى جانب كل هذا فهناك كل شوط طويل لابد للبشرية أن تقطعه بعد بلوغ هذه النقطة الفاصلة فى تاريخها . وإذا أردنا أن نذكر مثلين للمشاكل التى يواجهها العالم بعد تحقيقه الرقابة على الأسلحة ، أمكننا ذكر مشكلة العلاقات بين الشمال والجنوب من هذا العالم بعد أن تمضى جميع المجتمعات فى طريق المدنية . وهى مشكلة طابعها الغالب عنصرى ثم هناك المشكلة الضخمة الخاصة بالمحافظة على نظام مراقبة الأسلحة لمدة طويلة بعد أن يصل العالم إلى اتفاق فى هذا الصدد .

مغزى انتشار القوة النسبية لدول اوروبا الغربية

ولننتقل الآن إلى إحدى زوايا هذا التحليل ، وهى النتائج التى يترتب عليها بالنسبة للأوضاع الحالية والمستقبلة بالنسبة لبريطانيا العظمى بل وأوربا الغربية عامة فى ميدان القوة العالمى .

ولقد نشرت مجلة « بنسن » فى مارس سنة ١٩٥٨ ، قصيدة جاءت فيها هذه الابيات :

عند ما ظهرت بريطانيا من بين ثنايا اللجنة اللازوردية
استجابة لمشيئة العناية الآلهية
لم يخطر ببالها كيف أراد لها حلف الأطانطى
أن تعيش مرة أخرى فى غمار تلك اللجة
فلتهدئى يابريطانيا وقد غمرتك الموجة النووية
ولتدعى الدول التى تكبرك تمضى فى غيها

فاذا كانت الصورة التى رسمناها فى هذا الفصل عن العواقب التى تنطوى عليها فكرة مراحل النمو بالنسبة للمستقبل قريبة من الواقع ، فان مغزى هذه القصيدة — والشعور الذى تعبر عنه — ينطوى على الكثير من التشاؤم حقاً إنه من الجائز أن « الدول التى تكبرها » وقد يؤدى بها الأمر إلى أن تنسف العالم أجمع . غير أنه مازال هناك مجال كبير أمام بريطانيا ودول غرب أوروبا لأن تقوم بالكثير من التبعات التى تترتب على انتشار القوة فى العالم وأن تساهم بنصيبها فى تحمل المسئولية والاقدام . فسباق التسلح يضللنا عما يجرى وعما يجب عمله .

فبريطانيا ودول أوروبا لديها مثلا من الموارد ومن المقدرة على المعونة الفنية مايمكنها من أن تقوم بدور رئيسى — بل حاسم — فى تأكيدمضى المناطق المتخلفة الواقعة خارج الكتلة الشيوعية خلال مراحل تهيؤها وخلال انطلاقاتها بدون أن تقع فريسة ذلك التنظيم الاجتماعى الحديث الجامح الذى يطلق عليه اسم الشيوعية . والنظام الذى يمثله الكومنولث البريطانى يعتبر نموذجا وأساساً لنظام يمكن أن يحل محل

الاستعمار ويقوم على العزم وعلى الموارد . فليس هناك ما يحول دون أن تنتزع بريطانيا نفسها من مشاكلها الداخلية الخاصة وتتبنى كمشروع قومى ؛ عملية انجاح الخطة الخمسية الثالثة فى الهند ، وهى الخطة التى يتوقف عليها من عدة وجوه عملية مستقبل الكومنولث ، وتستطيع دول غرب أوروبا أن تلعب هى الأخرى دوراً رئيسياً فى الجوانب المفيدة لعملية الاقناع الكبرى — لعملية مد اليد إلى العالم الشيوعى والاتصال به والتفاوض معه . كما أن هذه الدول تستطيع أن تقوم بمجهود عسكرى فعال — مثلما تحاول بريطانيا الآن من أجل الحيلولة دون الحرب ، نووية كانت أو محدودة .

ولن تكن هناك بطبيعة الحال عودة إلى الامبراطوريات من ذلك الطراز العتيق الذى عرفه العالم قبل سنة ١٩١٤ . فلقد قطعت المجتمعات التقليدية شوطا كبيرا فى سبيل تهيؤها للانطلاق بحيث بات هذا مستحيلا . ومن جهة أخرى، لو أننا انتزعنا من أفكارنا الوهم القاتل بأن كفة القوة قد انتقلت من غرب أوروبا إلى موسكو وواشنجتون ، ولو أننا نظرنا إلى العالم كما هو وكما سيصبح ، ولو نظرنا كذلك إلى الامكانيات المتاحة له وإلى المخاطر التى تتهدده ، لبدا لنا واضحاً أننا نحاول أن نخلق وننظم عالما من الدول المتوسطة التى ينتظر لها أن تحيط بكل دقائق الفنون التكنولوجية العصرية ، بل الواقع أنه حتى فى هذه اللحظة ، لا يمكن لواشنجتون أو موسكو أن تعدو أن تكون دولا متوسطة اللهم إلا فى عدد محدود من المشاكل .

إذا نظرنا إلى الامور مثل هذه النظرة وجدنا أنه لا أساس هناك لمشاعر دول غرب أوروبا التى تنطوى على المبالغة فى التحسر وندب الطالع. ووجدنا الخطر كل الخطر يكمن لنا فى السياسات التى تتولد عن هذه النزعة التى تنطوى على التحقير من قدر انجلترا ومن أوروبا واعتبارها دولا صغيرة . فأمام بريطانيا وغرب أوروبا الكثير من الاعمال الجليلة الشأن التى يجب عليهم القيام بها حتى تتحقق النتيجة التى نرغبها جميعاً والتى لن تتحق ولا يمكن أن تتحقق بدون جهودهم ومهمتهم هى عزل تلك العوامل التى بدأت تتحدانا ، ووضع منهاج جديد ، ثم اقتطاع جانب كبير من الموارد الأوروبية المتزايدة ــ برغم عظم احتياجات عصر الاستهلاك الوفير ــ حتى يمكنهم أداء ما يمكن أو يجب عمله وباستثناء بعض النواحى فى سباق التسلح ذاته ، لا يوجد هناك ما يمكن للولايات المتحدة أو يجب عليها أن تفعله بالنسبة لمستقبلها ومستقبل البشرية كلها ، مما تعجز عنه بريطانيا وأوروبا الغربية ، على الأقل بالقدر الذى يتناسب مع امكانياتها .

والدرس الذى يمكن لشعوب بريطانيا وغرب أوروبا أن تتعلمه من مراحل النمو هو أنها تستطيع الآن ، كما فعلت من قبل ، أن تحدد مصيرها بيدها ــ أو على الأقل تستطيع ذلك بدرجة لاتقل عما هو متاح لاى دولة أخرى على هذا الكوكب .

الانطلاق فى الماضى والحاضر

أن الفكرة التى دار عليها هذا الكتاب ـ وبالاخص الفصل الحالى ـ حتى الآن هى أنه من المفيد والصحيح أيضاً على وجه التقريب، أن تعتبر عملية التقدم التى بدأ ساعدها يشتد حاليا فى آسيا والشرق الأوسط وافريقية وأمريكا اللاتينية ، انما تناظر مراحل التهيؤ والانطلاق التى مرت بها المجتمعات الاخرى فى أواخر القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر وفى أوائل القرن العشرين . ولنا الان أن نتساءل هل هـذا التناظر واقعى ؟ أو بعبارة أدق ماهى أوجه الشبه وماهى نواحى الاختلاف ، وماهى النتائج التى تترتب على هذه الاختلافات ؟

أوجه الشبه :

إن أوجه الشبه غاية فى الوضوح . فاذا نظرنا إلى القطاعات، استطعنا أن نلاحظ الكثير من المشاكل والانماط التى عهدناها فى الماضى . فمعظم الدول المتخلفة التى تمـر بمرحلة التهيؤ أو تخطو نحو الانطلاق تجد لزاما عليها أن تخصص الكثير من مواردها من أجل بناء وتقدم القطـاعات الثلاثة غير الصناعية التى تعتبر ضرورية كصفوفة للنمو الصناعى ونقصد بها رأس المال الاجتماعى الثابت والزراعة والقطاعات التصديرية القائمة على تحسين استغلال الموارد الطبيعية ، بجانب ذلك فان عليها أن تبحث عن نواحى التصنيع الحديث التى يمكن لتطبيق الفنون الانتاجية الحديثة فيها (مع ارتفاع مرونات الطلب السعرية والدخلية عليها) أن يؤدى إلى تحقيق معدلات نمو سريع ، وإلى امكان اعادة استغلال نسبة كبيرة من الارباح فيها .

كذلك نجد الكثير من هذه الدول تجابه مشاكل تكوين رأس المال بوجه عام ، التى ذكرناها فى الفصل الرابع حينما عالجنا تفاصيل عملية الانطلاق . فعلى هذه الدول أن تحول إلى القطاعات الحديثة كل الدخل الذى يفيض عن مستويات الاستهلاك التى ظلت جامدة بحكم الأوضاع التى سادت المجتمع الزراعى التقليدى . وعليها أن تحول الموسرين من أبنائها من التجارة وإقراض النقود إلى الصناعة . ولابد لتحقيق هذه الغايات من اتباع الانماط التى اتبعت فى الماضى بالنسبة للسياسات المالية والنقدية وغيرها (بما فى ذلك السياسات التعليمية) .

بجانب هذا نجد أوجه شبه كبيرة بين المشاكل غير الاقتصادية التى تجابهها هـــذه المناطق وبين تلك التى حدثت فى الماضى . فمن النواحى السياسية نجد عدداً كبيراً من الآراء بصدد عملية التموين تتراوح بين أولئك المستميتين فى رجعيتهم وبين أولئك الذين هم على استعداد لفرض عملية التموين بأى ثمن ، كما نرى هذه الآراء تتصارع معاً . فضلا عن ذلك فإن مشكلة الموازنة بين النواحى الداخلية والخارجية للمطامح القومية قائمة ــ وبشدة ــ فى كل حالة تقريباً . ونجد بوجه خاص أن القومية المتزمتة مازالت ، فى سعيها نحو التمدين وثيقة الارتباط أو شديدة التعارض مع الحوافز الأخرى التى تدفع إلى تغيير المجتمع التقليدى .

ولو نظرنا إلى قائمة التغيرات الاجتماعية الضرورية وجدناها مماثلة لما حمله إلينا التاريخ . فهناك مشاكل اقناع المزارع بتغيير الطرق التى يتبعها والتحول نحو المنتجات اللازمة للأسواق المتسعة، وهناك مشاكل

تدبير جمهرة من المنظمين الذين لايهدفون إلى تحقيق نسب عالية من الأرباح من واقع المستويات السائدة للانتاج وللطرق الانتاجية بل إلى التوسع فى الانتاج فى ظل إطار متطور من التغيرات المستمرة فى طرق الانتاج وفى تقادم المعدات. وهناك أيضاً مشكلة تدعيم الخبرات فى الخدمات المدنية والعسكرية وضمان قبول المشتغلين بها لمرتباتهم وتوجيه جهودهم نحو رفاهية الشعب ونحو رفع كفاية أدائهم للخدمات بدلا من وضعهم فى غير موضعهم أو تركهم يوجهون لخدمة الأسرة أو القبيلة أو الاقليم.

بعض المزايا النسبية

غير أن هناك أيضاً اختلافات ، بعضها يجعل مهمة تحقيق انطلاق ناجح عسيرة عن ذى قبل ، وبعضها يجعلها أيسر مما كانت عليه .

وهناك عامل يثير مشكلة من أدق المشاكل وأصعبها وهو فى نفس الوقت يحقق ميزة من أهم المزايا المتاحة حالياً تجابه قدراً كبيراً من الأساليب الفنية التى لم تطبق فيها بعد ، بما فى ذلك الأساليب الحديثة الخاصة بشئون الصحة العامة . فالأساليب الحديثة الخاصة بالصحة العامة والرعاية الطبية عظيمة الفعالية والتأثير فى تخفيض معدلات الوفاة، وهى تتطلب قدراً صغيراً نسبياً من الانفاق الرأسمالى ، ولا تثير الكثير من المقاومة الاجتماعية أو السياسية. وعلى هذا فإن معدلات الزيادة السكانية فى الدول المتخلفة حالياً أعلى من تلك التى كانت سائدة بوجه عام فى فترات التهيؤ السابقة .

ففى الماضى كانت معدلات الزيادة السكانية خلال فترات الانطلاق لاتتعدى بوجه عام ٥ر١ ٪ سنوياً . فهى فرنسا كانت ٥ر٠ ٪ ، وفى بريطانيا كانت أعلى بعض الشئ إذ بلغت ٤ر١ ٪ ولكن هذا حدث فقط فى الفترة ١٨٠٠ — ١٨٢٠ ، أما الاستثناءات الخارجة على تلك القاعدة فقد كانت هى الولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر (فوق ٥ر٢ ٪) وروسيا قبل سنة ١٩١٤ (فوق ٥ر١ ٪) . غير أنه فى هاتين الحالتين بالذات كان هناك توسع كبير فى نفس الوقت فى المساحة المنزرعة . فإذا نظرنا إلى المعدلات السائدة حالياً فى المناطق المتخلفة الرئيسية فى مجموعها وجدناها ٥ر٢ ٪ فى أمريكا اللاتينية ، ٥ر١ ٪ فى جنوب آسيا ، ٣ر٢ ٪ فى الشرق الأوسط ٨ر١ ٪ فى الشرق الأقصى ، ٧ر١ ٪ فى أفريقية .

هذه المعدلات السكانية التى تفوق ماساد فى الماضى ، تثير مشاكل عديدة وضغطاً كبيراً سواء بالنسبة إلى التقدم بوجه عام أو بالنسبة إلى معدل التطور الفنى فى الزراعة بوجه خاص . فإذا نحن اعتبرنا النسبة الحدية العامة لرأس المال إلى الانتاج هى ٣ مثلا ، فإنه لابد من زيادة مايستثمر من الدخل القومى بنسبة ٣ ٪ لمجرد مواجهة زيادة فى السكان تبلغ ١ ٪ ، ولكن نظراً لما هو معروف عن هيكل الاستهلاك فى تلك المناطق الفقيرة ، فإن أهم مصدر للضغط على تقدمها ينشأ عن مشكلة توفير الغذاء حيث يلزم المضى سريعاً نحو تطبيق الفنون الانتاجية الزراعية الحديثة بمعدل أعلى مما حدث فى الماضى لو أنه أريد لعملية النمو كلها ألا تمنى بالفشل .

ومن الوجهتين السياسية والاجتماعية ، ينشأ عن ارتفاع الزيادة السكانية ضغط فى نواح أخرى ، إذ أنه يؤدى إلى حدة مشاكل البطالة المزمنة أو البطالة الجزئية ويتولد عن البطالة قيود على السياسات المتبعة ، ذلك أن سكان هذه المناطق ، خاصة منهم الذين يقطنون فى المناطق الحضرية يعيشون فى إطار من الصلات العالمية يجعلهم يشعرون بمرارة واقعهم بدرجة لم تكن معهودة فى الماضى . والثغرة القائمة بين مستويات الاستهلاك الحالية وتلك التى يمكن تحقيقها — أو التى يعتقد فى إمكان تحقيقها — أصبحت أكثر اتساعا والشعور باتساعها أصبح أكثر انتشاراً .

وأخيراً فإن الحرب الباردة التى تظهر كعامل ضمن العوامل التى تحدد الاطار العالمى المحيط بعملية التحول ، تؤثر فى معالم هذه العملية من عدة نواح . فمن ناحية ، نجد أن دواعى الأمن الشيوعية وغير الشيوعية تؤدى إلى اجتذاب المواهب والموارد والاهتمام بعيداً عن المشاغل الداخلية للتنمية فى بعض المناطق ، خاصة تلك التى تتاخم حدودها الكتلة الشيوعية . ومن جهة أخرى فإن الجوانب العقائدية للحرب الباردة تثير مشاكل معقدة للاختيار بالنسبة للوسائل السياسية والاجتماعية اللازمة للتمدين . وتثير بوجه خاص مشكلة ما إذا كان الأسلوب الشيوعى يجب اتباعه . بل أكثر من هذا فإن وجود الحركة الشيوعية الدولية وهدفها الصريح فى الاستيلاء على مقاليد الأمور داخل المناطق المتخلفة ينحرف بجانب من المفكرين والمثقفين عن المساهمة فى عملية التنمية ، ويخلق نوعا من تشتيت الجهود له أوخم العواقب على التقدم .

بعض الاختلافات النسبية

على أن المناطق التى تمر بمرحلة التحول فى الوقت الحالى تتمتع بميزتين هامتين لم تتوفرا بنفس الدرجة فى الماضى . فحصيلة الأساليب الفنية التى يمكن تطبيقها بأوفر مما كانت عليه من قبل. ثم إن المساعدات الدولية فى شكل المعونة الفنية والقروض السخية والمنح - التى تشمل مقادير كبيرة من الأغذية والالياف الفائضة - تعتبر فريدة فى نوعها فى وقتنا الحالى . صحيح أن المجتمعات الانتقالية استطاعت فى الماضى أن تدخل أسواق رأس المال الخاصة فى الخارج لكى تطرح فيها سندات، خاصة من أجل بناء رأس المال الاجتماعى الثابت ، وكانت تدرك أنها تستطيع تخفيف وطأة القروض بالالتجاء إلى عمليات التوقف عن السداد . غير أن التغيرات التى أصابت هيكل الأسواق وكثرة تعرضها للاهتزازات ، أدت إلى الانقاص من حدة تدفق رأس المال الخاص بالطرق المألوفة إلى رأس المال الاجتماعى . وعلى ذلك فإن استعداد حكومات الدول الصناعية لمنح قروض واعانات سخية يعوض إلى حد كبير الآثار السيئة التى تخلفت عن الحرب الباردة .

ثلاثة اتجاهات اساسية للسياسة

فى الوقت الذى تشعر فيه المجتمعات التى تمر حاليا بمرحلة الانتقال بوطأة الصعوبات النسبية نجد أنها تقف موقفاً سلبيا من محاولة استغلال المزايا النسبيه . ولو أنه أريد للمجتمعات الانتقالية أن تجتاز فترتى التهيؤ

والانطلاق وأن تحقق فى نفس الوقت تقدما سياسيا واجتماعيا يتقارب شيئاً فشيئا من الأساليب الديموقراطية ، لكان لزاما وفقاً للمجموعة السابقة الذكر من العوامل،ان توجه الجهود بوجه خاص نحو ثلاثة ميادين.

فلا بد أولا من اعطاء قدر من الأهمية أكبر مما يعطى الآن لامكانيات الفنون الانتاجية التى يمكنها أن ترفع من الانتاجية فى الزراعة وأن يزداد الأسراع فى تطبيقها . ولا شك أن حدوث انخفاض سريع فى معدل المواليد سوف يكون عونا لعملية التقدم ، غير أن الاستفادة من الامكانيات المعروفة فى الرى والاسمدة الكيماوية وتحسين البذور يمكن أن تتيح لفترة طويلة زيادة فى نصيب الفرد من الاستهلاك حتى بالرغم من ارتفاع معدلات الزيادة السكانية.والعقبة الوحيدة هى فى حجم وكفاءة مجموعة الفنيين الذين لديهم الرغبة والقدرة على الذهاب إلى المناطق الريفية لكى يعملوا فى صبر وأناة من أجل اثبات جدوى الطرق الحديثة وليس هناك خطر على مستوى الرفاهة فى المجتمعات التى تمر حاليا بفترة الانتقال من ضرورة الحد من الاستهلاك حتى يمكن الاسراع بمعدل الاستثمار . انما يكمن الخطر فى تردد قادتها عن مواجهة مشكلة الانتاجية الزراعية بصورة حازمة وعن تنظيم الموارد البشرية والمادية اللازمة للاسراع بنشر الفنون الانتاجية المعروفة .

الأمر الثانى هو أنه لابد من تنظيم إمكانيات المعونة الخارجية على نطاق أكبر وعلى أساس أكثر استقراراً . ووفقاً لمعدلات الزيادة السكانية الحالية ولمستويات التكوين الرأسمالى المحلى والمعونات الأجنبية

لابد من زيادة المعونة الأجنبية بحوالى ٤ مليون دولار حتى يمكن دفع كل من آسيا والشرق الأوسط وأفريقية وأمريكا اللاتينية فى طريق النمو المنتظم بصورة تحقق زيادة فى متوسط دخل الفرد بحوالى ٥ر١ ./. على أن هذا الرقم الاجمالى لا يأخذ فى الاعتبار تأخر ظروف التهيؤ للانطلاق فى بعض بلدان هذه المناطق بشكل يجعل من العسير الاستفادة من رأس المال الأجنبي بالشكل المنتج الذى يحقق مثل هذه الزيادة . والأرقام الفعلية للمعونة الأجنبية غير كاف بقدر كبير للنهوض بمعدلات النمو فوق معدلات الزيادة السكانية فى كثير من المناطق الهامة التى يمكن أن يستغل فيها رأس المال استغلالا منتجاً . على أن المشكلة التى تفوق فى أهميتها زيادة حجم المعونات ، هى مشكلة استمرار تلك المعونات . فلقد اتضح من التحليل الذى أجريناه فى الفصل الثالث عظم أهمية اتخاذ المجتمع الانتقالى للقرار السياسى القاضى بتوجيه نسبة كبيرة من الطاقة والمواهب والموارد نحو التقدم الداخلى بدلا من توجيهها فى النواحى الأخرى التى قد تتجه إليها الحركة القومية . ولو أن الساسة المحليين ارتضوا الارتباط بهذا الاتجاه فلابد وأن يفعلوا ذلك وهم أشد ما يكونون ثقة فى أنه على طول المدى الزمنى الذى يرسمون فيه سياساتهم (خمس سنوات مثلا) سوف يكون من الممكن المحافظة على مستوى مقبول للمعونات فقدرة المجتمع على استيعاب رأس المال بصورة منتجة تتوقف إلى حد كبير على مقدار ما تعبئه الحكومات من مواردها الخاصة من أجل مشروعات التنمية . ولذلك

فإن مقدار رأس المال الذى يستغل بصورة منتجة فى المجتمعات الانتقالية يتوقف إلى حـد ما على مقدار ما يمنح من معونات أجنبية وعلى استمرار تدفقها.

وأخيراً ، فإن عملية التنمية لابد وأن يقوم بها أهل المنطقة ذاتها . وعلى المفكرين غير الشيوعيين فى هذه المجتمعات الانتقالية تقع مسئولية كبيرة بالنسبة لمستقبل شعوبهم . وقد يكون لهم كل الحق فى ان يتوقعوا من العالم الديموقراطى المتقدم أن يقدم لهم قدراً أكبر من العون وبشكل أكثر انتظاما ، غير أن عليهم هم تقع تبعة التخلص من الصعوبات التى نتجت عن انتشار الطب الحديث ، وضمان عدم انتهاء القرار الإنسانى الخاص بانقاذ الأرواح إلى مجتمع غير إنسانى . وعليهم هم أن يركزوا تفكيرهم فى عملية التنمية رغم كل المغريات التى تتراءى لهم لكى يتحولوا بالحركة القومية نحو وجهات أخـــرى وأن يستسلموا لتهديدات الحرب الباردة . وعليهم هم بعد أن استطاعوا تحقيق الاستقلال تحت راية الحرية الإنسانية ومنادين بالمبادىء والمثل التى يشاطرونها مع الغرب أن يتحملوا الآن قدراً من المسئولية تجاه تثبيت دعائم هذه المبادىء على أساس من النظم والحضارة الخاصة بمجتمعهم ، خلال انجازهم للظروف اللازمة للتهيؤ ثم انطلاقهم فى عملية النمو المطرد .

وعلى هذا فإن المصير الذى ينتظر المجتمعات التى تمر حالياً بفترة التحول ليس بالأمر الذى قال فيه نمط تطورها التاريخى كلمته النهائية ، أو الذى تحدد بصورة قاطعة من واقع الوجبات الفنية للتنمية أو من

واقع رجحان كفة أى الجانبين فى الحرب الباردة فالمرحلة التاريخية التى تعيشها هذه المجتمعات الآن ، وحصيلة الفنون الانتاجية المتاحة لها ويمكن تطبيقها لديها ، هى التى تحدد القيود والامكانيات التى تجابههم . غير أن مصيرهم — مثلهم فى ذلك مثل جميع الشعوب فى لحظات الحسم من تاريخها — ما زال معلقاً إلى حد كبير فى أيديهم .

الفصل التاسع

الماركسية والشيوعية ومراحل النمو

فى هذا الفصل الأخير نقارن بين التحليل المبنى على مراحل النمو وبين الماركسية . فالماركسية هى فى الواقع محاولة نظرية لتفسير الكيفية التى استطاعت بها المجتمعات التقليدية أن تجعل من النمو المطرد من الصفات الاساسية لهيكلها ، عن طريق الالمام بخبايا الأساليب الفنية الصناعية الحديثة ، ولبيان المراحل التى تمر بها تلك المجتمعات حتى تبلغ المرحلة النهائية للرخاء التى لم تكن فى عرف ماركس هى الاشتراكية فى ظل ديكتاتورية البروليتاريا ، وانما كانت هى الشيوعية الحقة . ومقابل المراحل التى قام عليها تحليلنـــا ، وهى المجتمع التقليدى وفترة التهيؤ فالانطلاق والنضوج ثم الاستهلاك الوفير الشائع نجد عند ماركس مراحل الاقطاع والرأسمـالية البورجوازية ثم الاشتراكية وأخيراً الشيوعية .

وسوف نبدأ باستعراض الفروض الأساسية التى قامت عليها نظرية ماركس ، ثم ننتقل إلى بيان أوجه الشبه بين تحليله وبين تحليلنا المبنى على مراحل النمو ، وكذلك أوجه الخلاف بينهما ، مرحلة فمرحلة . وبهذا الشكل نستطيع تحديد إطار النظرية الماركسية ومغزاها على ضوء فكرة

المراحل المتتالية للنمو . ثم نختتم هذا الفصل باستعراض الفكر الماركسى والسياسة الشيوعية منذ أيام لينين ، ونستخلص من ذلك كله بعض النتائج .

الدعاوى السبع للماركسية

من الممكن تلخيص الفكر الماركسى فى سبع دعاوى هى :

أولا ـ إن الخواص السياسية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات تتوقف على الكيفية التى تجرى بها الشئون الاقتصادية . وبوجه خاص يتوقف السلوك السياسى والثقافى للأفراد على مصالحهم الاقتصادية . ويقوم التحليل الماركسى على أساس هذا الفرض حتى تتحقق مرحلة الشيوعية ، فيرتفع عن كاهل البشرية عبء الندرة ، وبذا يتسع المجال لكى تبرز الدوافع والآمال الأكثر إنسانية[1] .

---

(١) ان الصورة التى تاخذها العلاقة التى تربط المصالح الاقتصادى بالسلوك غير الاقتصادى تختلف فى كتابات ماركس نفسه ، كما تختلف عند اتباعه . ويقوم جانب كبير من التحليلات الماركسية الاولى ـ وكل النتائج العملية المستخلصة منها تقريبا ـ على افتراض علاقة بسيطة ومباشرة تربط الصالح الاقتصادى بالسلوك الاجتماعى والسياسى ، على أننا نجد فى بعض الكتابات الماركسية صورا أكثر تعقيدا للعلاقة ، فهناك لانجد السلوك غير الاقتصادى يرتبط مباشرة بالصالح الخاص الاقتصادى بل يرتبط بالولاء للطبقة وعلى العقائد التى تدين بها . ولما كانت مصالح الطبقة وعقائدها تتوقف اساسا على فنون الانتاج وعلى العلاقات الاجتماعية التى تنشا عنها . فان هذه الصورة غير المباشرة للعلاقة تؤدى الى نفس النتائج المستخلصة من الصورة البدائية للعلاقة .

الدعوى الثانية ـ هى أن التاريخ يمضى فى ظل سلسلة من الصراع الطبقى الذى يحاول فيه كل فرد أن يدافع عن مصالحه الاقتصادية الخاصة وهى مصالح لابد متضاربة طالما تسود العالم آفة الندرة .

ثالثا ـ ان المجتمعات الاقطاعية ـ أى حسب تعريفنا ، المجتمعات التقليدية (٢) ـ انهارت لأنهـا سمحت بنمو طبقة متوسطة داخل نموها وقد كانت المصالح الاقتصادية لهذه الطبقة تتوقف على توسع التجـارة والصناعات الحديثة . واستطاعت أن تقاوم المجتمع التقليدى بنجاح وأن تتمكن من فرض أوضاع جديدة فى النواحى السياسية والاجتماعية والثقافية

ولو تتبعنا مجموعة الكتابات الماركسية من البداية حتى النهـاية نجد انها صورت الشاغل الرئيسى للانسان بانه السعى نحو حماية ممتلكاته ودخله وزيادتهما . واخيرا فهناك فى كتابات ماركس ـ وكذلك (انجلز) ـ بعض عبارات تشير الى اعتبارهما ان السلوك الانسانى يتاثر بدوافع قد لاترتبط بالصالح الاقتصادى أو تتفق مع مؤداه . ولو انهذه الفكرة توبعت بعناية لادتالى تغيير جذرى فى بنيان الدعوى الماركسية وفى نتائجها . غير أن ماركس و (انجلز) وخلفاءهما اتقوا بهذه الفكرة ظاهريا عنـدما صاغوا عقائدهم . وبالرغم من أن (نينين) واتباعه فى السياسة الشيوعية ـ كمـا سيتبين فى هذا الفصل فيما بعد ـ اعتمدوا عليها اعتمادا كبيرا .

(٢) ان اصطلاح « النظام الاقطاعى » لدى ماركس محدود بدرجة كبيرة بحيث لايشمل جميع المجتمعات التقليدية حيث انه فى كثير من هذه المجتمعات لم تظهر طبقة النبلاء التى تدين بالولاء للعرش وتتملك مساحات شاسعة من الارض . . ولذلك فانتحليل ماركس المجتمع التقليدى فى الصين جاء مشوها ومبتورا .

جعلت فى وسع أولئك الذين تملكوا عوامل الانتاج الحديثة أن يسعوا وراء الربح ويحققوه .

رابعاً ـ تنبأ ماركس أن نفس الأمر سوف يحدث للمجتمعات الرأسمالية الصناعية ، إذ أنها تخلق العوامل التى تؤدى إلى انهيار نتيجة للصفتين الأساسيتين اللتين اتصفت بهما ، وهما أنها خلقت قوة عاملة غالبيتها من العمال غير المهرة لم تتح لأفرادها سوى القدر من الأجر الحقيقى الذى يضمن لها الكفاف . وانها سمحت بالسعى وراء الربح الذى لابد أن يؤدى إلى توسع تدريجى فى الطاقة الصناعية مما يؤدى إلى صراع قوى فى التنافس حول الأسواق حيث إن القوة الشرائية للعامل ليست بالمورد الذى يكفى لتكوين طلب فعال كاف على المنتجات التى يتيحها وجود هذه الطاقة .

خامساً ـ انه يترتب على هذا التناقض الذى يعتبر جزءاً لا يتجزأ من الهيكل الرأسمالى ـ أى جمود الاجور الحقيقية للعمال إلى حد كبير مع تزايد الحاجة إلى أسواق جديدة لتصريف نواتج الطاقة المتزايدة ـ ظهور عوامل انهيار الرأسمالية من واقع ذاتهـا ، إذ أنها تؤدى إلى حمل طبقة البروليتاريا بعد أن تشعر بكيانها وقوتها على أن تستولى فى النهاية على وسائل الانتاج نتيجة لتزايد حدة أزمات البطالة . ومما يسهل عملية الاستيلاء هذه أن تزايد التنافس على الأسواق يؤدى فى أكثر مراحل الرأسمالية نضوجا إلى تكوين الاحتكارات، وبذلك تتهيأ الظروف لتحويل حقوق الملكية إلى أيدى الحكومة .

سادساً ـ وهذه الدعوى هي إضافة من جانب «لينين» إلى نظريات ماركس ـ إن عملية انهيار الرأسمالية لاترجع فقط إلى تعاقب الأزمات التي تشتد فيها حدة البطالة بل أيضاً إلى الحروب الاستعمارية . حيث إن التنافس على التجارة وعلى منافذ لاستغلال رؤوس الأموال لاتؤدى فقط إلى قيام الاحتكارات بل أيضاً إلى صراع يشمل أرجاء العالم من أجل المستعمرات ويقوم بين مراكز الاحتكار فى دول العالم الرأسمالى وعلى ذلك فإن الطبقة العاملة سوف تستولى على السلطان وتحقق الاشتراكية فى ظروف تسود فيها البطالة الحادة المزمنة وتسود فيها أيضاً عوامل التخريب التى تنشأ عن الحروب الاستعمارية التى لابد وأن ينساق إليها العالم الرأسمالى لكي يتجنب البطالة،ولكى يتجنب ماعقدت عليه العزم طبقة البروليتاريا التى سوف تنمو وتنظم صفوفها وهى مدركة لوضعها الطبقى . ويقودها الشيوعيون الذين كانوا منضوين فى صفوفها .

سابعاً ـ فإذا ما انتقلت السلطة إلى الحكومة الاشتراكية التى تعمل لحساب طبقة البروليتاريا الصناعية ـ وذلك خلال مرحلة تسمى « ديكتاتورية البروليتاريا » ـ يمضى الانتاج فى طريق النمو بدون أى أزمات ، ويرتفع الدخل الحقيقى إلى الحد الذى يجعل الشيوعية أمراً ممكناً والذى يمكن من حدوث هذا التطور أن الاشتراكية سوف تقضى على التناقض الداخلى الذى تميزت به الرأسمالية . ولنقتطف هنا العبارة التى جاءت على لسان ماركس والتى تخيل فيها نهاية المطاف : « وفى أرقى

مراحل المجتمع الشيوعى، بعد أن يتم القضاء على الزام الافراد لمقتضيات تقسيم العمل، وبالتالى اختفاء الصراع بين العمل العقلى والعضلى ، وبعد أن يتطور العمل من مجرد وسيلة للحياة إلى اعتباره الضرورة الأساسية للحياة .وبعد أن تزداد الموارد المنتجة بسبب تقدم الفرد فى كافة النواحى وتتدفق ثمار الثروة الجماعية فى وفرة كبيرة ـ حينذاك فقط يمكن التحرر كلية من الأفق المحدود الذى يرسمه قانون البورجوازية: ويستطيع المجتمع أن يتخذ شعاراً له : ليعط كل فرد وفقاً لمقدرته ويأخذ وفقاً لاحتياجاته »[١] :

اوجه الشبه مع التحليل القائم على مراحل النمو

ولنحاول الآن بيان أوجه الشبه العريضة بين السلسلة التاريخية التى رسمها ماركس وبين التحليل القائم على مراحل النمو .

أولا ـ كلاهما يمثل آراء عن الكيفية التى تتطور بها المجتمعات فى جملتها إذا نظرنا إلى تطورها من زاوية اقتصادية وكلاهما يعرض المشاكل والآثار التى تصيب المجتمعات فى جملتها كنتيجة لانغماس نظمها وعاداتها فى تيار النمو المطرد .

---

١ ـ منقول عن
"Critique of the Gotha Programme" in
J. Eaton: Political Economy, a Marxist Text book, p. 187.

ثانياً ـ كلاهما يسلم بحقيقة أساسية هى أن التغيير الاقتصادى له عواقبه الاجتماعية والسياسية والثقافية، ولو أن التحليل القائم على مراحل النمو لايسلم بضرورة سيادة الاقتصاد باعتباره قطاعا فى المجتمع أو سيطرة النفع الاقتصادى باعتباره دافعاً إنسانياً .

ثالثاً ـ كلاهما يسلم بوجود مصالح للفئات والطبقات فى العملية السياسية والاجتماعية وبارتباط هذه بالنفع الاقتصادى غير أن التحليل القائم على مراحل النمو لايعترف بأنها كانت القوة المحركة الوحيدة لسلسلة التطورات التى تمضى بين المجتمع التقليدى ومرحلة شيوع الاستهلاك الوفير .

رابعاً ـ كلاهما يسلم بوجود المصالح الاقتصادية وبأثرها فى تحديد الأوضاع التى تترتب عليها أنواع معينة من الحروب غير أن التحليل القائم على مراحل النمو ينكر وضع المصالح والدوافع الاقتصادية فى المقام الأول بين العوامل المباشرة التى تؤدى لنشوب الحرب ، وهو يربط بين العوامل الاقتصادية والحرب بطرق تختلف كلية عن تلك التى ذهب اليها ماركس و « لينين » .

خامسا ـ كلاهما ينتهى عند هدف أو مشكلة الوفرة الحقيقية ـ التى تظهر فى وقت يصبح فيه العمـــل ، وفقاً لعبارة ماركس البليغة : « هو الضرورة الأساسية للحياة . ولكن التحليل القائم على مراحل النمو يأخذ فى الاعتبار الاختيارات الأخرى المتاحة فى هذه المرحلة .

سادساً — كلاهما يقوم من حيث الأسلوب التحليلى الاقتصادى على تحليل قطاعى لعملية النمو ، ولو أن ماركس اقتصر على التمييز بين قطاعى السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية بينما قامت مراحل النمو على تحليل أكثر تفصيلا للقطاعات القائدة مستمد من واقع نظرية ديناميكية للانتاج .

الاعتبارات الاساسية فى التحليل القائم على مراحل النمو

بعد أن عددنا الدعاوى الماركسية وأوجه شبهها مع تحليلنا يمكننا أن نبين بشكل أدق كيف يحاول التحليل القائم على مراحل النمو أن يعالج ويحل المشاكل التى جابهت ماركس وأن يتجنب مايبدو أن ماركس قد تردى فيه من أخطاء .

فأول أوجه الاختلاف وأهمها بين التحليلين هو فى النظرة التى أخذ بها بالنسبة إلى الدوافع الانسانية . فالتحليل الماركسى يشبه التحليل الكلاسيكى من حيث أنه عبارة عن مجموعة من الاستنتاجات المستمدة من فكرة السعى نحو أقصى ربح ، ولو أننا اعتبرنا أن هذا يعنى بوجه عام النفع الاقتصادى فأهم قاعدة تحليلية نادى بها ماركس هى ما أكده فى البيان الشيوعى من أن الرأسمالية « لم تترك من الروابط التى تجمع بين الانسان وأخيه الانسان سوى الصالح الشخصى المجرد ، وسوى التبادل النقدى المجرد من المشاعر » .

أما فى سلسلة مراحل النمو فان الانسان ينظر اليه باعتباره وحدة مركبة ، فهو لايسعى فقط إلى النفع الاقتصادى ، بل أيضاً إلى القوة والفراغ والمغامرة وإلى مواصلة التجارب وتدعيم أسباب الامن . وهو يولى أسرته عنايته الخاصة ويهتم بالقيم الشائعة فى ثقافة الاقليم الذى يعيش فيه أو الدولة التى ينتمى اليها ثم هو يميل أيضاً إلى شىء من الترويح فى دور اللهو القريبة من مسكنه . وبجانب هذه الارتباطات التى تشد الانسان إلى ماحوله ؛ فانه يمكن أن يتأثر فى تصرفاته بارتباط مع الآدميين فى كل مكان حيث يدرك أنهم يشاطرونه نفس مآسى الحياة التى تجابهه . وعلى هذا فان محصلة السلوك الانسانى لاينظر اليها على أنها سعى إلى تحقيق نهاية عظمى معينة ، وإنما تعتبر عملية موازنة بين الأهداف البديلة للبشر وهى أهداف غالباً ماتكون متضاربة ، ويقوم الانسان بهذه العملية فى ضـــوء مجموعة الاختيارات التى يدرك الناس أنها متاحة لهم .

وفكرة الموازنة بين مجموعة أهداف متاحة هى بلاشك أكثر تعقيداً وصعوبة من الدعوى السطحية الخاصة بالسعى إلى نهاية عظمى معينة . وهى لاتؤدى إلى سلسلة جامدة من المراحل التاريخية التى لايمكن الفرار منها .

فهى تنتهى إلى انماط مختلفة من الاختيار تتم ضمن النطاق الذى يسمح به الهيكل المتطور للمجتمع ، وهى هيكل يكون فى ذاته محصلة لعوامل حقيقية

موضوعية ولاختيارات سابقة ارتضاها الأفراد وتعمل على تحديد الاطار الحالى الذى يواجهونه(١)

ولن نحاول هنا استعراض الخصائص النظرية لهذا الاطار الديناميكى غير أن هذه النظرة إلى الكيفية التى يتصرف الأفراد وفقاً لها أن سلوك المجتمعات لايتحدد على ضوء الاعتبارات الاقتصادية فقط . فقطاعات المجتمع تتفاعل معاً فتبسط العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية ، التى تعكس من نواح مختلفة للتصرفات البشرية ، ظلها على تصرفات المجتمعات بما فى ذلك تصرفاتها الاقتصادية ، ويفعل كل منها ذلك بطريقته الخاصة وبصورة مستقلة عن الباقين .

وعلى ذلك فإن سياسات الدول ومجموعة تصرفات المجتمعات تمثل ـ كما هو الحال بالنسبة لتصرفات الأفراد ـ محاولات للموازنة لامجرد عملية جرى وراء نهاية عظمى معينة .

فإذا كان الأمر كذلك فإن الأمر يتوقف إلى حد كبير على الكيفية التى تقوم بها المجتمعات بإجراء اختياراتها وموازناتها . وبوجه خاص نجد أن الجانب الهام من جوانب المجتمعات التى تخطت مرحلة التحول

---

(١) فى التحليل القائم على مراحل النمو يعــزى جانب من الخصائص التى لها أثر دائم على مختلف حلقات النمو الى المجتمع التقليدى والى حضارته . وهى تعتبر من الظروف الابتدائية لعملية النمو وتمتد آثارها على مدى فترة زمنية تفوق المدى الذى تمتد فيه هذه العملية منذ فترة التهيؤ . انظر الفصل السادس . خاصة الملحوظة فى صفحة ١٢٨ وكذلك صفحة ١٤٠ من كتاب لنفس المؤلف بعنوان
British Economy of the Nineteenth Century

ليس هو اقتصادها ــ وما إذا كان هذا الاقتصاد رأسماليا أم غير ذلك ــ بل هو الاطار الكلي الذى تتم داخله عمليات الاختيار . ووفقا للتحليل القائم على مراحل النمو ، يمكن رفض الفرض البسيط الذى أخذ به ماركس من أن القرارات التى يتخذها المجتمع تتوقف فقط على نظام امتلاك الثروات باعتباره فرضا غير دقيق . فنجد مثلا أن المجتمعات التى اعتبرها ماركس مجتمعات رأسمالية لم تقم فى أى مرحلة من مراحل حياتها ، حتى فى أرقى هذه المراحل ، ببناء جميع قراراتها الرئيسية على أساس نظام السوق الحر والنفع الخاص . فنى بريطانيا مثلا ، حتى فى قمة مضيها نحو النضوج ــ فى الفترة من ١٨١٥ ــ ١٨٥٠ عندما كان الرأسماليون الصناعيون فى أوج سلطانهم ــ عرض قانون المصانع للاقتراع وبعد التصويت اتسع نطاقه فى شكل قانونى الاصلاح الثانى والثالث. فكان المجتمع وكانت السياسة متأثرين بموازنة بين مصالح الربح وتحقيق منفعة نسبياً من جهة وبين اتجاهات الرفاهية التى اشتدت فعاليتها على أساس حصول « كل فرد على صوت » فى النظام السياسى . فالرأسمالية التى هى عماد المرحلة التى تلت الاقطاعية فى تحليل ماركس لا تعتبر قاعدة تحليلية كافية لتفسير التصرفات التى قامت بها المجتمعات الغربية . ولابد لنا من أن نتعمق مباشرة فى جميع نواحى الجهاز الذى تتحدد داخله الاختيارات من بين السياسات البلدية الممكنة ، بما فى ذلك العملية السياسية ــ بل والعمليتين الاجتماعية والدينية أيضاً ــ باعتبارها ميادين مستقلة لاجراء الاختيارات واتخاذ القرارات .

وبعبارة أدق ، فإنه لايوجد فى تحليل ماركس ما يفسر : كيف

ولماذا قبل أصحاب المصالح المرتبطة بالأراضى قانون الاصـــلاح سنة ١٨٣٢ ، أو السبب فى أن الرأسماليين قبلوا الضريبة التصاعدية على الدخل أو دولة الرفاهة . ذلك أنه من المهم جداً بالنسبة للماركسية أن يحدث باستمرار صراع حتى الموت على حقوق الملكية . والواقع أننا لابد وأن نفسر مثل هذه الظواهر على أساس شعور بالارتباط بالمجتمع القومى وعلى أساس مبادئ العقيدة النفعية الفردية التى تفوق مجرد تحقيق الربح . كذلك فإننا لا نجد فى تحليل ماركس ما يفسر تقبل الطبقات العمالية فى صبر وأناة لاطار الرأسمالية الخاصة ، عندما اقترن بها النظام السياسى الديموقراطى بالرغم من استمرار التفاوت فى الدخول .

ولا شك أن ماركس — وكذلك (هيجل) — كانا على حق فى تأكيدهما أن التاريخ يمضى فى صورة صراع بين المصالح المتضاربة ووجهات النظر المتباينة . غير أن نتيجة هذا الصراع فى مجتمع دائب النمو تتأثر بضرورة مجاراة المجتمع . وقد عبر (تشارلس كيرتيس) وهو محام من بوستون — أجاد أساليب المرافعة والتسوية — عن هذه الحقيقة كالآتى :

« أننى أعتقد أن الأمور حينما تنجز فإنما تتم بالتدريج وبين عوامل متعارضة تتجاذبها . وليس هناك شىء يسمى ضبط النفس لدى الناس . فالذى يبدو أنه ضبط للنفس إن هو إلا تردد . . وقد يكون أفضل ميدان للبحث عن الحقيقة هو سوق الرأى الحر ، غير أن أفضـــل القرارات لا تباع ولا تشترى إنما هى نتيجة للاختلافات التى تنتهى

لا بعبارة : (إننى أعترف أنك على حق) وإنما بعبارة : (لقد كتب على أن أعيش مع الأوغاد) أليس كذلك » .

هذه الحقيقة لم يستطع كارل ماركس — الرجل الذى عاش وحيداً فى عزلة عن بنى عشيرته — أن يدركها . بل لقد اعتبرها جبنا وخيانة لاشرطاً ضرورياً لانتظام الحياة الاجتماعية فى أى زمن أو أى مكان .

وكما بينا فى الفصل الثامن فإن تحليلا بسيطاً للحرب على أساس النفع الاقتصادى ينهار إذا ما أخذنا فى الاعتبار اختلاف أنواع الصراع الحربى وتنوع أسبابها . والقومية — وكل مايسير فى تيارها من المشاعر الإنسانية والسياسات العامة — ليست إلا تركة موروثة من العهود التقليدية[١] .

---

(١) نادى (شمبيتر) بمثل هذه الآراء فى كتاباته عن ماركس وفى بحثه عن «الاستعمار» انظر

خاصة صفحة ٦٤ ومابعدها وكذلك

خاصة صفحات ٢٠ ، ٦١ وما بعدها . على أن (شمبيتر) أولى اهتمامه نحو استمرار وجود نزعات قومية خيالية وغير حكيمة . بينما أن التحليل الحالى يهتم بعاملين آخرين : الاول هو الدور الذى تقوم به بعض الفئات والنزعات المستمدة من المجتمع التقليدى فى عملية النمو ذاتها . أما الثانى فهو أنه بمجرد دخول السيادة القومية كمبدأ فى ميدان القوة العالمى فان الدول تجد نفسها فى موقف تحتكر فيه القوة قلة من الدول . وهو موقف يمكن إعطاؤه الكثير من التبريرات المقبولة .

Ten Great Economists:

J. Schumpeter: Imperialism (ed. B. Hoselitz)

Curtis: A Commonplace Book.

ويكفى أن ننظر إلى وضع سكان المستعمرات : الاستقلال فى المقام الأول قبل التقدم الاقتصادى ، أو إلى المشاعر الملتهبة التى يبثها السياسيون العرب فى الجماهير ، لكى ندرك أن النفع الاقتصادى ليس بالأساس الكافى لتفسير السلوك السياسى . ويدلنا التاريخ الحديث فى جميع مراحله أن ما نشاهده الآن فى آسيا والشرق الأوسط وأفريقية إن هو إلا التصرف المألوف الذى تلجأ إليه المجتمعات عندما تجابه الاختيارات المتاحة لها فى مراحلها الانتقالية .

وعلى ذلك فإن الصورة التى عرضناها هنا لانهيار المجتمع التقليدى تقوم على التقاء حوافز الربح الخاص فى القطاعات الحديثة مع تبلور شعور جديد بجرح الكرامة الوطنية . وهناك أيضاً عوامل أخرى مثل العقيدة القائلة بأن الأطفال لا يجب أن يموتوا مبكرين أو أن يعيشوا فى جهالة، وهو شعور يعبر عن اتساع الآفاق الإنسانية ولا علاقة له بالربح أو الكرامة الوطنية . فإذا ما حقق المجتمع استقلاله أو حدد معالم قوميته الحديثة فلن ينقلب فجأة عبداً لسلطان حافز الربح أو التقدم الاقتصادى والاجتماعى بل على العكس من ذلك يجد نفسه فى مواجهة مشكلة اختيار عويصة ومشكلة موازنة بين ثلاثة اتجاهات يمكن أن تتجه إليها السياسة : تدعيم سلطان الدولة فى الخارج ، أو تركيز القوة فى مركز الدولة بدلاً من تركها فى الأقاليم ، أو النمو الاقتصادى .

ويدلنا التاريخ على أنه إذا ما تمت الموازنة بين هذه الاختيارات ، واندفع المجتمع فى طريق النمو ، فإن المجتمع يمر عادة بمرحلة طويلة يكون

فيها التقدم الاقتصادى هو الميدان الرئيسى للنشاط ولكنه ليس الوحيد ، ويتحقق خلالها الانطلاق وموالاة تطبيق الأساليب التكنولوجية الحديثة لمدة تقترب من ستين عاماً ، وخلال المضى نحو النضوج نجد المجتمعات أقرب مما تكون فى تصرفاتها من التحليل الذى وضعه ماركس غير أن كلا منهما تأثر فى ذلك بحضارته الخاصة وبطبيعة هيكله الاجتماعى ونظامه السياسى ، وهى نواح اختلفت فيها الدول النامية حتى الرأسمالية منها اختلافاً كبيراً . ولن نجد اطاراً عاماً واحداً يجمع بين الدول النامية . بل على العكس من ذلك فإن اختلاف هذه الاطارات العامة كان له أثره الملموس على الأنماط التى تبعها النمو الاقتصادى . بل إننا يجب ألا نعزو كل ماتم خلال المضى نحو النضوج ـ من تحمس لنشر الأساليب الفنية الحديثة ـ إلى فرض مبسط عن طبيعة الحوافز الإنسانية . ونحن نعلم أنه خلال فترات الانطلاق وأثناء المضى نحو النضوج ، سعت الدول إلى إهمال الأهداف الأخرى وإلى تمهيد الطريق فى وجه الأنشطة التى يمكنها وفقاً للحدود المفروضة على المواد البشرية والمادية والعوامل الاجتماعية أن تدفع معدل النمو إلى أقصى إمكانياته . غير أن هذا لايعنى أن عامل الربح فى ذاته كان هو العامل المسيطر . لاشك أن هذا العامل كان له أثر ولكننا نجد مثلا أنه فى الولايات المتحدة بعد الحرب الأهلية (وهى التى تبدو لأول وهلة أشد فترة مر بها مجتمع رأسمالى اتصافاً بالمادية) لم يحاول الأفراد أن يقوموا بتحقيق الاحتياجات اللازمة لتصنيع قارة كبيرة غنية لمجرد الإثراء ، وإنما فعلوا ذلك لأن السوق الاقتصادية قد أتاحت لهم القوة والمغامرة والتحدى والمكانة

الاجتماعية ، فى بلد لعبت فيه كل من الكنيسة والحكومة دوراً صغيراً . وكانت عملية التوسع والجرى وراء المال مجزية فى ذلك الوقت ليس فقط بالقياس إلى المال وإنما بالنسبة لجميع الدوافع والآمال البشرية كلها . وإلا فكيف يمكن لنا أن نفسر استمرار الأفراد فى تحمسهم للكفاح بعد أن حققوا من المال قدراً أكبر مما يدور بخلدهم أن يستخدموه هم أو أولادهم ؟ ولابد أيضاً من إجراء تعديلات مماثلة فى آراء ماركس عن الدوافع البشرية حتى يمكن أن تستقيم صورة مضى كل من ألمانيا واليابان والسويد وفرنسا وبريطانيا بل روسيا نحو النضوج .

وهنا يأتى دور الأخطاء الفنية التى وقع فيها ماركس: واعتماده ضمناً على نظرية « مالتوس » وذهابه إلى جمود الأجور الحقيقية عند مستوى معين .

ويعتبر من تحصيل الحاصل أن نبين أن التغييرات فى السكان لا تحدث بالشكل الذى يضمن بقاء جيش من المتعطلين دائماً ، أو أن النظام الرأسمالى التنافسى لا يؤدى إلى جمود فى الأجور الحقيقية بل إلى ارتفاع مستمر فيها . فلقد أفاض الكتاب فى تعديد هذه التغييرات فى نظرية ماركس ، نذكر منهم على سبيل المثال (روبنسون) و(كالدور) ولو نظرنا إليها من الوجهة الشكلية البحتة لاتضح لنا أنها فعلا أخطاء فنية تدل على عدم إدراك الكيفية التى يعمل بها النظام الاقتصادى غير أنها أكثر من ذلك أيضاً ، فهى تظهر بجلاء الدعوى الأساسية التى أقام عليها ماركس نظرته إلى المجتمعات ، ذلك أنه لا القوة السياسية

ولا الاجتماعية بل ولا الاقتصادية قامت فقط على أساس أن الثروة ملك للأفراد . كذلك لم تنته المنافسة إلى الاحتكار ، كما أن المنافسة حتى فى صورها الاحتكارية سمحت للأجور بأن تقترب من قيمة الناتج الحدى الصافى . ومما دعم هذا الجانب من جوانب النظام السوقى إتاحة المجتمع الفرصة لظهور النقابات خاصة بعد أن استطاع العمال التدخل فى الحياة السياسية وهو الأمر الذى حققته النظم السياسية الديموقراطية . فضلا عن ذلك فإن تقدم الطبقات العاملة ـــ وهى الحقائق التى تجاهلها التحليل الماركسى ـــ جعلت الأفراد يعيدون النظر فى حجم الأسرة التى يرتضونها لأنفسهم مما أوجد مانعاً من الموانع التى تعوق ارتفاع معدل المواليد ، وهو موعد لم يؤخذ فى الحسبان فى نظرية (مالتوس) . ونذكر هنا على سبيل المثال ليس فقط حالات التناقص فى معدلات المواليد التى امتلأ بها التاريخ فى الماضى ، بل وأيضاً الانخفاض الجوهرى فى هذه المعدلات فى اليابان وإيطاليا خلال طفراتها فى العقد الأخير .

وعلى ذلك فعندماتدعمت عملية النمو، تقاسم كل منرأس المال والعمل ثمرات التقدم، وخفت حدة الصراع بينالطبقات بحيثإنه عندما وصلت المجتمعات إلى مستوى النضوج لم يحترفها مأزق لاخلاص منه ؛ وانما وجدت أمامها مجموعة من الاختيارات أى الموازنة بين دولة الرفاهة وشيوع الاستهلاكالوفير وإعلاءسطوة الدولة فىمسرحالأحداث العالمية.

وعلى ذلك فان قانون الفائدة المركبة (للنمو) والاختيارات التى أتاحها شيئاً فشيئاً عن طريق رفعه لمتوسط الدخل الحقيقى ، يصبحمتغيراً

مستقلا هاما فى نظرية مراحل النمو ، بينما أنه عند ماركس يأخذ شكلا ملتويا ينحصر فى تراكم الأرباح التى لا تنفق إلا على نواحى البذخ لدى الرأسماليين أو على تكوين طاقات يتعذر استخدامها أو على الحروب . وبعبارة أخرى فان مرونة الطلب تظهر كقوة فعالة دائبة الحركة فى التحليل القائم على مراحل النمو ، بينما أن التحليل الماركسى يكاد ينكرها كلية .

ولننتقل بعد ذلك إلى المشكلة التى أثارها (لينين) والتى تتعلق بما ادعاه من أن خصائص الرأسمالية الدفينة اتجاه الارباح إلى التناقص وتشجيعها للاحتكارات وتعرضها لأزمات يتفاقم أمرها بحيث تؤدى إلى صراع مرير على الأسواق والى الحروب .

ولنبحث أولا موضوع التركيز الصناعى فنلاحظ هنا أن الولايات المتحدة لم تدل الأحداث التى مرت بها خلال الخمسين عاما الاخيرة لا تؤيد الادعاء بأن درجة التركز قد زادت زيادة ملحوظة . وإذا كانت درجة التركز قد زادت فى بعض النواحى فمرد ذلك الوفورات التى تترتب على هذا بالنسبة لاتساع نطاق البحث والتقدم ، وليس لأن السوق كانت من الضعف بحيث عجزت عن حماية المؤسسات الصغيرة ، ولا يوجد مايدعونا لأن نتوقع أن يختلف الأمر بالنسبة للدول الناضجة الأخرى من الغرب ثم إنه فى الحالات التى طال فيها أمد تركيز القوة الاقتصادية ، فان الأوضاع لم تترك الحافز الشعى نحو نهاية عظمى للربح الذى يخضع له السوق ، بل تدخلت فى تحديدها النظم السياسية أيضا .

نننتقل بعد هذا إلى الموضوع الثانى وهو تزايد حدة الأزمات حتى

سنة ١٩١٤ لم يكن هناك مايدل على أن سعة الدورات فى البطالة قد زادت . بل على العكس من ذلك كانت دورات القرن التاسع عشر تتميز بانتظام واضح سواء نظرنا اليها على أساس مايتوفر لدينا من احصاءات البطالة أو على أساس عدد سنوات تزايد أو تناقص النشاط الاقتصادى ثم جاء الكساد الفريد فى نوعه خلال العقد الرابع. غير أنه لو صح ماذهبنا اليه فى الفصل السادس . فان الركود النسبي الذى حل بأوروبا الغربية فيما بين الحربين لم يكن مرجعه اتجاها بعيد المدى نحو تناقص الغلة بل هو يرجع إلى تخلف أوروبا الغربيةعن خلق اطار تستطيع فيه دولها أن تدخل بخطا ثابتة فى عهد الاستهلاك الوفير الشائع مرسية بذلك دعائم قطاعات قائدة جديدة . ويرجع هذا التخلف بدوره إلى تخلف عن تدبير الظروف اللازمة لتحقيق توظيف كامل بسبب الأوضاع التى أحاطت بشروط التبادل الخارجى فى السنوات التى تلت سنة ١٩٢٠ . كذلك لم يكن الكساد المرير الذى منيت به الولايات المتحدة خلال العقد الرابع ناشئا عن تناقص طويل الأجل فى الغلة بل كان مرده فشلها فى إعادة تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق توظف كامل عن طريق السياسة العامة التى كان يمكنها أن تسمح للقطاعات القائدة الجديدة التى ظهرت فى إنشاء مساكن الضواحى وفى صنع السيارات للعامة وفى المعمرات والخدمات الاستهلاكية بأن تمضى قدما بعد سنة ١٩٢٩ .

تشير كل الدلائل إلى أنه نظراً لحساسية العلية السياسية فى المجتمعات الديموقراطية الحديثة وتأثرها بوجود البطالة حتى بصورة محدودة وفى أنحاء متفرقة من الجهاز الاقتصادى فان السياسات المترددة الواهنة التى

اتبعت بشأن البطالة خلال العقدين الثالث والرابع لن تحظى بقبول فى المجتمعات الغربية . وقد أدرك القـــوم خبايا المشكلة ـ بفضل الثورة الكينزية ـ من جميع وجهاتها الفنية . ولا يخفى علينا أن كينز كان قد أخذ على عاتقه أن يفند تحليل ماركس لمشكلة البطالة وتطورها فى ظل الرأسمالية واستطاع أن يحقق نجاحا كبيراً فى هذا الصدد .

أما عن تلك الافعى الكلاسيكية القديمة ، التى يطلق عليها « تناقص الغلة » ـ وهى التى سلم بها ماركس فى شكل افتراضه تناقص مستوى الأرباح ـ فاننا لا نستطيع أن ندعى علما بشأنها فى الأجل الطويل على سبيل اليقين. غير أن حجم ومعدل البحث العلمى فى العالم الحديث (وهو إذا اعتبرناه قطاعا فانه يعتبر من القطاعات التى تمر بمرحلة من النمو السريع) يجعلان من غير المحتمل أننا سنكون عاجزين عن أن نجد مانستطيع فعله بشكل منتج لو أن الناس فضلوا النشاط المنتج على الفراغ . فضلا عن هذا فان أمام المجتمعات لو أرادت أن تستمر فى عهد الاملاق ، أن تتبع الرواد الامريكيين فى اعادة خلق الظروف اللازمة لزيادة سكانها بالشكل الذى ذكره (مالتوس) ، لو أنها سئمت عصر الآلات .

وأخيرا ننتقل إلى مشكلة نزعة الدول الرأسمالية نحو الاستعمار . وكل ما نحتاج إلى بيانه فى هذا الشأن هو أنه بينما يكاد الاستعمار أن يؤدى إلى لارجعة فإن الرأسمالية تتمتع فى نصف الكرة الغربى وفى غرب أوروبا وفى اليابان بطفرة فى نموها لم تشهدها من قبل . ومن الواضح أنه أيا كانت المشاكل

التى تعانيها الدول الرأسمالية فانها مشاكل لا تنشأ بسبب افتقادها للمستعمرات . ولو أن هذه المشاكل جمع بينها عامل مشترك ،فهو أن هذه الدول لم توجه عناية كافية — أو تخصص من لدنها موارد مناسبة — للدول المتخلفة . فالطلب المحلى ليس محدودا بالدرجة التى تحمل هذه الدول على أن تتطلع إلى الخارج ، بل إنه من الشدة بحيث لا يتيح للحكومات أن تعبىء قدرا مناسبا من مواردها للمطالب الخارجية فالفرصة المتاحة للشيوعية فى الوقت الحاضر ليست هى فى استغلال الاضطراب والازمات التى تنشأ عن احتدام الصراع من أجل التخلص من الصادرات ، وإنما هى انغماس العالم الرأسمالى فى مجابهة احتياجات أسواقه المحلية .

وهذا يقودنا إلى مقارنة الشيوعية التى ذهب إليها ماركس بالمرحلة التى تلى مرحلة شيوع الاستهلاك الوفير فى التحليل القائم على مراحل النمو وهنا نجد ماركس قد انقلب إلى رومانتيكية القرن التاسع عشر . فقد تخيل البشر بعد أن تخلصوا من إسار الندرة وأطلقوا العنان لجوانب الخير فى نفوسهم ، وأصبحوا يقبلون على العمل كوسيلة لإرضاء ذات النفس فى ظل ظروف أتاح البذخ فيها كل عوامل التقتير ودواعيه . ولا شك أن هذا أمل جدير بالاحترام ، وهو طموح بل شىء يمكن تحقيقه . ولكنه ليس من الطريق الوحيد فقد بينا فى نهاية الفصل السادس أن هناك طرقا بديلة له . فهناك الأطفال وهناك الضجر ، وهناك تغير فى حدود النفس البشرية ، وهناك أيضاً الفضاء الخارجى بل المتع الرخيصة — إن لم نذكر الدمار الشامل لو أن القدر وضع الشيطان فى خدمة فريق

من العائشين - وبالرغم من أن هذه المشكلة الاقتصادية لابد وأن تواجه الإنسان فى النهاية ، إذا لم تقض عليه القضاء المبرم ، فانها مشكلة لا تشغلنا فى جيلنا الحاضر بقدر كبير ، نظراً لضخامة الأعمال التى نواجهها فى عصر الأسلحة النووية ومن أجل العمل على تحقيق مجتمع دولى سلمى تتعايش فيه معا الدول القديمة والدول الحديثة التى استطاعت أخيراً أن تطلع على خفايا عملية النمو .

نظرة أخيرة الى ماركس

ما الذى يمكننا قوله عن ماركس على ضوء التحليل القائم على مراحل النمو ؟ أين يقع منه ؟ .

من الناحية العلمية يمكن القول أن ماركس قد جمع بين مجموعتين من أدوات التحليل : جمع بين نظرة (هيجلية) لديناميكية التاريخ وبين مبدأ السعى نحو أقصى ربح بأعم صورة (وكذلك عدة مبادىء أخرى هامة) كما صاغه لنا كتاب المذهب الكلاسيكى الاقتصادى .

ولقد طبق هذه الحصيلة من الادوات التحليلية على ما استطاع أن يدركه عن قصة تاريخية معينة : قصة انطلاق بريطانيا ومضيها نحو النضوج ثم عمم النتائج التى توصل اليها وأقام عليها تنبؤاته . وفى سنة ١٨٤٨ ، تحددت كل معالم نظريته ، وأخرج مع (انجلز) « البيان الشيوعى » ، أى أن نظريته تحددت قبل أن يقوم أى مجتمع آخر عدا المجتمع البريطانى بالانطلاق وبالرغم من أن كتابات ماركس وردت فيها إشارات عابرة عن

الظواهر القصيرة الآجل للمجتمعات الفرنسية والألمانية والامريكية ـ كما أنه ساهم شخصياً فى الأحداث السياسية لكل من فرنسا وألمانيا ـ فإن الثورة الصناعية البريطانية وما تلا الانطلاق البريطانى تعتبر مسئولة عن بلورة أفكاره . ولن نجد شيئاً هاما فى كتابات ماركس بعد سنة ١٨٤٨ .

ولكن الحالة البريطانية كما رأينا كانت فريدة فى نوعها بمعنى أنها حدثت نتيجة للتفـــاعل داخل مجتمع واحد بدون أى تأثر من الخارج فنشأت داخل نطاق مجتمع زراعى تجارى طبقة صناعية متوسطة عملت على إحداث تغيير تدريجى فى الشئون السياسية وفى الهيكل الاجتماعى وفى عقائد المجتمع خاصة فى السنوات الثلاثين التى تلت معركة ووترلو ولم تكن الحالات الفرنسية والألمانية والأمريكية مصطبغة بصبغة مميزة على الأقل لم تكن كذلك فى أيام ماركس أو فى مفهومه ، بحيث تضطره لاعادة النظر فى الفئات التى أقامها للمجتمعات . ولم يدرس اليابان أو يدخلها فى إطاره بينما كانت روسيا تجعله يتقزز على الأقل حتى أواخر أيام حياته حينما بدأ المفكرون الروس يقبلون آراءه بصورة جدية . وإذا كان تفكيره محدودا فى حدود أوروبا الغربية فإن أبحاثه لم تتناول دراسة لمصير آسيا وأفريقية وإنما تعرض لهذه المناطق عندما تناول السياسة البريطانية فلم ينظر إليها من واقع مشاكل التدين الخاصة بها مباشرة .

ولقد أدى حصر النقاش حول بريطانيا إلى امكان استخدام فكرة عن فترة التحول والانتقال أبسط من تلك التى تتضح لنا من دراسة الحالات التى يظهرها لنا التاريخ الحديث . وعندما ركز ماركس اهتمامه

حول بريطانيا استطاع أن يبرز أهمية الطبقة المتوسطة وحافز الربح، وأمكنه أن يتجاهل دور الحركة القومية فى تحويل مجتمع تقليدى وأن يسقط من حسابه أيضاً نواحى الاختيار العديدة التى تنشأ عندما تخلق دولة حديثة مستقلة.

وباختصار فمن الممكن أن نعتبر ماركس من بين أولئك الرجال الغربيين الذين ذهبوا مذاهب شتى فى الاعتراض على الأعباء الاجتماعية والإنسانية التى تنجم عن المضى نحو النضوج والذين حاولوا جاهدين أن يبحثوا عن توازن فى المجتمع أكثر أخذا بالاعتبارات الإنسانية. ولكنه كان نهبة لعدة عوامل. فهو أولا - على حد تعبير أبيه - كانت تتملكه « أنانية محمومة »، كما أنه اعتبر نفسه من فئة التعساء وتملكته فى نفس الوقت كراهية للمحظوظين، غير أنه استطاع مع ذلك أن ينظم أفكاره بسبب ميله لأن يكون « علميا » بدلا من أن يكون عاطفيا، وعلى أساس هذه العوامل كلها استطاع أن يضع اطاره التحليلى البارز، قد يكون اطارا مليئاً بالمآخذ والاخطاء ولكنه لا يخلو فى نفس الوقت من اللمحات الصائبة، بحيث جاء إضافة ضخمة إلى العلوم الاجتماعية، ولكنه فى نفس الوقت يعتبر مضللا خطيراً للسياسة العامة.

ولقد اتضحت إحدى نواحى فشل الاطار الماركسى قبل وفاة ماركس نفسه الذى لم يستطع أن يجد لنفسه، مخرجاً من هذا المأزق. ويذهب البعض إلى أنه قد شعر فى قرارة نفسه بهذا النقص فى نظريته وأن هذا هو ما حداه لأن يتوقف عن إتمام مؤلفه الضخم « رأس المال »

ونقصد بهذه الناحية حدوث ارتفاع فى الأجور الحقيقية الصناعية فى غرب أوروبا ، والاتجاه الواضح الذى أبدته الطبقات العاملة فى بريطانيا وأوربا الغربية نحو الاستكانة إلى المحاولات التى بذلت لتحسين أحوالهم ، ونحو ارتضاء الأوضاع التى أقامتها الرأسمالية الديموقراطية بدلا من تكتيل جهودهم فى سبيل إحداث انقلاب دموى والاستيلاء على الممتلكات وتحويلها إلى أيد حكومية تخضع — وفقا لما ذهب إليه ماركس — بطريقة ما لسيطرة العمال . وقد انهار المؤتمر الدولى الأول الذى أنشأه ماركس وتولى زعامته ، وذلك فى أوائل العقد الثامن من القرن الماضى ، إذ انفض من حوله زعماء النقابات واتجهوا نحو الإصلاح التدريجى كل داخل حدود دولته .

وبذلك انتهى الأمر بماركس - و (انجلز) أيضاً - إلى تكوين فكرة قاتمة عن العامل الصناعى الذى وضع كل منهما ثقته فيه لكى يحقق الحلم الجدلى الذى تخيلاه . فقد قنع العامل بالنزر اليسير من التحسين المستمر فى أحواله ، وبادراكه أن الأمور تسير نحو مصير أفضل له ولأولاده ، وبشعوره أنه يحصل على نصيب عادل من الأموال التى ينفقها المجتمع فى جملته .

كما أبدى استعداده للدفاع عن كل مايريده ضمن أحكام النظام الديموقراطية وفى ظل الملكية الخاصة ، وميله إلى أن يرتبط بالمجتمع القومى الذى يضمه بدلا من أن يعيش فى العالم الخيالى الذى يضم جميع

العمال فى شتى أرجاء العالم ، والذين وصموا بأنهم موضع الاضطهاد حيثما كانوا ، ثم هو بالرغم من التضارب فى المصالح وعدم تحقق المساواة قد أظهر رغبته أن يعيش فى وئام مع بنى وطنه لا أن يتآمر عليهم ليقتلهم . ومن هنا تبدأ قصة (لينين) والشيوعية الحديثة .

تطور الشيوعية الحديثة

لقد قامت الشيوعية الحديثة مباشرة على المحاولات التى بذلت من أجل حل المشاكل التى لم يحلها ماركس أو التى وضع لها حلولا خاطئة سواء فى كتاباته كمؤلف نظرى أو فى أعماله كسياسى ثورى . فالشكل الذى اتخذته الشيوعية الحديثة تحددت معالمه بصورة قاطعة من واقع الأخطاء التى وقع فيها ونواحى الفشل التى تعرض لها نظامه . وكان على (لينين) أن يجابه عالم العمال كما هو كائن فعلا،وأن يتعامل مع المزارعين الذين اعتبرهم ماركس جامدى الشعور ولم يتعرض لهم بسوى عبارات متناثرة تدل على عدم الاكتراث

وكان عليه أن يجابه عالما تلعب فيه القوميات المتنافسة دوراً رئيسياً عالما مشتبكا فى حرب عظمى .

وبينما انتهى الأمر بماركس إلى فض المؤتمر الدولى الأول بدلا من أن يسعى إلى مجابهة الواقع ، فإن (لينين) صمم على البقاء فى معترك السياسة والقوة الذى وجد نفسه فيه .

فكيف عالج (لينين) الموقف ؟ كان أول وأهم قرار اتخذه هو أن يسعى فى سبيل القوة السياسية بالرغم من أن الغالبية العظمى من الطبقة العاملة الصناعية الروسية لم تكن راغبة فى تأييد أى محاولة ثورية للاستيلاء على مقاليد الحكم . ويعتبر الكتيب الذى نشره (لينين) فى سنة ١٩٠٢ بعنوان (ما الذى يجب عمله ؟) هو البداية الحقيقية للشيوعية الحديثة .

وقد أكد فيه أنه إذا لم يكن العمال الروسيون على استعداد لأن يقوموا بالدور التاريخى الذى رسمه لهم ماركس — وهو ما كان عليه الأمر فعلا — فإن الحزب الشيوعى سوف يحملهم على ذلك،ولن يعمل الحزب الشيوعى » بل عليه أن ينظم صفوفه كحزب منفصل ويضم إليه المفكرين المتمردين ويسعى إلى الاستيلاء على الحكم على أساس الأقلية وباسم البروليتاريا « ويمضى سابحاً ضد تيار التاريخ » .

وباختصار فقد عقد (لينين) العزم على تحقيق نبوءة ماركس رغم عدم تحقق ماذهب إليه فى تحليله .

وهنا يكمن بيت الداء فى التفكير الشيوعى وتطبيقاته منذ بدأت الشيوعية الحديثة حتى وقتنا هذا — منذ الانقسام الذى حدث قبيل سنة ١٩١٤ فى الحركة الاشتراكية فى روسيا حتى الموقف الذى اتخذته روسيا تجاه عمال المجر فى بودابست سنة ١٩٥٦ ، واصرار موسكو على عدم إجراء انتخابات حرة حتى فى المناطق التى تم فيها تصفية جميع الرأسماليين والملاك الكبار - فالعامل الصناعى لم يتبع فى تفكيره أو افعاله مارسمته له النظرية .

ومن القرار الأول اتخذه (لينين) تحدد قراره الثانى مباشرة ، وكان هذا القرار هو الاستيلاء على الحكم فى روسيا خلال الاضطراب الذى حدث من جراء ثورة مارس سنة ١٩١٧ وذلك بالرغم من أن روسيا لم تكن وفقا للمعايير التى وضعها ماركس قد « نضجت » بعد من الوجهة التاريخية لكى تتقبل الاشتراكية . وظل بعض المخاصين للماركسية ممن انضووا تحت لواء (لينين) يمنون أنفسهم بالأمل فى أن تتحول ألمانيا التى كانت قد « نضجت » فعلا من الوجهة التاريخية — إلى معسكر الشيوعية بعد الحرب العالمية الأولى، وبذلك تتكون كتلة شيوعية كبيرة تخفف من وطأة التخلف التاريخى لروسيا .

غير أن هذا الأمل ذهب ادراج الرياح ومضى لينين فعلا فى سبيل إنشاء النظام الشيوعى داخل حدود بلد واحد قبل أن يأتى (ستالين) ليقرر هذا المبدأ .

الاتجاه الثالث الذى مضى فيه (لينين) ظهر خلال الانقلاب الذى حدث فى (كروتشتادت) فى مارس سنة ١٩٢١ حينما أكد (لينين) المبدأ الذى عمل به فى سنة ١٩٠٢ ، وفى نوفمبر سنة ١٩١٧ وذلك باستخدام القوة لقمع الحركة التى كانت تهدد بتمرد الغالبية من أعضاء الحزب الشيوعى وهى الغالبية التى عارضت اتجاه الدولة بخطى سريعة نحو إقامة نظام ديكتاتورى . ولم يلبث (لينين) بعد أن راجع نفسه بعض الوقت أن يمضى فى الحكم على أساس نظام ديكتاتورى بوليسى .

الأمر الرابع هو أن (ستالين) بعــــد أن رحب بالديكتاتورية البوليسية كأساس للحكم قام خلال العقد الرابع بإحداث تغيير جوهرى

فى كيان المجتمع بأن وضع حوافز مادية كبيرة لاولئك الذين يظهرون استعدادهم للعمل تحت سلطان الدولة الشيوعية ، وأضاف إلى المبادىء الشيوعية مبادىء أخرى براقة تمجد القومية الروسية العظيمة ، وأحدث تغييرات شاملة تناولت كل شىء من الزى العسكرى حتى محتويات كتب التاريخ وبرامج التعليم الابتدائى وتحسين نمط معيشه الأسرة .

خامساً : منذ المؤتمر التاسع عشر للحزب فى أكتوبر سنة ١٩٥٢ ، وبصورة أوضح منذ وفاة ستالين ، بدأت حركة التوسع الشيوعى تغير اتجاهها من الدول المتقدمة إلى المناطق المتخلفة عملا بتعليمات (لينين) بل وبالسياسة التى انتهجها فعلا . وهكذا تخلت الحكومة السوفيتية عن التمسك بآراء ماركس عن تتابع المراحل التاريخية ، وعن حتمية انتقال المجتمعات الرأسمالية الناضجة إلى الاشتراكية . وبدأت تأخذ بدلا عن ذلك بتعليمات (لينين) التى مازالت هى النبراس الذى يهتدى به (خروشوف) سواء من الوجهة النظرية أو الوجهة العملية .

وتمخض كل ذلك عن نظام حديث للدولة لايلتزم بالاعتبارات الاقتصادية بل يلتزم بالاعتبارات السياسية واعتبارات القوة . فليست ملكية وسائل الانتاج هى التى تحدد كل شىء بل هى السيطرة على الجيش والبوليس ودور العدالة ووسائل المواصلات . ومعنى هذا أن (لينين) وحلفاءه قد قلبوا آراء (هيجل) رأسا على عقب . وحوروا كثيراً فى آراء ماركس . فلم تكن حتمية الاعتبارات الاقتصادية محققة لأهدافهم بينما استطاعت حتمية اعتبارات القوة أن تسد هذه الثغرة . واعتنق

هذا الفريق الفكرة القائلة بأنه فى ظروف معينة يمكن لأقلية منظمة وحازمة أن تستولى على مقاليد الأمور فى مجتمع مختل سيء التنظيم ، فاذا ماتحقق الاستيلاء على الحكم أمكن الاحتفاظ به بأقل قدر ممكن من القوة لو أن المفكرين الشيوعيين حافظوا على وحدة صفوفهم ، فاذا ما تمكن الحكم لهم أمكن تنظيم موارد المجتمع بطريقة تكفل نمو الاقتصاد بشكل يساعد على تقوية جبهة الشيوعيين واتساع نطاق نفوذهم .

ولم تقتصر المأساة فى هذه القصة على ذلك ، بل امتدت إلى طبيعة الاقتصاد السياسى فى ظل الشيوعية ، ومن الممكن أن نجد فى تاريخ روسيا الحديثة وفى أوزبا الشرقية والصين الشيوعية فيما تلا سنة ١٩٤٥ صورة قريبة الشبه من الوصف الخاطيء الذى وصفه ماركس عن الكيفية التى يعمل بها الاقتصاد الرأسمالى: فالأجور تتحدد أقرب مايكون إلى مستوى الكفاف الأدنى بقدر ماتسمح الحوافز للعمل . والأرباح يعاد استغلالها فى الاستثمار وفى الانفاق الحربى على نطاق واسع ، والنظام كله مبنى بالشكل الذى يسمح باتساعه بدرجة عظيمة لو أن الطاقة الضخمة التى ينشئها صحت النية على توجيهها نحو رفع الأجور الحقيقية وطبيعى أن الفارق بين الصورة التى تخيلها ماركس للرأسمالية وبين الاقتصاد السياسى الشيوعى هو الحافز الأساسى ، ففى الحالة الأولى تعين هذا الحافز بأنه هو الربح الخاص بينما فى الثانية كان الحافز هو تثبيت سلطان الشيوعيين وبسطه .

كذلك نجد أن فرض ديكتاتورية أنصار العقيدة الشيوعية على الغالبية ومضيها فى العمل من أجل صالحها الخاص إن هو إلا صورة لما كان ماركس يعتقد أنه هو الاطار السياسى للرأسمالية ، حيث يتولى الحكم أولئك الذين يملكون.غير أن العلاقة الآتية التى صورها ماركس لتربط بين نظام الملكية وبين النفوذ السياسى(١) ، تركت فى النظام الذى بناه ثغرة فيما يتعلق بالطريقة التى يتم بها ممارسة هذا النفوذ.وكان على الشيوعيين أن يسدوا هذه الثغرة بطريقة ما ، وهنا التجأوا إلى البوليس السرى وإلى كافة وسائل القمع والاغراء التى تتيح لهم أن يحكموا وأن يحصلوا على الاستجابة التى يرغبونها من المحكومين .

غير أن هذا التحوير لآراء ماركس باسم ماركس تمخضت عنه عدة مشاكل ومآزق .

فبينما كان فى الامكان استبقاء السلطة بأقل قدر من القوة ، فإن الروح القومية فى أوروبا الشرقية لم يمكن التغلب عليها .

أما داخل روسيا فقد أدت المحاولات التكتيكية التى لجأ إليها

---

١ ــ كمابين «برلين» « المرجع السابق ص ٨٠٨ حيث ذهب «باكونين» الى ان ماركس فى قرارة نفسه كان « من المتعصبين فى تقديس الدولة » وان تصرفاته كسياسى ثورى والتزامه فيها اما بممارسة السلطة بشخصه او التخلى عنها اطلاقا توحى بانه كان يمكن ان يغطى هذه الثغرة النظرية كما فعل « لينين » او عاش فى نفس الفترة

ستالين لاستثارة الروح القومية فى العقدين الرابع والخامس إلى عدة مآزق متشابكة .

كذلك فإنه بينما يمكن زيادة الانتاج عن طريق الوسائل الشيوعية ، فإن الاتجاه نحو النضوج التكنولوجى يخلق من الآمال ومن مستويات الفكر العالية مايؤدى بدوره إلى عدد من المآزق المتشابكة .

إلى هذا فإن ديناميكية (بودنبروكس) تأخذ سبيلها جيلا بعد جيل فأولئك الذين استولوا على السلطة واستخدموها من أجل بناء جهاز صناعى ضخم قد يخلفهم جيل من الرجال الذين قد يقررون فى حالة عجز هذا الجهاز عن تحقيق تفوق عالمى ، السعى نحو أهداف أخرى أفضل سواء فى الداخل أو الخارج .

وباختصار فبينما نجح كل من (لينين) — وحاليا (ماو) — فى التغلب على نواحى النقص فى التحليل الذى وضعه ماركس عن التطور التاريخى . فإنه لايوجد ما يؤكد أن الطرق التى اتبعوها سوف تظل صحيحة فى الأجل الطويل . فكل من الماركسية والشيوعية ليس إلا اطارا يرسم أهدافاً سامية لا تنبع من صميم الوسائل التى تستخدم فى تحقيقها . غير أن الدرس الكبير الذى يعلمنا إياه التاريخ يشير إلى أن الخواتيم التى تحقق فعلا تتوقف إلى حد كبير على الوسائل التى استخدمت من أجل الوصول إليها . .

الشيوعية مرض يصيب عملية الانتقال

ومن جهة أخرى فإن الشيوعية فى وضعها الحالى — كحقيقة تاريخية كبرى — لا يمكن التخلص منها بمجرد كشف حقيقتها وبيان خدعها وخوافيها . فالكشف عن أخطاء ماركس وبيان مدى اختلاف الشيوعية عن الماركسية ليس فى ذاته أمراً ذا بال ، والحقيقة هى أن الشيوعية كنظام للحكم تعتبر قوة ضخمة . وقد كان (لينين) مصيباً فى الرأى الذى ذهب إليه ، والذى خالف فيه ماركس ، من أنه من الممكن فى ظروف معينة أن تقوم أقلية جادة عازمة على استخدام البوليس السرى بالاستيلاء على السلطة . كذلك فإنه من الصحيح ، رغم تعارض ذلك مع تعاليم ماركس ، أن المجتمعات التى تمر بفترة انتقال من المجتمع التقليدى إلى الوضع الحديث تكون معرضة بدرجة كبيرة لمثل هذا النوع من أنواع الاستيلاء على الحكم .

وربما كان هذا هو الدور الذى سوف تلعبه الشيوعية فى التاريخ . ولنذكر مرة أخرى التحليل الذى أجريناه فى الفصل الثالث عندما تعرضنا لمرحلة التهيؤ للانطلاق . وهى الحالة التى يكون المجتمع فيها قد حقق قدراً كبيراً من رأس المال الاجتماعى الثابت ومن المعرفة الفنية الحديثة ، ولكنه يكون أيضاً نهبا للصراع بين رواسب العناصر التقليدية وبين العناصر التقدمية كما يكون فى نفس الوقت نهبا للصراع بين أولئك الذين يسعون إلى المضى قدما ولكنهم لا يستطيعون أن يقرروا فى أى

من الطرق الثلاثة يسيرون وأولئك الذين ينقصهم التضامن والتنظيم اللازمان لكي يمضوا قدما فى أى طريق مثمر .

فى مثل هذه الحالة من الاضطراب السياسى والاجتماعى التى تسبق تحقق الانطلاق وتدعم أركانه سواء سياسياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً ، تكون الظروف أنسب مايكون لاستيلاء المتآمرين الشيوعيين على الحكم وفى مثل هذه الظروف يمكن للديكتاتورية المركزية أن تهيء شرطاً من الشروط اللازمة للانطلاق وللمضى قدماً نحو النضوج ونقصد به انشاء نظام حكم حديث قوى .

نذكر هنا على سبيل المثال ماخلب لب المثقفين الصينيين بعد الحرب العالمية الأولى بالشيوعية : لم يكن هو الأساس الماركسى لها ، إذ أن الصينيين الشيوعيين كانوا — ومازالوا — غير متحمسين للماركسية . ولم تكن هى النتائج الباهرة التى يمكن للشيوعية أن تحققها فى المجال الاقتصادى ، إذ أن الاقتصاد الروسى كان فى أسوأ حال خلال العقد الثالث . فالذى استهوى المثقفين الصينيين كان هو الأسلوب الذى وضعه (لينين) للتنظيم بشكل ساعد على توحيد واخضاع دولة مترامية الأطراف شديدة الانقسام . لذلك قام كل من (الكومينتاج) والشيوعيين الصينيين بانتهاج أسلوب (لينين) ، ولم يكن هذا بالأمر المستغرب فى دولة انتقالية تعوزها حكومة مركزية قوية يتنازعها أرباب الحروب فى الأقاليم . (ونذكر هنا على سبيل الاستدراك أنه لو لم تقم الحرب العالمية الأولى — أو لو أنها تأخرت عقداً من الزمان — لكان

فى حكم المؤكد أن تتمكن روسيا من النجاح فى انتقالها إلى الوضع الحديث بما يحصنها ضد الشيوعية . فقد وقعت روسيا فى قبضة الشيوعية فى وقت كانت فيه معرضة لأزمة من النوع الذى واجهته فى سنة ١٩١٧ .

على أن الشيوعية ليست بحال من الأحوال الأسلوب الوحيد لتكوين نظام حكم قوى يمكنه اعداد الظروف اللازمة لتحول مجتمع تقليدى واحداث الانطلاق والمضى بالمجتمع نحو النضوج التكنولوجى ، غير أنها قد تكون احدى الطرق التى يمكن بها أداء هذه المهمة العسيرة لو أنها استطاعت ـ وهو الأمر الذى يحتاج إلى اثبات ـ أن تحل مشكلة الانتاج الزراعى فى فترة الانطلاق . فالشيوعية اذن تنتمى إلى مجموعة الأنظمة التى تضم مثلا اصلاح (ميجى) فى اليابان (وأتاتورك) فى تركيا ، فى وسعها أن تطلق عملية النمو وتحافظ على اضطراده فى المجتمعات التى لم تستطع فيها فترات التهيؤ للانطلاق أن تخلق طبقة تجارية متوسطة متقدمة وذات شأن ، وأن تحقق اتحاداً سياسياً قوياً بين قادة الدولة . فهى نوع من أنواع المرض التى يصيب المجتمع الانتقالى لو أنه فشل فى أن ينظم صفوف أولئك الذين يرغبون من أبنائه فى النهوض ببلادهم

ويتسبب الأسلوب الشيوعى لتعبئة القوى والموارد فى اثارة مشكلة ضخمة أمام أولئك الذين يرغبون فى رؤية الدول المتطلعة إلى التقدم فى هذا العالم تعزف عن اتباع هذا الطريق إلى التمدين ـ سواء فى ذلك دول آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ـ هذه المشكلة جديرة بأن يعتبرها المؤرخون أعظم مشاكل هذا العصر ونقصد بها مشكلة ايجاد نوع

من التعاون بالاشتراك مع ساسة وشعوب الدول غير الشيوعية التى تمر بمرحلة التهيؤ أو بباكورة انطلاقها . بما يحقق المضى بهذه الدول فى سبيل النمو المضطرد على اساس سياسى واجتماعى بشكل يسمح باتاحة فرص التقدم الديمقراطى المستمر .

تعبير عن المبادىء

ماالذى يجعلنا نرغب فى تحقيق هذه النتيجه ؟ ماذافى آرائنا عن الناس وعن الحياة يجعلنا ننكر الحتمية الاقتصادية الماركسية كما ننكر حتمية القوة التى نادى بها (هيجيل) بالنسبة للشيوعية ، واصرارها على اعتبار الحكم الصائب للقادة الشيوعيين على التاريخ مبرراً لاستخدام القوة فى أى موقف يرى فيه هؤلاء القادة أنها ضرورية لتحقيق القوانين التاريخية أو المصالح الخاصة لهم ؟

ان الاجابة عن هذا السؤال تكمن فى تحديدنا لماهية الخير والشر . وقد ذكر أحد رفاقى فى معهد (مساشوسيتس) وهو الاستاذ « التينج موريسون » فى معرض الحديث عن موضوع آخر ، مايلى(١)

« ان الشر فى رأيى الخاص هو الجهد الذى يبذل من أجل الاحتفاظ بغاية معينة ـ لأسباب ترجع إلى النظام أو المنطق أو الذوق أو الأدب أو أى سبب على وجه الاطلاق ـ بوسائل تنكر على الأفراد فرصة أخذ

---

(١) انظر صفحة ٣٢١ من

E.E. Morison (ed.) The American Style

الامكانيات البديلة التي يتيحها تنوع طبائعهم وتعقدها ، في اعتبارهم . سيان في هذا أن تكون الأهداف ضالة - مثل جعل ألمانيا فوق الجميع - أو مثالية - مثل محاولة السموبالانسان - وسيان أيضاً أن تكون الوسائل وضيعة - كآلات التعذيب أو التقييد أو باستخدام زيت الخروع - أو كريمة - كأن يكتم عن الأطفال أن الآلهة شربوا حتى الثمالة وأخذوا يتبادلون الفكاهات البذيئة في (أوليمبوس) .

ويمضي (موريسون) قائلا : « وليس في هذا الرأي جديد في حضارتنا الغربية نجده قد ورد في « العهد الجديد » - بما احتواه من اهتمام بالغ بعلاقة الانسان بنفسه وبجاره ، وبانكاره النظم المنطقية والحلول الرتيبة وبأمثاله التي تضفي هالة من المعاني الغامضة ، وبتحذيراته الشديدة المتضاربة وتأكيده أن الحكمة لا تعتبر كذلك إلا إذا تغير ما يعتبر حكيما إذا ما تغيرت الظروف . مثل هذا الرأي كان يجول بأذهان أولئك الذين وضعوا أسس الديمقراطية - التي هي وسيلة تسمح بتساهلها وعدم فرضها نظما معينة ، بأن تأخذ الرغبات المتضاربة سبيلها ، وبأن تنتهي المآزق إلى أوضاع مقبولة ولكنها متغيرة . فهي لا تحدد مقدماً أي نهايات أو نتائج نهائية معينة ، إذ تنتظر وفود الفرص الجديدة قبل أن تفرض واجبات جديدة .

إن التعبير الذي صاغ به (موريسون) هذه العقيدة يكمن في أعماق المجتمعات الغربية . فضلا عن ذلك فإنه لا توجد حضارة كبرى - بما في ذلك الحضارات الروسية والصينية - لا تأخذ في اعتبارها بطريقة ما وحدة

شخصية الفرد وتنوعها وتمهد فى بنيانها وشرائها للتوازن وتمنح فرص التراجع والتخريج .

ومن السهل أن نترجم تعبير (موريسون) للعقيدة الديموقراطية على أساس الحضارات الأخرى . فهو ما سوف يختاره معظم البشر لو أنهم منحوا فرصة الاختيار .

ولكن على المجتمع أن يفعل شيئاً أكثر من أن تكون له عقيدة معينة إذ لابد عليهم أن يحلوا مشاكلهم .

فالديموقراطية ذاتها إذا ماطبقت تصبح تجربة غير عادية للموازنة بين النظام المفروض وبين النظام المرغوب وبين حرية التعبير الشخصية فلو أريد لنا ولأولادنا أن نعيش فى وضع يكون أساس التنظيم فيه هو العقيدة الديموقراطية بالنسبة لمعظم مجتمعات العالم — بما فى ذلك مجتمعنا الخاص — فلابد من أن تحل مشاكل التحول من الأوضاع التقليدية الحديثة فى آسيا والشرق الأوسط — وهى المشاكل التى يثيرها التنبؤ بالانطلاق — بوسائل تضمن اتاحة الفرصة لتحقيق مثل هذا التطور الانسانى المتوازن .

إلى هنا نأتى إلى نهاية تحليلنا لمراحل النمو ونحن نكتب فى الشمال الديموقراطى فى سنة ١٩٥٩ . كما لم نتنه إلى عهد البذخ ولا إلى السيارة والبيع الآجل ، ولا إلا الركود الروحى طويل الأجل ولا حتى إلى الولايات المتحدة ومواردها الخصبة من الأطفال بل انتهينا إلى المشاكل

والمخاوف التى تقلق بال الشعوب فى جاكارتا ورانجون ونيودلهى وكراتشى وفى طهران وبغداد والقاهرة ، بل وفى الجنوب إلى الصحراء أيضا فى أكرا ولاجوس وستالسبورى. ذلك أن مصير أولئك منا حيث يعيشون فى عصر شيوع الاستهلاك الوفير سوف يتوقف إلى حد كبير على طبيعة عملية التهيؤ والانطلاق الخاصة بدول تبعد عنا كثيرا . وهى عمليات اجتازتها بلادنا منذ أكثر من قرن مضى بصورة أقل صعوبة والحاحاً .

ولابد من أن نفكر بصورة بناءة لكى نستطيع أن ندرك ما يجرى فى هذه المناطق الهامة من العالم ، وأن نقرر ما يمكننا عمله لكى نلعب دوراً مفيداً فى هذه العمليات التى تتم بعيداً عنا . ونحن نعتقد أن التحليل القائم على مراحل النمو الذى يلخص التجارب التاريخية الحديثة ويحاولون رسم صورة تخطيطية لها ، يمكن أن يساهم فى القاء ضوء على أمور هى بطبيعتها لا تمت الينا بصلة مباشرة ، ونحن نعتقد أيضاً أن معرفتنا بكثير من المجتمعات المتباينة التى أعدت نفسها بطرق مختلفة للنمو بدون أن تكتب فرص الحرية الانسانية سوف تشجعنا على المضى قدما وكلنا ثقة، فالدرس الأخير الذى نستوعبه من كل هذا هو أن خبايا عملية النمو ليست بالعسيرة . قد تبدو كذلك فى لحظات اليأس والاضطراب التى تصيب المجتمعات الانتقالية ، وهى قد بدت كذلك عندما سدت السبل أمام مجتمعاتنا فى الفترة التى انقضت بين النضوج وبين شيوع الاستهلاك الوفير كما حدث فيما بين الحربين .

غير أن ماركس أدركه التوفيق فى نقطة معينة ـ ونحن نتفق معه فى الرأى : ان كل هذا لن ينتهى بخلود عملية النمو المضطرد ، بل ان الأمر

يتوقف على ما يمكن أن يفعله الانسان عندما يرتفع عن كاهله عبء الندرة إلى حد كبير .

وعلينا أن ننظر نظرة جادة إلى علم الاقتصاد — على ألا نغالى فى ذلك — ذاكرين دائماً النخب الذى اقترحه (كينز) أمام الجمعية الاقتصادية الملكية سنة ١٩٤٥ : « انى اقترح عليكم شرب نخب الجمعية الاقتصادية الملكية ونخب الاقتصاد والاقتصاديين الذين هم أمناء على الحضارة بل على امكانية تحقيق الحضارة » .

وعلينا أن نذكر هذا التحذير لا على أنه وصية بالتعجيل باليوم الذى يمكن للجميع فيه أن يتقاسموا الامكانيات التى يتيحها عصر شيوع الاستهلاك الوفير وما يتلوه بل باليوم الذى يتاح للجميع فيه الدخول فى العملية التى تؤدى إلى تلك المرحلة .

ولابد أن يعيش بلايين البشر فى هذا العالم - لو أمكننا الابقاء عليه - مدة تزيد على القرن قبل أن يصبح عصر شيوع الاستهلاك الوفير أمراً متاحا فى جميع أرجاء العالم . ولهم الحق فى أن يقضوا حياتهم فى ظروف متحضرة تصون لهم شخصيتهم وكرامتهم وتتميز بسياسات توازنية داخل مجتمعاتهم ، دون أن تستعبدهم إحصاءات الانتاج أو تستأثر بهم أهداف عامة يحددها لهم جماعة من المفكرين . فالانسان كائن مركب - هو عبارة عن أسرة عظمى معينة - وله الحق فى أن يعيش فى مجتمع مركب .

فضلا عن هذا فإن الأهداف التى نستطيع تحقيقها فى التاريخ لايمكن فصلها عن وسائل تحقيقها .

وهذا يعتبر فرضاً أساسياً للعلوم الاجتماعية كما يعتبر تعبيراً عن الايمان ولن يكون هناك مايمكن انقاذه من حضارة البشر مالم نقم نحن سكان الدول الشمالية الديموقراطية بمواجهة التحدى الذى تنطوى عليه مراحل النمو بوضعها القائم حاليا فى شتى أرجاء العالم ومعالجته بأقصى ماتسمح لنا به التزاماتنا الأدبية وطاقتنا ومواردنا .

ملحـــق

عن انتشار السيارات الخاصة

ملحق عن انتشار السيارات الخاصة

جدول (٨) ـ السيارات الخاصة المستخدمة ـ فى بعض الدول فى الفترة ١٩٠٠ - ١٩٥٨ بالآلاف

	الولايات المتحدة	كندا	فرنسا	بريطانيا العظمى	ألمانيا	إيطاليا	اليابان	روسيا
١٩٠٠	٨	٠	٣	٠	٠	٠	٠	٠
١	١٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢	٢٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٣	٣٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٤	٥٥	١	٠	٨	٠	٠	٠	٠
٥	٧/	١	٢٢	١٦	٠	٠	٠	٠
٦	٠٦	١	٠	٢٣	٠	٠	٠	٠
٧	١٤٠	٢	٠	٣٢	٠	٠	٠	٠
٨	١٩٤	٣	٠	٤١	٠	٠	٠	٠
٩	٣٠٦	٥	٥	٤٨	٠	٠	٠	٠

١٩١٠	٤٥٨	٩	٥٤	٥٣	•	•	•	•
١١	٦١٩	٢٢	•	٧٢	•	١٤	•	•
١٢	٩٠٢	٣٦	•	٨٨	•	١٧	•	•
١٣	١١٩٠	٥٤	٩١	١٠٦	٥٠	٢٠	١	٧
١٤	١٦٦٤	٧٤	١٠٨	١٣٢	•	٢٢	•	•
١٥	٢٢٣٢	٩٥	•	١٣٩	•	٢٣	١	•
١٦	٣٣٦٨	١٢٨	•	١٤٢	•	٢١	١	•
١٧	٤٧٢٧	٢٠٤	•	١١٠	•	١٧	١	•
١٨	٥٥٥٥	٢٧٧	•	٧٨	•	٧	٣	•
١٩	٦٦٧٩	٣٤٢	•	١١٠	•	٢٤		•
١٩٢٠	٨١٣٢	٤٠٩	١٣٥	١٨٧	•	٣١	١	•
٢١	٦٢١٢	(•)٤٢٣	١٧٣	(•) ٢٤٦	٦١	٣٤	٨	•
٢٢	١٠٧٠٤	٤٦٢	٢١٧	(•) ٣١٨	٨٣	٤١	١٠	•
٢٣	١٣٢٥٣	٥١٥	٢٦٦	٣٨٤	١٠٠	٥٤	١٢	•
٢٤	١٥٤٣٦	٥٧٤	٣٥٢	٤٧٤	١٣٢	٥٧	١٥	٧
٢٥	١٧٤٤٠	٦٤٠	٤٥٣	٥٨٠	١٧٥	٨٥	٢١	٧

(تابع) ملحق

عن إنتشار السيارات الخاصة

جدول (٨) ـ السيارات الخاصة المستخدمة ـ فى بعض الدول فى الفترة ١٩٠٠ ـ ١٩٥٨ بالآلاف

	الولايات المتحدة	كندا	فرنسا	بريطانيا العظمى	ألمانيا	ايطاليا	اليابان	روسيا
٢٦	١٩٢٢١	٧٣٦	٥٤١	٦٧٦	٢٠٧	١٠٥	٢٨[١]	٨
٢٧	٢٠١٤٢	٨٢١	٦٤٣	٧٧٨	٢٦٨	١١٩	٣٥	٨
٢٨	٢١٣٠٨	٩٢١	٧٥٨	٨٧٧	٣٥١	١٤٤	٤٧	٩
٢٩	٢٣٠٦٠	١٠١٤	٩٣٠	٩٧٠	٤٣٣	١٧٠	٥٢	١١[٠]
١٩٣٠	٢٢٩٧٣	١٠٤٧	١١٠٩	١٠٤٢	٥٠١	١٨٣	٥٦[٠]	١٠
٣١	٢٢٣٣٠	١٠٢٤[٠]	١٢٥٢	١٠٧٦	٥٢٣	١٨٦	٦٤	١١[٠]
٣٢	٢٠٨٣٢	٩٤٥	١٢٧٩	١١١٩	٤٩٧	١٨٨	٦٧	١٥
٣٣	٢٠٥٨٦	٩١٧	١٣٩٧	١١٩٦	٥٢٢	٢١٩	٦٨	٢٦[٠]
٣٤	٢١٤٧٢	٩٥٢	١٤٣٢	١٢٩٨	٦٧٥	٢٣٦	٧٦[٠]	٣٤

٣٥	٢٢٤٩٥	٩٩٠		(٠)١٤٧٧	٨١٠	٢٤٤	٨٣	٤٤
٣٦	٢٤١٠٨	١٠٤١	١٦٨٧	١٦٤٣	٩٦٠	٢٢٢		٤٥
٣٧	٢٥٣٩١	١١٠٣	١٧٢١	١٧٩٨	١١٢٦	٢٧١	(٠)٦٠	٦٥ (٠)
٣٨	٢٥١٦٧	١١٦٠	١٨١٨	١٩٤٤	١٣٠٠	٣٨٩	٥٩	٨٥
٣٩	٢٦١٤٠	١١٩٠	٢٠٢٠	(٠)٢٠٣٤	٧١٣ (٠)	٢٩٠		
١٩٤٠	٢٧٣٧٢	١٢٣٥		١٤٢٣		٢٧٠		
٤١	٢٩٥٢٤	١٢٨٠		١٥٠٣		٩٧		١٧٠
٤٢	٢٧٨٦٩			٨٥٨		٧٤		
٤٣	٢٥٩١٣	١١٩٤		٧١٨				
٤٤	٢٥٤٦٦			٧٥٥				
٤٥	٢٥٦٩١	١١٦٠		١٤٨٧				
٤٦	٢٨١٠٠	١٢٣٤	١٥٥٠	(٠)١٧٧٠		١٥٠	٢٠	+١٥٠
٤٧	٣٠٧١٩	١٣٧٠		١٩٤٤	١٨٧	١٨٤	٢٨	
٤٨	٣٣٢١٤	١٤٩٧	١٥١٩	١٩٦١	٢١٥ (٠)	٢١٩	٣٠	
٤٩	٣٦٣١٣	(٠)١٦٧٢	١٥٢٠	١١٣١	٣٥٢	٢٦٧	٣٦	
١٩٥٠	٤٠١٨٥	١٩٠٧		٢٢٥٨	٥١٦	٣٤٢	٤٣	

(تابع) ملحق

عن انتشـــار السيـارات الخاصة

جدول (٨) ـ السيارات الخاصة المستخدمة ـ فى بعض الدول فى الفترة ١٩٠٠ ـ ١٩٥٨ بالآلاف

	الولايات المتحدة	كندا	فرنسا	بريطانيا العظمى	ألمانيا	ايطاليا	اليابان	روسيا
٥١	٤٢٥٢٥	٢٠٩٨	١٦٠٠	٣٣٨٠	٦٨٢	٤٢٥	٥٨	١٨٠
٥٢	٤٣٨٥٤	٢٢٩٦	١٨٠٠	٢٥٠٨	٩٠٠	٥١٠	٨٨	١٨٠
٥٣	٤٦٢٨٩	٢٥١٤	٢٠٢٠	٢٧٦٢	١١٢٦	٦١٣	١١٥	٢٢٥
٥٤	٤٨٣٢٤	٢٦٨٨	٢٦٧٧	٣١٠٠	١٣٩٣	٧٤٤	١٣٩	٢٢٥
٥٥	٥١٩٨٩	٢٩٣٥	٣٠١٦	٣٥٢٦	١٦٦٣	٨٧٩	١٥٣	٣٥٠
٥٦	٥٤٠٠٤	٣٦٨٧	٣٤٧٧	٣٨٨٨	٢٠٣٠	١٠٥١	١٨١	٤٠٠
٥٧	٥٥٦٠٣	٣٣١٥	٣٠٧٢	٤١٨٧	٢٢٣٦	١٢٢٧	١٢٩	٤١٥
٥٨	٥٦٦٤٥			٤٥٤٩	٢٩٣٦			

(•) تغيير فى السلسلة

(+) تغيير جوهرى فى السلسلة

ملحق

عن انتشار السيارات الخاصة

ملحق

عن انتشار السيارات الخاصة

جدول (٩) ـ السيارات الخاصة المستخدمة لكل مليون من السكان ـ فى بعض الدول ـ ١٩٠٠ ـ ١٩٥٨ :

	الولايات المتحدة	كندا	فرنسا	بريطانيا العظمى	ألمانيا	إيطاليا	اليابان	روسيا
١٩٠٠	١٠٠	٠	٨٠		٠	٠	٠	٠
١	١٩٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢	٢٩٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٣	٤١٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٤	٦٧٠	٨٦	٠	٢٢٠	٠	٠	٠	٠
٥	٩٢٠	١٠٠	٥٦٠	٤١٠	٠	٠	٠	٠
٦	١٢٤٠	٢٣٠	٠	٦٠٠	٠	٠	٠	٠
٧	١٦١٠	٣٣٠	٠	٨٣٠	٠	٠	٠	٠
٨	٢١٩٠	٤٧٠	٠	١٠٣٠	٠	٠	٠	٠

٩	٣٣٨٠	٧١٠	٠	١٦٠٠	٠	٠	٠	٠
١٩١٠	٤٩٦٠	١٣٢٠	١٣٧٠	١٣١٠	٠	٠	٠	٠
١١	٦٥٩٠	٣٠٢٠	٠	١٧٦٠	٠	٤٨٠	٠	٠
١٢	٩٤٦٠	٤٩٣٠	٠	٢١٥٠	٠	٤٠٠	٠	٠
١٣	١٢٢٠٠	٧١٣٠	٢٢٩٠	٢٥٦٠	٠	٥٨٠	٠	٠
١٤	١٦٨٠٠	٩٤٢٠	٢٧١٠	٣١٦٠	٧٤٠	٦١٠	٢٠	١٥
١٥	٢٣١٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٦	٣٣٠٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٧	٤٥٨٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٨	٥٣٨٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٩	٦٣٩٠٠	٤١٢٠٠	٠	٠	٠	٦٧٠	٠	٠
١٩٢٠	٧٦٤٠٠	٤٧٨٠٠	٣٤٦٠	٤٤٤٠	٠	٨٧٠	٧٠	٠
٢١	٨٤٩٠٠	٤٨١٠٠(+)	٤٤١٠	٥٦٦٠(*)	٠	٩٠٠	١٠٠	٠
٢٢	٩٧٣٠	٥١٨٠٠	٥٥٠٠	٧٣٢٠(*)	٠	١٠٧٠	١٣٠	٠
٢٣	١١٨٠٠٠	٦٢٨٠٠	٦٦٧٠	٨٨٧٠	٩٧٠	١٢٩٠	١٧٠	٠
٢٤	١٣٥٠٠٠	٥٧٢٠٠	٨٧٣٠	١٠٩٠٠	١٣٤٠	١٤٦٠	٢١٠	٠

(تابع) ملحق

عن انتشار السيـــارات الخاصة

جدول(٩) ـ السيارات الخاصة المستخدمة لكل مليون من السكان فى بعض الدول ـ ١٩٠٠-١٩٥٨

	الولايات المتحدة	كندا	فرنسا	بريطانيا العظمى	ألمانيا	إيطاليا	اليابان	روسيا
٢٥	١٥١٠٠٠	٦٨٨٠٠	١١٢٠٠	١٣٣٠٠	٢١١٠	٢١٦٠	٣٥٠	٥٣
٢٦	٠٦١٠٠٠	٧٧٩٠٠	١٣٢٠٠	١٥٤٠٠	٢٧٧٠	٢٦٥٠	(٠)٤٦٠	٥٤
٢٧	١٦٩٠٠٠	١٥٧٠٠	١٥٧٠٠	١٧٥٠٠	٢٢٥٠	٢٩٨٠	٥٨٠	٥٦
٢٨	١٧٧٠٠٠	٩٣٧٠٠	٨٥٠٠٠	١٩١٨٠٠	٣٠٨٠	٣٥٧٠	٧٦٠	٥٧
٢٩	١٨٩٠٠٠	١٠١٠٠٠	٢٢٦٠٠	٢١٨٠٠	٤٤٦٠	٤١٧٠	٨٢٠	٦٩ (٠)
١٩٣٠	١٨٦٠٠٠	١٠٣٠٠٠	٢٦٧٠٠	٢٣٣٠٠	٤٦٩٠	٤٤٦٠	(٠)٨٨٠	٦١
٣١	١٨٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٢٦٦٠٠	٢٤٠٠٠	٤٧٠٠	٤٤٩٠	٩٨٠	٦٨ (٠)
٣٢	١٦٧٠٠٠	٩٨٧٠٠	٣٠٦٠٠	٢٤٨٠٠	٤٩٩٠	٤٥١٠	٤١٠	٩٢
٣٣	١٦٤٠٠٠	٩٠٠٠٠	٣٣٣٠٠	٢٦٤٠٠	٥٥٧٠	٥٢٠٠	٥٢٠	١٥٧

٣٤	١٧٠٠٠٠	٨٦٢٠٠	٣٤١٠٠	٢٨٦٠٠	٧ ١٠	٥٥٦٠	١١٢٠	٢٠١
٣٥	١٧٧٠٠٠	٩٠٩٠٠	.	٣٢٤٤٠٠	١٠٢٠٠	٥٧٠٠	١١٠٠	٢٦٠
٣٦	١٨٨٠٠٠	٩١٣٠٠	٤٠٣٠٠	٣٥٩٠٠	١٢١٠٠	٥١٦٠		٢٧٠
٣٧	١٩٧٠٠٠	٩٥١٠٠	٤١٩٠٠	٣٩١٠٠	١٤٣٠٠	٦٢٠	٨٥٠	٣٣٠
٣٨	١٩٤٠٠٠	٩٩٩٠٠	٤٤١٠٠	٤٢١٠٠	١٦٦٠٠	٦٦١٠	٨٣٠	٥٠٠
٣٩	٢٠٠٠٠٠	٤٠٠٠	٤٩٠٠٠	٤٣٦٠٠	١٩٠٠٠	٦٧١٠		
٩٤٠	٢٠٧٠٠٠	١٠٦٠٠٠	.	.	١٧٨٠٠			
٤١	٢٢٢٠٠٠	.	.	.				٩٣٠
٤٢	.	.	.	.				
٤٣	.	.	.	.				
٤٤	.	.	.	.				
٤٥	.	.	.	.				
٤٦	٢٠١٠٠٠	١٠٠ ٠٠	٣٧٣٠٠	٣٧٣٠٠		٣٢٤٠		١١٠٠
٤٧	٢١٤٠٠٠	١ ٩٠٠٠	٩	٤٠٦٠٠	٤٦٠	٤٠٢٠	٣٦٠	
٤٨	٢٢٧٠٠٠	١١٧٠٠٠	٣٦٧٠٠	٤٠٥٠٠	٤٥٠	٤٧٣٠	٢٨٠	
٤٩	٢٤٤٠٠٠	١٢٤٠٠٠	٣٦٥٠٠	٤٣٨٠٠	٧٤٨٠	٥٧٥٠	٣٩٠	

(تابع) ملحق

عن انتشار السيـــــــارات الخاصة

جدول (٩)- السيارات الخاصة المستخدمة لكل مليون من السكان- فى بعض الدول - ١٩٠٠-١٩٥٨

	الولايات المتحدة	كندا	فرنسا	بريطانيا العظمى	ألمانيا	إيطاليا	اليابان	روسيا
١٩٥٠	٢٦٦٠٠٠	١٣٩٠٠٠	•	٤٦١٠٠	١٠٧٠٠	٧٣١٠	٥٢٠	•
٥١	٢٧٧٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٣٧٩٠٠	٤٨٦٠٠	١٤١٠٠	٩٠١٠	٦٨٠	١٠٠٠
٥٢	٢٨٠٠٠٠	١٥٩٠٠٠	٤١٣٠٠	٥١١٠٠	١٧٥٠٠	١٠٨٠٠	١٠٢٠	•
٥٣	٢٩٢٠٠٠	١٦٩٠٠٠	٤٧٢٠٠	٥٦١٠٠	٢٣٠٠٠	١٢٩٠٠	١٣١٠	١٢٠٠
٥٤	٣٠٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠	٦٢١٠٠	٦٢٨٠٠	٢٨٠٠٠	١٥٥٠٠	١٥٦٠	•
٥٥	٣١٦٠٠٠	١٨٥٠٠٠	٦٩٣٠٠	٧١١٠٠	٣٣١٠٠	١٨٢٠٠	١٧١٠	١٨٠٠
٥٦	٣٢٣٠٠٠	١٩٧٠٠٠	٧٩٣٠٠	٧٨١٠٠	٤٠٠٠٠	٢١٧٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٥٧	٣٢٧٠٠٠	٢٠٣٠٠٠	٢٠٣٠٠	٨٣٦٠٠	٤٧٣٠٠	٢٥٥٠٠	٢٤١٠	٢٠٠٠
٥٨	٣٢٧٠٠٠	•	•	٩٠٣٠٠	٥٦٣٠٠	•	•	•

(٠) تغيير فى السلسلة

(+) تغيير جوهرى فى السلسلة

ملاحظات على الجدول (٨)

المصادر الاحصائية :

Historical Statistics of the United States 1789-1945 (1)
Statistical Abstract of the United States. (2)
Canada Year book (3)
Annuaire Statistique de La France, 1936 (4)
Automobile Facts and Figures. (5)
Statistiches Handbuch der Weltwirtschaft. (6)
Statistiches Jahrbuch für die Bundesrepublic Deutchland, 1953-58. (7)
United Nations Demographic Yearbook (8)
Motor Industry of Great Britain (9)
Statistical Abstract for the United Kingdom (10)
Annual Abstract of Statistics (11)
Monthly Digest of Statistics (12)
Statistisches Jahrbuch für das Deutche Reich (13)
Annuario Statistico Italiano, 1953-58 (14)
League of Nations Statistical Yearbook (15)
Japanese Trade and Industry, 1936 (16)
Olkawa : The Growth Rate of the Japanese Economy Since 1870. (17)
United Nations Statistical Yearbook (18)

الولايات المتحدة :

درجة الشمول : الأرقام تشمل عربات الأجرة .

المصادر : الفترة ١٩٤٠ - ١٩٤٥ من المصدر رقم (١)

١٩٤٦ — ٥٧ من المصدر رقم (٢)
١٩٥٨ من المصدر رقم (٥) من التعديل

كندا: وتشمل نيوفوندلاندا منذ ١٩٤٩

درجة الشمول : الأرقام تشمل العربات التجارية حتى سنة ١٩٢١ حيث كان عددها حينئذاك ٤٢٠٠٠ ومنذ ١٩٣١ تشمل الأرقام عربات الأجرة التى كان عددها سنة ١٩٣٠ هو ٨٠٠٠

المصادر : للفترة ١٩٠٤ — ١٩٥٦ المصدر رقم (٣) لسنة ١٩٥٧ المصدر رقم (٨) .

فرنسا : (وتشمل الألزاس واللورين منذ سنة ١٩٢١)
درجة الشمول : تشمل الأرقام العربات التجارية ذات حمولة أقل من طن ، فيما عدا الفترة ١٩٥١ -٥٣

المصادر : ١٩٠٤ - ١٠ ، ١٩١٤ - ٣٣ من المصدر رقم (٤)
١٩:٣ المصدر رقم (١) الفترة ١٩٣٤-٣٦ المصدر رقم (٧)
١٩٣٧-٥٦ المصدر رقم (٨)   ١٩٥٧ المصدر رقم (٥)

بريطانيا العظمى:
درجة الشمول : أرقام الفترة ١٩٠٤-١٩٢٠ تشمل ايرلندا .

فى سنة ١٩٢١ كان عدد العربات الخاصة فى شمال ايرلنداهو ٤٠٠٠ عربة .

تواريخ البيانات : للفترة ١٩٠٤ - ٢٠ عن ٣١ مارس لسنة ١٩٢١ عن أعلى ربع سنة .

للفترتين ١٩٢- ٣٤ ، ١٩٣٩-٤٥ عن ٣١ أغسطس .

للفترتين ١٩٣٥-٣٨ ، ١٩٤٦-٥٨ عن الربع الثالث .

المصادر : ١٩٠٤-٢١ من المصدر رقم (٩) لسنة ١٩٤٧ - ١٩٢٢ - ٣٤ المصدر رقم (١٠) .

١٩٣٥-٥٧ من المصدر رقم (١١) لسنة ١٩٥٨ - المصدر رقم (١٢)

ألمانيا :

درجة الشمول : اختلفت حدود ألمانيا خلال الفترة ١٩١٣ - ٣٨ . استبعدت النمسا من الأرقام سنة ١٩٣٨ . وتشمل الأرقام سيارات الأوتوبيس (وبلغت ٢٨٠٠٠ فى سنة ١٩٣٨) للفترة ١٩٣٩ - ٥٧ الأرقام خاصة بمنطقة بودنسريبوبليك مع استبعاد السار وبرلين الغربية .

وقبـــل ١٩٥٤ لم تكن العربات التى تستخدم للغرضين الخاص والتجارى معاً مبينة منذ ١٩٥٤ (وكان عددها حينذاك ٣٣٠٠٠) أدرجت مع العربات الخاصة .

المصادر : ١٩١٣ - ٣٦ المصدر رقم (٦)

١٩٣٧ - ٣٨ المصدر رقم (١٣)

١٩٣٩ - ٥٨ المصدر رقم (٧)

إيطاليا :

درجة الشمول : الأرقام تشمل عربات الأجرة

المصادر : ١٩١٣ ، المصدر رقم (٦)
١٩١١ - ١٢ ، ١٩١٤ - ٥٧ ، المصدر رقم (١٤)

اليابان:

درجة الشمول : السلسلة متقطعة لعدم تيسر مصدر واحد للبيانات ولصعوبة تبويب العربات اليابانية ، وقد استبعدت عربات الديكشو حتى ١٩٢٩ . واستبعدت عربات ميدجيت من جميع البيانات ، وقد كان عددها يفوق نصف مليون فى سنة ١٩٥٥ . وأهم اختلاف فى البيانات حدث بين ١٩٣٥ ، ١٩٣٧ . وعلى أساس ١٩٣٥ يمكن تقـدير أرقام ١٩٣٧ - ١٩٣٨ بحوالى ١٠٠ إلى ١٠٥ ألفاً وليس ٦٠ ، ٥٩ ألفاً .

تواريخ البيانات ١٩١٣ ، ١٩٢٠ - ٢٥ عن ٣١ مارس ، ١٩١٦ - ١٩ ، ١٩٢٦ - ٣٠ عن ديسمبر وفى ١٩٣١-٣٣ عن أغسطس ، ١٩٣٤ - ٣٥ عن أكتوبر ، ١٩٣٧ - ٥٧ عن ديسمبر .

المصادر : ١٩١٣ - ١٩٢٠ - ٢٥ المصـــدر رقم (٦) - ١٩١٥ - ١٩ المصدر رقم (٤)
١٩٢٦ - ٣٠ المصدر رقم (١٥) - ١٩٣١ - ٣٥ المصدر رقم (١٦)
١٩٣٧ - ٥٦ المصدر رقم (٨) - ١٩٥٧ المصدر رقم (٥) مع التعديل .

روسيا :

درجة الشمول منذ ١٩٤٦ تعتبر الأرقام تقديرات جزافية .

تواريخ البيـــانات : ١٩٠٤ - ٢٨ ، ١٩٣١ - ٣٢ عن ١ يناير وللفترة ١٩٢٩ - ٢٠ عن أكتوبر ١٩٣٣ ؛ ١ عن ديسمبر .

المصادر : ١٩٣٣ - ٣٦ من المصـــدر رقم (٩) - ١٩٣٧ - ٤٢ من المصدر رقم (٥) - ١٩٤٦ - ٥٧ من المصدر رقم (٧)

ملاحظات على الجدول (٩)

١ ـــ درجة الشمول هى كما هو موضح فى الملاحظات عن جدول (٨)

٢ ـ عدلت أرقام السكان بما يتفق مع التغيرات فى تواريخ رخص العربات وفى حالة ثبات تواريخ الرخص تستخدم أرقام السكان فى منتصف السنة

٣ ـــ مصادر أرقام السكان هى فى الغالب نفس مصادر رخص السيارات وقد أخذت أرقام ١٩١٣-٣٨ لليابان من المصدر رقم (١٧). أما غالبية أرقام ما بعد الحرب فمن المصدر رقم (١٨) .

٤ ـــ أرقام السكان خلال فترة الحرب تختلف عن الفترات العادية التى هى عادة على الأساس الفعلى . ومغزى أرقام فترة الحرب ضئيل . ولذلك حاولنا استبعاد النسب فى فترات اشتباك الدولة فى الحروب العالميـــة .

٥ ـــ أضيفت أو عدلت بعض الأرقام بالنسبة لفرنسا وألمانيا واليابان وروسيا للسنوات الأخيرة بعد أن تم تصوير الرسوم البيانية المناظرة

[انتهى]

هيئة قناة السويس

مناقصة عامة

تعلن هيئة قناة السويس عن حاجتها لبناء وتوريد كراكة ماصة طاردة ذات حفار مزودة بمواسير عائمة ومواسير أرضية بملحقاتها حسب الشروط والمواصفات التى يمكن الحصول عليها من مقر الهيئة (قسم التموين) بالاسماعيلية نظير ثلاثون جنيها مصرياً لكل نسخة، ويمكن إرسالها بالبريد مقابل ثلاثمائة مليم إضافية .

تقدم طلبات شراء المناقصة على ورقة تمغة فئة خمسين مليما إلى (قسم التموين) بالاسماعيلية .

تقدم العطاءات باسم السيد/ رئيس وعضو مجلس الادارة المنتدب (قسم التموين) بالاسماعيلية فى موعد غايته الساعة الثانية عشر ظهر يوم ٦ مارس سنة ١٩٦١ مصحوبة بتأمين ابتدائى قدره عشرون الف جنيه مصرى .

وان يلتفت إلى العطاءات التى ترد بعد الموعد المحدد أو بدون التأمين أو لغير العنوان الموضح أعلاه .

الدار القومية
للطباعة والنشر
شركة ذات مسئولية محدودة

طبع
بمطابع الدار القومية
٥٩ شارع رمسيس
ص.ب ٢٣٩٨
تليفون ٤٥٤٠٥

مجموعة

اخترنالك

تصدر

نصف شهرية باللغات العالمية

يشترك فى تحريرها و إعدادها

لجنة "اخترنالك"

المراسلات : الدار القومية للطباعة والنشر
٣٠ شارع منصور ـ ص.ب ٢٣٩٨

١٠ قروش